

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الحادى والثلاثون العدد الثانى مايو ١٩٩٤

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

يد الزمالك - القاهر
رقم بريدى ١١٥٦١

اهداءات ٢٠٠١

ا.د. أحمد أبو زيد

أنثروبولوجي

قواعد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .
٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .
٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .
٤ - يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتر مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحة.
٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

* ثمن العدد الواحد (فى مصر) ثلاثة جنيهات (وعشرة دولارات للخارج) .
* وتكون المراسلات على العنوان التالى :
المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ،
رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

الصفحة

اولا : بحوث ودراسات

ثانيا : مقالات فى النظرية والمنهج والتطبيق

ثالثا : المفهومات

رابعا : حقوق الإنسان

خامسا : من علماء العلوم الاجتماعية

سادسا : عرض كتاب

سابعا : مؤتمرات

المجلد الحادى والثلاثون　　العدد الثانى　　مايو ١٩٩٤

رقم الإيداع ١٦٥ / ١٩٩٤

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

أجهزة البحث الاجتماعى فى مصر *

عزت حجازى **

مقدمة

تشكل المعلومات واحدة من أهم أدوات البقاء والتقدم بالنسبة للإنسان . فسواء على المستوى القومى أو المؤسسى أو الفردى ، تمثل المعلومات السليمة الكافية قاعدة اتخاذ القرار والعمل ، فضلا عن التأثير فى تكوين العقل ، وتشكيل الوعى ، وغيرهما من عناصر الشخصية الانسانية . ومن يملك أدوات إنتاج المعلومات ولديه حرية تداولها واستخدامها – يملك أكثر من غيره – إمكانات البقاء والتقدم . والمجتمعات التى تعتمد على غيرها فى الحصول على ما تحتاج إليه من معلومات، عليها أن ترضى بوضع "التابع" .

لهذا تحرص دول كثيرة على أن تكون لها استراتيجياتها وسياساتها وخططها وبرامجها – المعلنة وغير المعلنة – فى مجالات إنتاج المعلومات وحفظها وتداولها واستخدامها . ويدخل فى هذا ما يتوافر من معلومات فى نطاق الدولة وما يوجد فى خارجها .

* تلخيص لأهم نتائج مسح لأجهزة البحث الاجتماعى فى مصر وتحليل البيانات الأولية عنها . أنظر: عزت حجازى ، أجهزة البحث الاجتماعى فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٤ . (تحت الطبع)

** أستاذ علم الاجتماع ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٤ .

ولا نظن أن ثمة خلافا كبيراً على أننا نعيش فى عصر "ثورة المعلومات" ، أو الطفرة الهائلة غير المسبوقة فى حجم ما ينتج من معلومات وتقنيات التعامل معه وطرق وأوجه توظيفه (ولم يكن لمثل هذا التطور أن يحدث بدون الإفادة من آخر ما وصل إليه البحث العلمى وفلسفة العلوم) .

وفى محاولة لامتلاك الأسلحة أو الأدوات العصرية للبقاء والتقدم ، تعمل بلادنا - مصر والوطن العربى - على اللحاق بمن تقدموا ، وإن كان ذلك فى تردد . ومن هنا فإن ثمة إلحاحا شديداً فى إجراء دراسات مختلفة لأوضاع وتقنيات إنتاج المعلومات والتعامل معها .

والمفروض أن تتجه هذه الدراسات لخدمة هدفين . أولهما هو الإسهام فى وضع استراتيجية وسياسات وخطط وبرامج وطنية (قطرية) وقومية (إقليمية) لإنتاج ومعالجة واستخدام المعلومات . والآخر هو المشاركة فى توفير القدر الكافى من المعلومات السليمة ، ليكون قاعدة لاتخاذ القرار على المستويات الثلاثة العام والمؤسسى والفردى . (والمفروض أيضا أن نفيد فى كل هذا مما حققه التقدم العلمى والتقنى والتنظيمى فى الدول التى تسبقنا فى هذا المجال) .

وتقديراً منا ، فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، لأهمية الموضوع والإلحاح فى دراسته ، نشأت فكرة إجراء دراسات حول "المعلومات فى المجال الاجتماعى" - والبحث الإجتماعى فى المحل الأول . والمأمول أن تتسع الدراسات وتتعمق لتشمل البحث الإجتماعى ذاته ، والناتج منه ، وجدواه ، ومشكلاته وطرق التعامل معها ، وغير ذلك .

وربما يكون حصر أجهزة البحث والتدريب وتنظيم المؤتمرات وتقديم المشورة ، وما إلى ذلك ، فى المجال الإجتماعى ، وتقديم وتحليل بيانات أولية عنها، الخطوة المنطقية الأولى فى مشروع كهذا .

لقد شهدت الفترة الاخيرة - والثمانينيات والتسعينيات بالتحديد - فى مصر نموا كبيرا فى أجهزة البحث والتدريب وتنظيم المؤتمرات وتقديم المشورة ، وما إلى ذلك ، فى المجال الاجتماعى . فلم تعد الأجهزة التى تعمل فى هذا المجال تقتصر على عدد محدود من الأجهزة الحكومية - أى التابعة لجهاز الدولة - وبضعة "مكاتب" لمؤسسات أجنبية ، وإنما ظهرت - بأعداد كبيرة - أجهزة البحث غير الحكومية ، أى الخاصة (التى يؤسسها ويديرها أفراد) ، وزاد عدد مكاتب وأجهزة البحث الأجنبية بشكل ملحوظ .

وفضلا عن هذا لم يعد نشاط تلك الأجهزة مقصورا على البحث بالمعنى التقليدى الضيق ، وإنما تجاوز ذلك إلى عقد برامج تدريب ، وتنظيم مؤتمرات ، وإعداد ونشر أعمال علمية ، فى موضوعات مختلفة ومستويات متنوعة ، فضلا عن إعداد دراسات الجدوى وتقديم المشورة .

وتشير شواهد كثيرة على أن ما حدث ينطوى على ما يدعو إلى الإهتمام والانشغال . اذ يحدث فى حالات غير قليلة إستخدام - أو بالأحرى إساءة استخدام - رخصة حرية البحث ، أو ما إليه ، والنشر ، لخدمة مصالح قوى محلية أو أجنبية على نحو يعرض المصالح القومية ، أو مصالح قطاعات مهمة من المواطنين ، للخطر [1] .

أولا : أمور منهجية

واستجابة لهذه التطورات ، صار من المفيد إعداد دليل أجهزة البحث الاجتماعى، وما إليه ، فى مصر ، والتعريف بها ، وتحليل البيانات الأولية عنها .

وبالرغم من أهمية التوسع فى بحث الموضوع من جوانبه المختلفة ، فقد أجلنا - لمرحلة لاحقة - إجراء دراسة متعمقة حول أجهزة البحث الاجتماعى

(البنية ، والإمكانات المتوفراة ، والأغراض المتوخاة ، وأساليب العمل ، وناتج الجهد ، وما إلى ذلك) ، وواقع البحث الاجتماعى (توجهاته ، وأساليب إجرائه ، والعائد منه وجدواه ، والمشكلات التى تواجهه ، وغير ذلك) ومما دعانا إلى هذا الإختيار شعور بأن تجاوز بيانات التعريف بأجهزة البحث ، والتطرق لأمور قد تبدو حساسة - فى هذه المرحلة من مراحل العمل فى البحث - قد يؤدى إلى "نقص الاستجابة" .

ولهذا فقد اكتفينا فى جمع البيانات بالاعتماد على "بطاقة التعريف" بأجهزة البحث ، وهى تتضمن الحد الأدنى من البيانات الأولية عنها . (انظر الجزء ثانيا من هذا المقال) .

ونقصد بالإجتماعى فى هذه الدراسة مجالات : علم الاجتماع والأنثروبولوچيا ، وعلم النفس ، والاقتصاد ، والعلوم السياسية ، والتاريخ ، بالدرجة الأولى ، والتربية والتعليم ، والمعلومات ، والاتصال والاعلام ، والإدارة ، فى المحل الثانى .

وقد اخترنا أن يشمل الحصر مختلف أجهزة البحث ، والتدريب وتنظيم المؤتمرات ، وتقديم المشورة ، وما إلى ذلك ، فى المجال الإجتماعى . ولم يكن ذلك من باب التوسع فى تحديد المجال الذى يغطيه المسح ، وإنما كان اتساقا مع التغير الكبير الذى حدث لحدود المجال من ناحية ، وطبيعة ما يمارس فيه من أنشطة من جهة أخرى (٢) .

وبعد مسح شبه شامل ، أمكن إعداد قائمة بمائة جهاز للبحث الاجتماعى . أرسل لكل منها "بطاقة التعريف" بالجهاز . ولم يستكمل المسح بالنسبة لإثنى عشر منها ، لأن بعضها لم يعد موجودا ، ولأن بعضا أخر قائم ولكن ليس له نشاط فعلى ، ولأن بعضا ثالثا لم يرد (كانت بطاقة التعريف تقدم لمدير جهاز

البحث أو المسئول الرئيسى فيه بواسطة الباحثة الميدانية ، التى كانت تشرح له طبيعة العمل ومهمتها والمطلوب منه ، وتنتظر استكمال بيانات البطاقة ، أو تطلب تحديد موعد لاستردادها . وفى حالات قليلة تم ذلك من خلال سكرتير المسئول أو مدير مكتبه) .

ثم تبين من فحص بيانات "بطاقة التعريف" بأجهزة البحث القائمة والنشطة أن عشرين منها لا تعمل بالبحث الإجتماعى بالمعنى الذى حددناه له . وعلى هذا يقتصر التحليل الذى نورده فى القسم الثانى من هذا المقال على الأوضاع بالنسبة لثمانية وستين جهازا .

وقد تم جمع المعلومات فى الشهور الثلاثة يناير وفبراير ومارس من سنة ١٩٩٤ . وفى بعض الحالات جرى استكمال البيانات فى "بطاقة التعريف" من واقع "الأدلة" ، و "المطويات" ، و "قوائم المنشورات" ، وغيرها ، التى زودنا بها – مشكورين – بعض المسئولين فى بعض أجهزة البحث . وتصور البيانات أوضاع الأجهزة التى تم التعريف بها فى وقت إنجاز العمل الميدانى . ولا نستبعد أن يكون قد حدث تغير فى بعض الأوضاع بعد ذلك .

ثانيا : بيانات أولية عن أجهزة البحث الاجتماعى فى مصر

كما أوضحنا فى فقرة سابقة ، ارسلت "بطاقات التعريف" بالجهاز إلى حوالى مائة جهاز . تبين أن اثنى عشر جهازا منها غير موجودة ، أو لم ترد . وبعد فحص أولى لبيانات "بطاقات التعريف" بثمانية وثمانين جهازا وردت عنها بيانات كاملة ، اتضح أن عشرين منها لا تدخل فى عداد "أجهزة البحث الاجتماعى" . ومن هنا فإنا نقدم تحليلا أوليا للبيانات عن ثمانية وستين جهازا ، رؤى أنها يتوافر فيها مواصفات "جهاز البحث الإجتماعى" التى تكلمنا عنها .

اولا : هوية اجهزة البحث الاجتماعي

تمثل أجهزة البحث "المصرية - الحكومية" أقل قليلا من ثلثي (٤٥ جهازا ، بنسبة ٢ر٦٦٪) الأجهزة التى تم حصرها (٦٨ جهازا) . وهذا أمر متوقع . حيث إن أجهزة البحث الإجتماعى الأسبق فى الظهور هى الأكاديمية - الجامعية وما إليها ، وهى حكومية فى معظم الحالات .

ومن الظواهر التى تستلفت الانتباه :

أ - وجود نسبة غير صغيرة - أقل من الربع - (١٥ جهازا ، بنسبة -ر٢٢٪) من أجهزة البحث المصرية - غير الحكومية ، وهى تلك التى يملكها ويديرها أفراد أو جماعات أو مؤسسات "خاصة" . وهذه ظاهرة لم تكن موجودة حين ظهر البحث الاجتماعى فى مصر ، ولكنها نشأت من مدة ، وتنمو بمعدلات عالية ابتداء من الثمانينيات .

ب - وجود ثمانية (أقل ٨ر١١٪) من أجهزة البحث الاجتماعى فى مصر "غير مصرية" ، أى تتبع جهات أجنبية . أربعة من هذه الأجهزة عربية ، أحدها يتبع جامعة الدول العربية ، وآخر سودانى ، واثنان عربيان بصفة عامة . أما الأربعة الأخرى (من الأجهزة الأجنبية) فمنها واحد أمريكى - غير حكومى ، واثنان فرنسيان - حكوميان ، وواحد يتبع اليونسكو .

ومن الطبيعى أن ترد هنا قضية "الإختراق" الأجنبى لمصر ، بل "وانكشاف" الواقع الإجتماعى المصرى للدارس الأجنبى . واذا جاز أن نقول إن أجهزة بحث مثل مركز (الفرنسى) الدراسات والوثائق الإقتصادية والقانونية والإجتماعية تؤدى - بين ماتؤدى - خدمات علمية وثقافية لا يصح التقليل من شأنها ، فانه لايجوز التهوين من الخطر الذى ينطوى عليه وجود المركز "الأكاديمى" الاسرائيلى[٢] ولكن

ليس هنا مكان تحليل ومناقشة هذه القضية ، التى سنتناولها بما تستحق من توسع وتعمق فى عمل قادم) .

ثانيا : تاريخ الانشاء

باستثناء حالة واحدة ، وهى حالة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، الذى أنشئ فى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى ، فإن وجود أجهزة البحث الإجتماعى المؤسسى[٤] هو نشاط لم تعرفه مصر إلا قبل منتصف هذا القرن بقليل . فلم ينشأ قبل الخمسينيات إلا معهد البحوث والدراسات الإحصائية ، بجامعة القاهرة (١٩٤٧) . أما الأجهزة "العريقة" فى مجال البحث الإجتماعى ، وهى معهد البحوث والدراسات العربية ، والمركز القرمى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، ومركز البحوث الإجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، فقد أنشئت فى الأعوام الثلاثة ١٩٥٣ ، و١٩٥٥ ، و١٩٥٦ على التوالى ، وفى حقبتى الستينيات والسبعينيات ، تم إنشاء عدد غير صغير (١٨جهازا ، بنسبة ٥ر٢٦٪) من أجهزة البحث . وكانت الطفرة الهائلة فى الثمانينيات ، التى شهدت وحدها ظهور ٢٩ جهازا ، أى ٦ر٤٢٪ مما تم حصره من أجهزة ، تليها فى ذلك التسعينيات ، التى شهدت السنوات الأولى منها ظهور خمسة عشر جهاز بحث ، أو أكثر من خمس مجموع الأجهزة (١ر٢٢٪) . أى إنه يمكننا القول إن ظاهرة البحث الإجتماعى المؤسسى فى مصر هى ظاهرة حديثة بعض الشئ . فلقد بدأ ظهور أجهزة البحث حول منتصف القرن ، وحتى نهاية السبعينيات كان ما أنشئ أربعة وعشرين جهازا ، أو ٣ر٣٥٪ من الأجهزة الموجودة الآن . ولكن عدد أجهزة البحث وإمكانات ونشاط بعضها بدأت تنمو بمعدلات كبيرة إبتداء من الثمانينيات .

ومما يضفى على الظاهرة الأخيرة أهمية خاصة أن النسبة الأكبر مما نشأ أخيرا – وينشأ الآن – من أجهزة بحث ينشأ فى القطاع "المصرى – غير الحكومى" ، وبمبادرات فردية فى معظم الحالات .

ويمكن أن نربط هذه الظاهرة البالغة الأهمية بعدة أمور :

أولها هو عدول الدولة عن "سياسة التدخل" فى بعض شئون المجتمع ، أى عن جانب مهم من الدور الأساسى فى التخطيط والتنفيذ والإدارة الذى كان لها منذ أقدم العصور ، وتبنى صورة من النظام "الليبرالى" ، تقوم على أقل درجة من تدخل الدولة وأكبر قدر من النشاط الخاص .

الأمر الثانى هو الطفرة الهائلة فى مجال إنتاج المعلومات وتصنيفها وحفظهاواسترجاعها ونشرها واستخدامها . ومع تزايد الطلب على المعلومات ، كان ذلك من أهم العوامل التى أدت إلى نمو عدد الأجهزة التى تعمل فى هذا المجال ، واتساع نشاط معظم الأجهزة الموجودة .

أما الأمر الثالث فهو محاولات "الإختراق" الأجنبى لمصر ، من جانب إسرائيل وبعض الدول الأوربية الغربية ، والولايات المتحدة الامريكية فى المحل الأول . ولبعض هذه الدول – حتى إسرائيل – أجهزة بحث نشطة في مصر . وحين لا تستطيع تلك الدول أو أجهزة البحث التى تتبعها أن تعمل بصورة ظاهرة مباشرة ، فإنها تحاول أن تحقق أغراضها من طريق بعض أجهزة البحث المصرية والعربية – وغير الحكومى منها فى المحل الأول [٥] .

ثالثا : التوزيع الجغرافى لمقار اجهزة البحث

شأنه شأن عدد غير قليل من الأنشطة والخدمات فى المجال الإجتماعى فى مصر، يكاد وجود أجهزة البحث الإجتماعى أن يقتصر على إقليم القاهرة الكبرى ، وعلى

مدينتى القاهرة والجيزة بصفة خاصة . إذ لا يوجد فى خارج القاهرة الكبرى سوى عدد قليل جدا (أربعة أجهزة ، أى أقل قليلا من ٦٪ مما تم حصره من أجهزة) وهى أجهزة محدودة الإمكانات والأهمية على أى حال ، توجد فى بعض عواصم المحافظات التى توجد بها جامعات إقليمية ، وفى الإسكندرية والزقازيق بالتحديد .

وبعض أجهزة البحث الاجتماعى الأجنبية فى مصر هى "مكاتب" لأجهزة أو مؤسسات فى الخارج ، فى باريس وبعض المدن الألمانية وبعض المدن فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وفى داخل القاهرة الكبرى تتركز أجهزة البحث الإجتماعى فى أحياء بالذات ، هى بالترتيب النازل للأهمية : الجيزة ، والمهندسين ، ومدينة الأوقاف ، والدقى ، بالنسبة للجيزة ، والعباسية ، ووسط المدينة ، ومدينة نصر ، والزمالك ، وجاردن سيتى ، ومصر الجديدة ، بالنسبة للقاهرة . وفى حالة الجيزة ، فإن أكبر تركز هو فى منطقة جامعة القاهرة ، أما فى حالة القاهرة ، فإن أكبر تركز هو فى العباسية ، منطقة جامعة عين شمس .

رابعا : التخصصات العلمية موضع اهتمام اجهزة البحث

حددنا مجالات الاهتمام الأساسية لأجهزة البحث بما يدخل تحت مفهوم "العلوم الإجتماعية " ، وهى – أساسا – علم الإجتماع والأنثروبولوچيا ، والعلوم السياسية ، والاقتصاد ، وعلم النفس ، والتاريخ . وأضفنا اليها تخصصات ومجالات نشاط ذات علاقة وثيقة بالعلوم الإجتماعية ، هى : التربية والتعليم ، والمعلومات ، والاتصال والإعلام ، والإدارة . كما أضفنا فئة "أخرى" ، لكى تستوعب ما لايدخل فى الفئات السابقة .

وفى حالات قليلة (١٢ جهازا بنسبة ٦ر١٧٪ من مجموع الأجهزة) كان مجال نشاط الجهاز تخصصا علميا واحدا . وغلب ذلك فى حالات الأجهزة التى تنشط فى مجال المعلومات . أما فى أغلب الحالات ، فقد غطى نشاط جهاز البحث أكثر من تخصص .

وكما يمكن أن يتوقع ، جاء "علم الاجتماع" فى مقدمة التخصصات العلمية التى تنشط فيها أجهزة البحث (٤٢ جهازا ، بنسبة ٨ر٦١٪ من مجموع الاجهزة)، يليه الإقتصاد (٤٠ جهازا بتنسبة ٨ر٥٨٪) ، فالمعلومات (٣٦ جهازا ، بنسبة ٩ر٥٢٪) ، فالاتصال والإعلام (٣٠ جهازا ، بنسبة ١ر٤٤٪) ، فالعلوم السياسية ، والإدارة ، وعلم النفس ، والتربية والتعليم ، بنسب ٧ر٣٩٪ ، و٢ر٣٨٪ ، و٨ر٣٦٪ ، و٨ر٣٣٪ على التوالى . وأخيرا يأتى التاريخ باعتباره التخصص من العلوم الإجتماعية الذى ينشط فيه أقل عدد من أجهزة البحث (١٦ جهازا ، بنسبة ٥ر٢٣٪) . وهناك ٢٤ جهازا ، بنسبة ٣ر٣٥٪ من مجموع الأجهزة، تعمل فى مجال تخصصات علمية أخرى ، مثل : علم السكان ، والجغرافيا ، واللغات ، والقانون ، والعلوم الشرطية ، والإحصاء ، وعلوم الحاسب الآلى ، وعلوم البيئة .

ولم نتطرق إلى ترتيب التخصصات العلمية مجال نشاط أجهزة البحث فى قائمة أولويات . وكان مما دعانا إلى هذا الإختيار أمران :

١ – الحرص على عدم الإثقال على من يقدم مادة التعريف بجهاز البحث .

٢ – تعذر تحقيق درجة كافية من الدقة فى ترتيب اختيارات كثيرة .

خامسا : النطاق الجغرافى لنشاط الاجهزة

من الطبيعى أن يكون لكل جهاز بحث إجتماعى فى مصر إهتمام أو نشاط على

المستوى المحلى ، وإلا لما كان هناك مبرر لوجوده فى مصر . ولهذا كان طبيعيا أن يقول المسئولون فى ٥٤ جهازا ، بنسبة ٧٩٫٤٪ من أجهزة البحث التى تم حصرها ، بأن اهتمام أجهزتهم يشمل النطاق المحلى . ومن الغريب أن يكون هناك ١٤ جهازا ، أى ما يزيد قليلاعلى خمس الأجهزة ، مما ليس له نشاط على المستوى المحلى . وربما يكون الذين تولوا ملء بيانات "بطاقة التعريف" قد فهموا خطأ أن النشاط الإقليمى أو العالمى يستغرق النشاط المحلى .

وبعد الاهتمام بالنشاط على المستوى المحلى ، يأتى النشاط على المستوى "الإقليمى – العربى" . وهو حال ٤٦ جهازا ، أو أكثر من ثلثى (٦٧٫٦٪) أجهزة البحث ، حتى ما يدخل فى فئة "مصرى – حكومى" .

ويظهر الإهتمام بالعمل على المستوى "الإقليمى – غير العربى" فى ١٩ جهازا، أى حوالى ٢٨٪ من أجهزة البحث . وهذه من الأجهزة "المصرية – غير الحكومية" أساسا ، "وغير المصرية" فى الدرجة الثانية .

أما أجهزة البحث التى يتجاوز نشاطها النطاقين المحلى والإقليمى ، فإنها ٢٩ جهازا ، تمثل ٤٢٫٧٪ من أجهزة البحث .

سادسا: الأنشطة التى تقوم بها أجهزة البحث

لم يغب "البحث" من خريطة نشاط أجهزة البحث الإجتماعى إلا فى ثلاث حالات فقط . ومن ثم فحوالى ٩٦٪ من أجهزة البحث التى تم حصرها تشتغل بالبحث الاجتماعى . وهذا أمر طبيعى ، فقد كان البحث المحك الأساسى الذى جرى الحصر تبعا له .

ويعمل بـ "البحث فقط" أربعة أجهزة ، بنسبة أقل من –٫٦٪ من مجموع الأجهزة ، فى حين يجمع باقى الأجهزة بين البحث وأنشطة أخرى .

وفى مقدمة الأنشطة ، غير البحث ، التى تقوم بها الأجهزة ، "تنظيم المؤتمرات والندوات" "وورش العمل" ، وما إلى ذلك . وهو نشاط يجرى فى ٥٩ جهازا ، أى حوالى ٦٨٫٨٪ من أجهزة البحث .

وبعد تنظيم المؤتمرات ، وما إليها ، يأتى "التدريب" ثم "تقديم المشورة" ، وهما يجريان فى ٥٤ جهازا ، أى حوالى اربعة اخماس (٧٩٫٤٪) أجهزة البحث بالنسبة للأول ، وفى ٤٩ جهازا ، أى ٧٢٫١٪ بالنسبة للآخر .

أما "التعليم" فهو نشاط لا يمارس إلا فى ٢٢ جهازا ، أى أقل من ثلث الحالات .

ومن الأنشطة "الأخرى" التى تجرى فى أجهزة ، توفير المعلومات ، والعلاج (النفسى) ، والنشر ، وغيرها .

ومن المهم أن نشير إلى أن أجهزة البحث تختلف فيما بينها بحسب حجم النشاط الذى يجرى فيها . ففى حين لاتقوى بعض أجهزة البحث على الارتباط بالعمل فى أكثر من نشاط أو حتى بحث واحد فى وقت واحد ، تستطيع أجهزة أخرى أن توفر إمكانات لعدد من الأنشطة وعشرات من فرق البحث فى آن واحد. ومن النوع الأول بعض مكاتب البحث فى القطاع "المصرى - غير الحكومى" ، ومن النوع الاخر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ، ومعهد التخطيط القومى ، وغيرهما .

لكن حجم النشاط شئ ، والكفاءة والفاعلية فيه شئ آخر . ولذلك فإن بعضا من أهم الأنشطة وأجود البحوث الإجتماعية هو من إنجاز أجهزة بحث صغيرة ، كما أن شيئا غير قليل من إنتاج بعض أجهزة البحث "العملاقة" متواضع فى قيمته .

سابعا : هيئات البحث فى الاجهزة

نقصد بالعاملين بالبحث (فى أجهزة البحث) الخبراء فى مختلف المستويات : الخبراء ، والخبراء الأول ، والمستشارين (أو المدرسين ، والأساتذة المساعدين ، والأساتذة) فضلا عن الباحثين ، ومساعدى الباحثين (أو مساعدى المدرسين والمعيدين) المتفرغين للبحث كل الوقت . وهذا يستبعد المنتدبين لبعض الوقت ، سواء كان انتدابهم بصفة مستمرة أو لمهام محددة .

ولهذا يظهر أربعة عشر من أجهزة البحث (أكثر من خمس مجموع الأجهزة) فى فئة "لايوجد متفرغون" . وفى العادة تعتمد مثل هذه الأجهزة فى ممارسة نشاطها على "كوادر" تعمل فى جهات أخرى . ويدخل فى هذه الفئة معظم مراكز البحث الجامعية (فليس من الشائع أن يتفرغ عضو هيئة تدريس للبحث) ، وبعض مكاتب البحث فى القطاع " المصرى - غير الحكومى" ، حديثة النشأة .

وبعض أجهزة البحث (٥ أجهزة ، بنسبة ٤ر٧٪ من مجموع الأجهزة) يعمل بهيئة بحوث محدودة العدد (أقل من خمسة أعضاء) . وهناك أحد عشر جهازا (بنسبة ٢ر١٦٪ من المجموع) يعمل كل منها بهيئة بحوث من خمسة إلى أقل من عشرة أعضاء . أما النسبة الأكبر من الأجهزة فهى تلك التى يبلغ حجم هيئة البحوث بها من عشرة إلى أقل من عشرين عضوا (١٩ جهازا ، بنسبة ٩ر٢٧٪) . وفى أربع حالات فقط يبلغ حجم هيئة البحث فى كل جهاز ما بين عشرين وأقل من ثلاثين عضوا . وفى سبع حالات (٣ر١٠٪ من مجموع الأجهزة) يصل حجم هيئة البحث إلى مابين ثلاثين وأقل من خمسين عضوا . وفى حالتين فقط يتجاوز حجم هيئة البحوث خمسين عضوا ولايصل إلى مائة . وبعض أجهزة البحث (٣ أجهزة) من النوع العملاق - اذا جاز استعمال هذا الوصف - الذى يزيد حجم

هيئة البحث فى كل منها عن مائة عضو ، معهد التخطيط القومى ، ومركز البحوث الزراعية .

وبعكس الأجهزة "غير الحكومية" ، التى يؤسسها ويديرها أفراد أو جماعات أو مؤسسات خاصة ، تميل أجهزة البحث الحكومية إلى أن تكون كبيرة . ومما يساعد على ذلك :

أ - الإمكانيات الكبيرة نسبيا للتمويل التى تستطيع بعض الأجهزة الحصول عليها ، سواء من الميزانية العامة للدولة ومن مصادر أخرى .

ب - ميل كثير من الأجهزة - لاعتبارات غير فنية - إلى التوسع - سواء فى عدد العاملين فيها ، أو فى الأنشطة التى تمارس بها ، حتى لقد يصل الحال إلى حد الترهل .

واذا كان مطلوبا أن يتوافر حد أدنى من الكوادر البحثية فى جهاز ما أو له لكى يستطيع أن يعمل بكفاءة ، فإن تضخم حجم هيئة البحث فى بعض الأجهزة لا يعنى بالضرورة كثافة النشاط البحثى وكفاءته . ففى بعض الحالات ، تؤدى ضخامة حجم الجهاز إلى الترهل ونقص الفاعلية . وهذا مما يثير قضية "الحجم الأمثل" لأجهزة البحث من الأنواع المختلفة . وهى ليست قضية بسيطة على أى حال .

وهناك قضية أخرى على جانب من الأهمية . ونقصد بها ما يلاحظ من أن بعض أجهزة البحث غير الحكومية فى مصر والخارج تجتذب أعدادا غير صغيرة من كوادر البحث فى مختلف المستويات فى الأجهزة المصرية - الحكومية ، سواء بصفة مستمرة ولبعض الوقت . وبالنظر إلى الإغراءات القوية - فى المرتبات والمكافآت وما إليها ، وفى ظروف العمل - فإن أعدادا غير قليلة من كوادر هيئة البحوث فى الأجهزة الحكومية تتركها ، مما يؤدى إلى نزيف مستمر للخبرة الفنية

فيها ، أو تنشغل عن العمل الجاد فيها ، فيتعرض بعض الأنشطة فيها للتوقف أو تدنى مستوى الآداء .

ثامنا : مصادر تمويل انشطة الاجهزة [٦]

بالنظر إلى غلبة أجهزة البحث "المصرية - الحكومية" بين الأجهزة التى تم حصرها ، فإن من الطبيعى أن يكون التمويل من المصدر "المصرى - الحكومى" فى مقدمة مصادر التمويل التى يعتمد عليها ٤٣ جهازا ، ٦٣٫٢٪ من مجموع الأجهزة .

ويأتى بعده التمويل من مصادر دولية - غير حكومية (الأفراد ، والمنظمات ، والمؤسسات) وذلك فى ٢٥ حالة ، أى ٣٦٫٨٪ من مجموع الحالات . ويرد فى المرتبة الثالثة التمويل من المصادر المصرية - غير الحكومية (٢٢ حالة ، بنسبة ٣٢٫٤٪ من مجموع الحالات) .

وتقبل بعض أجهزة البحث التمويل من مصادر "حكومية" غير مصرية : عربية أو دولية . وبعض أجهزة البحث تلك تتبع منظمات أو حكومات أجنبية ، ومن الطبيعى أن يعتمد عليها فى تمويل أنشطته .

ويأتى التمويل الخارجى غير العربى من منظمات الأمم المتحدة وبعض المؤسسات الأهلية والأمريكية والفرنسية والألمانية فى المحل الأول .

وفى سبع حالات (١٠٫٣٪) جاء أن التمويل "ذاتى" ، أى من عائد نشاط الجهاز ، أو موارده الشخصية ، فى الأصل .

ولم يكن غريبا أن يستثير السؤال عن مصادر التمويل بعض الحساسية . ولقد وصل الأمر إلى حد أنه لم ترد عليه إجابة واضحة وحاسمة فى عدد من الحالات (سبع حالات ، بنسبة ١٠٫٣٪) .

باستثناء عشر حالات (٧ر١٤٪) ، تدخل فى فئة "غير مبين" ، وإحدى عشرة حالة (٢ر١٦٪) فى فئة "لا توجد مكتبة" ، تحرص معظم أجهزة البحث على أن يكون لها مكتباتها الخاصة بها . إلاّ أن بعض المكتبات هو من النوع الصغير الحجم الذى لا يتجاوز مقتنيات كل منها عشرات أو مئات الكتب . والأجهزة التى تصل مقتنيات كل منها إلى خمسة آلاف كتاب أو تزيد هى ١٦ جهازا (بنسبة ٥ر٢٣٪ من مجموع الأجهزة) .

ويهم أن نشير هنا إلى وجود مكتبات ذات أهمية خاصة للباحثين ، فى أجهزة مثل معهد البحوث والدراسات العربية ، ومركز (الفرنسى) الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، ومعهد التخطيط القومى ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وغيرها .

ويهم أيضا أن نشير إلى أن كثيرا من أجهزة البحث الجامعية تفيد من مكتبة الجامعة التى تتبعها ، على الأقل .

ومن الظواهر ذات الدلالة أن بعض أجهزة - أو مكاتب - البحث فى القطاع غير الحكومى لا توجد بها مكتبات . وذلك يرجع إما لضعف الحاجة فيها إلى مكتبات ، كما فى حالة أجهزة خدمات المعلومات ، أو إلى أنها فى الطريق إلى بناء مكتبات خاصة بها ، أو إلى غير ذلك من الأسباب .

وأهم من حجم مكتبة الجهاز نوعيات مقتنياتها . فالمفروض أن تضم مكتبة جهاز البحث أهم الدوريات المصرية والأجنبية فى مجاله والمجالات المرتبطة ، والأعمال التى تصدر من مراكز البحث التى تعمل فى مجالات اهتمامه على المستويات المحلى والإقليمى والعالمى ، فضلا عن الأعمال "الكلاسيكية ، وما إليها . ولكن الذى يحدث فى حالات كثيرة هو أن يكون الجانب الأكبر من مقتنيات المكتبة

من الأعمال التعليمية أو فى تخصصات هامشية ، وهى غير مفيدة للباحثين . ولهذا كان كثيرون من الباحثين مضطرين إلى تحمل مشقة التردد على مكتبات أجهزة غير التى يعملون فيها .

وتفيد بعض أجهزة البحث من خدمات متطورة للمعلومات ، مثل مراكز المعلومات ، التى قد ترتبط بالشبكة القومية للمعلومات ، وربما بشبكات عالمية . ولكن هذه الخدمات مازالت عالية التكلفة ، على نحو يتجاوز قدرة كثيرين من الباحثين الأفراد ، فضلا عن أنها لا تتوافر بسهولة ، وبعضها لا يعمل بكفاءة .

عاشرا : منشورات أجهزة البحث

باستثناء ثلاث حالات فقط (٤ر٤٪) فى فئة "غير مبين" ، وست (٨ر٨٪) فى فئة "لا يوجد منشورات" ، تصدر عن أجهزة البحث الإجتماعى منشورات دورية وغير دورية كثيرة .

وتصدر عن ٣٣ من أجهزة البحث (أو ٥ر٤٨٪ من مجموع الأجهزة) دوريات . وبعض هذه الدوريات بوزن وأهمية علمية كبيرين . ومن الأمثلة :

أ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية (ثلث سنوية ، من سنة ١٩٦٤) .

المجلة الجنائية القومية (ثلث سنوية ، من سنة ١٩٥٧) .

ب - معهد التخطيط القومى

المجلة المصرية للتخطيط والتنمية (سنوية) .

جـ - معهد البحوث والدراسات العربية

مجلة البحوث والدراسات العربية (سنوية) .

وتصدر عن معظم أجهزة البحث منشورات غير دورية كثيرة ، مثل أعمال

المؤتمرات ، وما إليها ، وتقارير البحوث ، والأدلة ، والمعاجم ، والببليوجرافيات ، وغيرها) .

ومن أبرز ما يصدر فى هذا المجال :

أ - معهد التخطيط القومى

سلسلة "أوراق بحثية" .

ب - مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

سلسلة "أوراق القاهرة فى العلوم الاجتماعية" (بالانجليزية) .

جـ - بعض أعمال مركز (الفرنسى) الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية .

ومعظم ما ينشر من أعمال يصدر باللغة العربية ، مع ملخصات بلغات أجنبية فى بعض الحالات . ولكن هناك من المنشورات ما يصدر بالإنجليزية أو الفرنسية .

والإشكالية فى أمر معظم الأعمال التى تنشرها أجهزة البحث الاجتماعى فى مصر أنها ذات جمهور محدود جدا ، ولا تدخل فيه بعض أهم الفئات التى يعنيها أمر البحث الاجتماعى . وفى معظم الحالات لا يرجع هذا إلى ضعف قيمة ما يصدر عن أجهزة البحث الاجتماعى من منشورات ، بقدر ما يرجع إلى عدم كفاية - ولا كفاءة - خدمات إخراج وتسويق تلك المنشورات .

ثالثا : نتائج واحكام عامة

إكتفينا - فى تحليل بيانات "بطاقة التعريف" بأجهزة البحث التى شملها الحصر - بإبراز بعض الدلالات المهمة للبيانات ، وطرح أهم ما لاحظناه فى المادة وانطباعاتنا الأولية عنها . وقد وجدنا أن من الأنسب أن نؤجل التحليل المتوسع

المتعمق للموضوع لمرحلة لاحقة .

لقد كنا حريصين على أن يشمل الحصر كل أجهزة البحث الإجتماعى فى مصر . وحاولنا بطرق شتى أن نصل إلى قائمة جامعة لها . ولكن أغلب الظن أن هناك أجهزة لم نوفق فى الوصول إليها . وفضلا عن هذا ، فإنه ، فى ثلاثة أجهزة ، رفض المسئولون أن يستكملوا بيانات "بطاقة التعريف" بالجهاز ، على الرغم من الاتصال بهم أكثر من مرة . ولهذا فإن من حقنا أن نشعر بالرضا لكفاية التغطية فى الحصر .

ويشير ما كشف عنه التحليل الأولى للبيانات فى "بطاقة التعريف" إلى ما يلى :

١ - الانتشار الواسع للبحث الإجتماعى المؤسسى .

٢ - الحضور - الذى يتزايد حجمه وأهميته يوما بعد يوم - لأجهزة البحث الاجتماعى فى القطاع "غير الحكومى" ، حتى لقد أصبحت أهمية هذا النوع من الأجهزة فى أهمية الأجهزة فى القطاع "الحكومى" .

٣ - توافر إمكانيات كبيرة للبحث الاجتماعى وما إليه ، من حيث :

أ - الكوادر الفنية .

ب - التمويل المتعدد المصادر .

جـ - الأنشطة .

د - ناتج الجهد .

هـ - الخبرة من الممارسة .

ولكن يظل من الأسئلة البالغة الأهمية التى تتردد بإلحاح :

١ - ما هى الاتجاهات التى تسير أجهزة البحث الاجتماعى فيها ؟

وهل هناك إتفاق ضمنى على عناصر استراتيجية أو حتى سياسة عامة ؟

(ونحن نعرف أنه ليس هناك استراتيجية ، ولا سياسة عامة ، فى هذا المجال) .

٢ - هل ثمة من الضمانات والضوابط ما يكفى لأن تسير حركة البحث الإجتماعى بحيث تلتزم بالمعايير المهنية المعتمدة ، وتفيد فى تحقيق الأهداف القومية ؟

٣ - إلى أين تذهب المعلومات التى تنتج من جهود أجهزة البحث الاجتماعى المختلفة ، سواء ما كان منها مصريا وعربيا وأجنبيا ؟

٤ - وعلى سبيل التحديد : هل تتاح المعلومات للفئات والجهات التى يمكن أن تفيد منها ، سواء بالنسبة لصياغة السياسة الاجتماعية واتخاذ القرار وتنفيذه وسلوك الشخص العادى ؟ وهل تصل إلى جهات يمكن أن تستخدمها فى الإضرار بالأمن القومى ، أو مصالح مشروعة لقوى اجتماعية معينة فى مصر ؟

أشرنا فى المقدمة إلى أهمية المعلومات كأساس لاتخاذ القرار والعمل فى مختلف المستويات : العام ، والمؤسسى ، والفردى ، وقلنا إن من يملك المعلومات ويستطيع أن يفيد منها يملك أداة من أهم أدوات البقاء والتقدم .

وهذا مما يثير عددا من القضايا المهمة . تأتى فى مقدمتها قضية "الأمن القومى فى مجال المعلومات" . ونقصد بها الضمانات التى يلزم أن تحاط بها عملية جمع وتصنيف ونشر وتداول وتوظيف المعلومات ، بحيث لا تستعمل على نحو يعرض المصالح القومية الحيوية للخطر . ومما يجعل هذا الأمر قضية بالغة الأهمية ما كشفت عنه الدراسة الميدانية من وجود عدد من مراكز البحث الأجنبية من ناحية ، وتزايد عدد أجهزة البحث الخاصة من ناحية ثانية . هذا فضلا عما تشير إليه دراسات وتحقيقات صحفية كثيرة عن اختراق قوى أجنبية ذات مصالح

خاصة فى مصر لكثير من أجهزة البحث الموجودة . ومما يساعد فى ذلك تقلص دور الدولة فى مجال البحث الاجتماعى من جهة ، "والإنفتاح" – الذى يصل إلى درجة "الإنكشاف" فى بعض الحالات – والذى تدفع إليه بعض أجهزة البحث الاجتماعى من جهة ثانية ، والإغراءات التى تصعب مقاومتها فى كثير من الأحيان من جهة ثالثة .

ولقد كان هذا من العوامل التى دفعت بالدول الاقل تقدما (ما كان يسمى بـ "دول العالم الثالث") إلى المناداة بضرورة تدخل هيئة الأمم المتحدة لترتيب أوضاع ما يسمى "النظام المعلوماتى العالمى الجديد" (الذى تهيمن فيه الدول الكبرى ، والرأسمالية بصفة خاصة ، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة أخص) .

القضية الأخرى – وهى لا تقل خطورة عن الأولى – هى ما يمكن أن نسميه عملية "احتكار المعلومات" على المستوى القومى . وتتمثل المشكلة هنا فى أن المعلومات عن جوانب مهمة فى الواقع الاجتماعى ، والتى تتحمل ميزانية الدولة أعباء ضخمة فى سبيل جمعها ، لا ينتهى أمرها على النحو الذى يفترض أن ينتهى عليه . فالمفروض أن ما لا يمس الأمن القومى من المعلومات ينشر ويتاح لمختلف مستويات اتخاذ القرار ، أو على الأقل تتاح الإفادة منه لمن يعدون "مستفيدين" أو "مستهلكين" مشروعين ، وفى مقدمتهم : المؤسسات العامة وغير الحكومية ، والباحثون والدارسون ، ومن إليهم ، وربما الشخص العادى المهتم . ولكن الذى يحدث فى حالات غير قليلة هو أن يقتصر تداول المعلومات على مؤسسات وأجهزة بالذات : مؤسسة الرئاسة ، والسلطات الرئيسية فى الدولة ، ومؤسستا الأمن الداخلى والجيش ، وغيرها ، ويحظر على من سواهم الافادة منها ، بل وحتى الوصول إليها . ولا يستبعد أن يجرى توظيف بعض المعلومات على نحو قد ينطوى على الاضرار بمصالح مشروعه لقطاعات من المواطنين

والمؤسسات التى تمثلهم أو تخدم مصالحهم [٧] .

ونظن أن هذا من الأسباب التى تكمن وراء إثارة قضية "حق المواطن فى أن يعرف" ، أى حقه فى الحصول على المعلومات . وهى قضية بالغة التعقيد – والأهمية فى الوقت نفسه – ليس هنا مجال التعرض لها بالتفصيل والتعمق اللذين تستحقهما .

ومع أننا ننوى مناقشة هاتين القضيتين ، وقضايا غيرهما ، بما تستحق من توسع وتعمق فى عمل لاحق ، إلا أن لها من التأثيرات السلبية المهمة فى حركة البحث الإجتماعى ما يلزم الإشارة إليه .

وما نقصده هنا هو التأثيرات التى تترتب على الإختراق الأجنبى والإحتكار على المستوى المحلى فى البحث الإجتماعى ، ومن أبرزها :

أولا : التدخل فى ترتيب قائمة الأولويات (بالنسبة لمشكلات البحث) على نحو قد لا يتفق على ما يخدم المصالح القومية ، وإن كان يخدم مصالح أجنبية أو فئوية محلية . وقد يصل الأمر إلى حد تناول موضوعات مما ينطوى على إضرار بمصالح مشروعة لفئات أو قوى اجتماعية مهمة .

ثانيا : التأثير فى تحديد طبيعة المنطلقات النظرية والاختيارات المنهجية والترتيبات الإجرائية التى تجرى على أساسها الدراسة . والأخطر من هذا التأثير فى اتجاهات التحليل والاستنتاج والحكم .

ثالثا : التسبب فى "نزيف الخبرة" بالنسبة للأجهزة القومية والأجهزة المثيلة. ويحدث ذلك باغراء – ولا نغالى اذا قلنا غواية – الكوادر الفنية فى أجهزة البحث القومية على التفرغ الكامل أو لبعض الوقت فى الأجهزة الأجنبية أو فى المشروعات التى تمولها .

خاتمـة

كما ذكرنا فى مقدمة المقال ، إن الأهمية المتزايدة "لقضية المعلومات" ، والتطورات البالغة الأهمية التى حدثت فى مجالها ، والتعقيدات الخطيرة الكثيرة التى تنطوى عليها ، كانت من أهم العوامل التى دفعتنا ، فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، للبدء فى إجراء سلسلة دراسات فى موضوع المعلومات فى المجال الاجتماعى ، بدءا بالبحث الاجتماعى فى مصر .

وكان منطقيا أن تكون المرحلة الأولى حصر أجهزة البحث الاجتماعى ، وما إليه ، والتعريف بها ، وتحليل البيانات الأولية عنها . ولقد أنجزت هذه المهمة بدرجة من الشمول والدقة تبدو مرضية . وقد وردت نتائجها فى مجلد مستقل (وهى المهمة التى نستعرض أهم ملامح تجربة التخطيط لها وإجرائها ومادتها فى هذا المقال) ونرجو أن ينبهنا المهتمون بالموضوع من القراء إلى ما قد يكون فى العمل والمجلد من قصور .

والمفروض أن تتلو هذه المرحلة مراحل أخرى ، فى مقدمتها :

١ - الدراسة الموسعة المتعمقة لأجهزة البحث الاجتماعى - البنية ، والإمكانات ، والموارد ، وأساليب العمل ، والجدوى ، والمشكلات ، وغيرها .

٢ - دراسة أوضاع البحث الاجتماعى : جداول أعمال أجهزته ، والأولويات بالنسبة لمشكلة البحث ، والتوجهات النظرية والاختيارات المنهجية والترتيبات الإجرائية ، وناتج العمل وجدواه ، والمشكلات .

٣ - تحديد العناصر الأساسية الاستراتيجية للبحث الاجتماعى فى مصر والوطن العربى .

الهوامش

١ - ليس المقصود هنا تجاوز حدود ما يسمح به بمقتضى حرية البحث بدون عمد . وإنما المقصود هو التستر وراء حرية البحث فى جمع معلومات وممارسة أنشطة مما يترتب عليه الإضرار بمصالح قومية أو نحوها . والشواهد على ذلك كثيرة . ومما يؤسف لها أن عددا غير قليل منها يجرى إما لسوء تقدير بعض الأجهزة المسئولة أو الاشخاص المسئولين ، أو فى غفلة منهم .

٢ - لا نعتقد أن ما قد يبدو توسعا فى تحديد ما يدخل فى مفهوم أجهزة البحث الإجتماعى ، على نحو ما حدث فى الحصر الذى قمنا به فى هذه الدراسة ، يخرج بمفهوم "الإجتماعى" عن حدوده السليمة . ومن مبررات هذا الاقتناع .

أ - أن نشاط أجهزة البحث التى تبدو بعيدة بعض الشئ عن مجال "الإجتماعى" يغطى موضوعات إما اجتماعية خالصة أو فيها جوانب اجتماعية مهمة . وذلك لأن العنصر الفاعل فى أية ظاهرة اجتماعية ، ومبرر الإهتمام بها فى الوقت نفسه ، هو الإنسان .

ب - ان أدوات التحليل والتفسير الإجتماعيين - الرؤى النظرية ، والمفاهيم والأساليب المنهجية ، وغيرها - تتردد بكثرة فى عمل تلك الأجهزة ، وللعنصر البشرى حضور مهم فيها .

وإذا نحن استعرضنا ما تناولته تلك الأجهزة بالبحث وجداول أعمالها الحالية ومشروعاتها المستقبلية ، نجد أن "الإجتماعى" - حتى بمعناه الضيق جدا - ليس حكرا على بعضها دون غيره ، وإنما هو شائع فيها جميعا . وليس أدل على هذا من قيام مركز التنمية الإدارية ، بكلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، بإجراء استطلاع "لاتجاهات الرأى العام نحو بعض قضايا السياسة الخارجية لمصر ، لحساب مؤسسة "أخبار اليوم" . وقد نشرت نتائجه فى صحيفة "أخبار اليوم" - عدد السبت ١٩٩٤/٤/٩ - وأثارت جدلا فى بعض الأوساط العلمية وبعض صحف المعارضة . والامثلة كثيرة) .

٣ - أثار إنشاء المركز "الأكاديمى" الإسرائيلى فى القاهرة ثائرة كثيرين من الأكاديميين والمثقفين بعامة ، وقطاعات كثيرة من الرأى العام ، وأحدث ضجة فى عدد من وسائل الاتصال ، وذلك على الرغم من التعتيم على وجوده ونشاطه .

ولقد استبعدنا فكرة الاتصال بالمسئولين بالمركز للحصول على بيانات التعريف به ، واعتمدنا - بدلا من ذلك - على مصادر صحفية متعددة . ولهذا - ولأسباب أخرى - نكتفى بالنبذة التالية عن المركز ولن نورد بيانات التعريف به فى دليل أجهزة البحث الإجتماعى فى مصر .

المركز يتبع حكومة إسرائيل - الأكاديمية الاسرائيلية للعلوم الإنسانية . ويرأسه عما نويل ماركس . وقد أنشئ فى سنة ١٩٨٢ . ويقع قريبا من سفارة إسرائيل فى القاهرة ، على شاطئ النيل فى مدينة الجيزة (٩٢ شارع النيل - الجيزة) .

وللمركز اتصالات ونشاط واسع فى مجالى البحث وعقد المؤتمرات والندوات وغيرها . وهو يعنى - فيما يعنى - بتاريخ وأوضاع اليهود فى مصر ، والعلاقات المصرية الإسرائيلية . والمفروض أنه يعتمد فى تمويل نشاطه على حكومة إسرائيل ومصادر أخرى . ويصدر المركز

نشرة ربع سنوية ، وكتيبات وتقارير بحث متنوعة .

٤ - تبدو الأوضاع التنظيمية فى عدد من أجهزة البحث الاجتماعى هشة بدرجة واضحة . وفى مثل هذه الحالات يرتبط إنشاء الجهاز وممارسته لانشطته المختلفة بشخص أو بعدة أشخاص - يؤمنون بفكرته أو يفيدون منه أو غير ذلك . وحين يترك هؤلاء الجهاز ، أو يتركون مواقع المسئولية فيه أو تصرفهم مشاغل أخرى الاهتمام بشئونه ، يتدنى آداء الجهاز . وليس من النادر أن يتوقف كلية ، إلى أن تأتيه الظروف بمن يعنى بأمره .

وشئ قريب من هذا يمكن أن يقال عن منطلقات أجهزة البحث ، وجداول أعمالها ، وأساليب العمل فيها وجدواه ، وكفاءة تشغيلها ، وغير ذلك . اذ يتوقف الجانب الأكبر من هذا - ايجابا أو سلبا - على شخصية المسئول أو شخصيات المسئولين الرئيسيين .

وهذا يعنى أن الطبيعة "الشخصية" لأجهزة البحث الإجتماعى - أو توقف الأوضاع التنظيمية منها على شخصية المسئول الرئيسى - تغلب على الطبيعة المؤسسية - أو استقلال الأوضاع التنظيمية فيها عن شخصية المسئول واستقرارها بغض النظر عن تغيره . ومن هنا فإن من التجاوز أن نتكلم عن "المؤسسية" فى أجهزة البحث الاجتماعى فى مصر كما نتكلم عنها فى مجتمعات متقدمة .

٥ - من الشواهد الكثيرة على ذلك مؤتمر "حماية الأقليات فى الوطن العربى والشرق الأوسط" الذى دعا له مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالقاهرة عددا من الشخصيات البارزة فى مصر والعالم ، فى المدة من ١٢ إلى ١٤ مايو ١٩٩٤ ، فى القاهرة . وقد أثار جدول أعمال المؤتمر عاصفة من النقد والاعتراض ، لأنه تضمن اعتبار أقباط مصر أقلية تحتاج إلى حماية ، فضلا عن أمور أخرى . ومن الأمور التى رفعت حرارة الجدال ودفعت معظم من دعوا للإشتراك فى أعماله من مصر إلى رفض المشاركة ، الأهداف التى يرمى المؤتمر إلى تحقيقها ، والجهات الدولية التى تموله ، وأغراضها من ذلك (وقد جرى تعديل موضوع المؤتمر ليصير" هموم الملل والنحل والأعراق والشعوب فى الوطن العربى والشرق الأوسط" ، واستبعد من جدول أعماله موضوع أقباط مصر) وأمام عاصفة الاعتراض ، تقرر أن يعقد المؤتمر فى خارج مصر - فى قبرص .

٦ - فى هذه المرحلة - الأولى - من مراحل العمل فى بحث واسع ومتعمق حول البحث الاجتماعى فى مصر ، رأينا أن يكون تحليلنا لقضية مصادر تمويل أنشطة أجهزة البحث الاجتماعى فى بلادنا عاما وأوليا ، وأجلنا التحليل المتعمق للموضوع لمرحلة تالية . والمشتغلون بالبحث الاجتماعى ، وكثيرون غيرهم ، فى بلادنا يعرفون جيدا أن الصورة الحقيقة أكثر تعقيدا وخطورة مما نقدمه هنا . ولقد ذكرت بعض التحقيقات الصحفية فى الفترة الأخيرة أن تمويلا من الخارج يتجاوز مائه مليون دولار يصل إلى بعض أجهزة البحث الاجتماعى فى مصر فى كل سنة . ومن الطبيعى أن تثور أسئلة حول الجهات التى تقدمه ، وتلك التى تتلقاه ، والمشروعات والأنشطة التى ينفق عليها ، والأهداف التى يرمى إلى تحقيقها ، وغير ذلك . وعلى الرغم من أن قضية التمويل الأجنبى للبحث الإجتماعى فى مصر قد أثيرت أكثر من مرة - وبخاصة منذ أكثر من عشر سنوات وعلى صفحات الاهرام الاقتصادى (ربيع ١٩٨٣) ، فإن الصورة مازالت غير واضحة . والأخطر من هذا أن أحدا لم يهتم بمحاولة الإجابة على سؤال ما العمل ؟

٧ - تكررت الشواهد فى السنوات الاخيرة على أنه يجرى - فى حالات غير قليلة وفى أمور بالغة

الحساسية – استخدام امكانات بعض أجهزة البحث أو بعض العاملين فيها بطريقة إما تهدف إلى التضليل الخطير المتعمد ، أو تنطوى على غفلة عما يمكن أن يقع بسبب إساءة استخدام إمكاناتها من أضرار . ومن ذلك ، مثلا ، إجراء "استطلاعات" للرأى العام ، أو قطاعات معينة منه ، بدون توفير الحد الأدنى من الشروط العلمية والأخلاقية (المهنية) لكفاءتها . ومنها ، أيضا ، ابداء الرأى فى بعض القضايا الخطيرة المعروضة على القضاء بصورة متسرعة ومبتسرة (على ما فى ذلك من احتمال التأثير فى سير العدالة أو اتجاهات الرأى العام) ، أو تفسير ظواهر (العنف التى تحتاج المجتمع من مدة ، أو البطالة التى تهدد ملايين المواطنين والمجتمع ، وغيرهما) بدون وجود قاعدة معلومات كافية ، وأدوات تحليل علمى ملائمة ، واعداد وخبرة كافيين لدى من يتصدى للتحليل ، والتفسير .

وفضلا عن اساءة استخدام العلم ، أو استخدامه للتضليل وتزييف الوعى والانحراف بمسيرة العدالة ، وغيرهما ، فإن الأمر لا يخلو من مغبة تقويض مصداقية العلم وتشكيك الرأى العام فى قيمته وجدواه .

Abstract

SOCIAL RESEARCH INSTITUTIONS IN EGYPT

Ezzat Hegazy

This report reviews the major findings of a survey of social research institutions in Egypt. The survey covered 68 national and foreign, governmental and non-governmental institutions (centers, councils, offices and the like). In the present, preliminary, stage of a larger project, the analysis is confined to the identity, date of establishment, location, nature and scope of activities, scientific disciplines of interest, research staff, financial resources, library facilities and publications of the institutions. The report concludes with some observations and comments.

تدريب ورعاية الأطفال العاملين فى شبرا الخيمة

مسح اجتماعى *

علا مصطفى **

يعرض هذا الموجز نتائج المسح الاجتماعى الذى اجرى فى منطقة شبرا الخيمة بهدف اقامة مشروع لتدريب ورعاية الأطفال العاملين . وقد تم دراسة مائة منشأة صناعية (مصانع وورش) ومائة طفل عامل "أقل من ١٥ سنة" ومائة أسرة من أسر الأطفال العاملين . وقد شمل التقرير أربعة موضوعات رئيسية يلقى كل منها الضوء على أحد جوانب المشكلة . فتعرضت "البنية الاجتماعية لمنطقة الدراسة" لسمات المجتمع والخدمات المختلفة الحكومية والأهلية القائمة ، وعالجت "المنشأة الصناعية" السياق الذى تدور فيه حياة الطفل العملية ، وطرحت "الظروف الأسرية" ما يحيط بأسرة الطفل العامل ، بينما غطت "ظروف الأطفال العاملين" كل ما يتصل بالأطفال فى الأسرة والعمل . وقد تضمن العرض تصورا مبدئيا للمشروع المقترح .

تمهيد

قام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بإجراء هذا المسح استجابة لمبادرة من جانب منظمة العمل الدولية للقيام بمشروع فى منطقة شبرا الخيمة من أجل

* موجز التقرير النهائى للبحث الذى نشر باللغة الانجليزية تحت عنوان :
Training and Welfare of Working Children in Shubra El Kheima. Pre-Project Survey (Cairo: NCSCR and ILO, 1993).
اشترك فى هذا البحث الأستاذ الدكتور عادل عازر مشرفا ، والأستاذ الدكتور أحمد رشدى ، والأستاذ عوض المنيسى ، والأستاذة الدكتورة إلهام عفيفى ، والدكتورة ليلى عبدالجواد ، والدكتورة علا مصطفى ، والدكتورة عزة كريّم .

** خبير أول ، قسم بحوث التعليم والقوى العاملة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

رعاية وحماية الأطفال العاملين (٦ – ١٥ سنة) ، وذلك من خلال عدة قنوات هى :

١ – توفير فرص وظروف عمل أفضل .

٢ – توفير فرص تدريب مهنى يحسن أداء الأطفال العاملين .

٣ – توفير فرص تعليم ورعاية اجتماعية وصحية للأطفال .

٤ – رعاية أسر الأطفال .

٥ – تقديم خدمات فنية وصناعية للمصانع والورش المتعاونة فى تحقيق المشروع .

وبناء على ما سبق استهدف البحث الحالى (المسح الاجتماعى) تقديم صورة متكاملة للمعنيين عن ظروف وأوضاع الأطفال العاملين فى منطقة الدراسة ، بكل ما يحيط بهم داخل العمل وخارجه ، وكذلك بعض التصورات المستقبلية لما قد تتضمنه من أفكار تساعد على إقامة المشروع .

أجريت الدراسة الميدانية فى الفترة من ديسمبر ١٩٩٢ حتى فبراير ١٩٩٣ . وقد اعتمدت على تصوير الواقع الاجتماعى والاقتصادى والبيئى للمنطقة ، مع التركيز على الظروف المحيطة والمسببة لظاهرة عمل الأطفال . ومن هنا فهى تعتبر دراسة وصفية ، استخدمت المسح الاجتماعى بالعينة فى جمع البيانات المختلفة . وقد اجرى المسح فى منطقتين صناعيتين هما "السعادة" و"التعاون" ، يوجد فيهما عدد كبير من المنشآت الصناعية الصغيرة (مصانع وورش) . ويعمل فى هذه المنشآت العديد من الأطفال فى سن أقل من ١٥ سنة . وقد اوردنا حجم العينة والأدوات البحثية المختلفة عند الحديث عن الجوانب الأربعة الرئيسية للدراسة .

وقد شمل تقرير البحث جوانب أربعة رئيسية هى :

١ – البنية الاجتماعية للمنطقة المختارة .

٢ - المنشأة الصناعية .

٣ - الظروف الأسرية للأطفال العاملين .

٤ - ظروف الأطفال العاملين .

كما تضمن التقرير تصورا مبدئيا للمشروع المقترح .

الجانب الأول : البنية الاجتماعية لمنطقة الدراسة

تم تغطية هذا الجانب من خلال دراسة اثنوجرافية لمنطقة شبرا الخيمة ، وهى تابعة لمحافظة القليوبية ، وتقع فى إطار القاهرة الكبرى . وكان التركيز على منطقتى "التعاون" و"السعادة" ، ويطلق عليهما "منطقة المصانع" ، وقد اختيرت منهما عينات البحث ، من منشآت صناعية ومن أطفال عاملين وأسرهم . وتمثل هدف الدراسة الاثنوجرافية فى التعرف على السمات العامة لمجتمع البحث ، مع إجراء حصر للخدمات الحكومية والأهلية القائمة . وقد أمكن جمع البيانات من خلال مقابلات حرة (غير مقننة) مع المسئولين عن الأنشطة وعن الخدمات ، ومع أهالى المنطقة .

وكان حصيلة العمل وصفا شاملا للمنطقة بطرقها ومنازلها ومنشآتها الصناعية وخدماتها . وتبين أنها منطقة زراعية فى أساسها (ومازالت توجد بها جمعيات زراعية وبنوك زراعية) ، وقد تحولت تدريجيا إلى منطقة حضرية مع قيام المصانع والورش ، وعلى رأسها مصانع النسيج . كما توجد صناعات أخرى فرعية ، كالمعادن والبلاستك والميكانيكا ، وغيرها . وتقوم هذه الأنشطة من خلال شركات قطاع عام وشركات قطاع خاص .

وعلاوة على وجود مرافق أساسية بالمنطقة ، مثل مياه الشرب والإنارة والطرق والصرف الصحى ، تتوافر مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية

والأهلية . وقد أمكن حصر الخدمات التالية :

١ - الخدمات التعليمية : تقدم الخدمة من خلال ٥٧ مدرسة ابتدائية ، و ٢٦ مدرسة إعدادية ، و ٢ إعداد مهنى ، و ١٠ مدارس ثانوى (عام ، وتجارى ، وصناعى) ، و ٦ معاهد أزهرية (ابتدائى وإعدادى وثانوى) .

٢ - الخدمات الثقافية والرياضية : وتقدم من خلال قصر للثقافة ، و ٢ دار للسينما ، وناد رياضى ، و ٧ مراكز للشباب .

٣ - الخدمات الدينية : من خلال عدد من المساجد والكنائس .

٤ - الخدمات الصحية : من خلال مستشفى عام ، ومركز للإسعاف ، و ٨ مراكز لتنظيم الأسرة ، و ٣ وحدات صحية .

٥ - الخدمات الاجتماعية : من خلال ٣٨ جمعية رعاية اجتماعية ، و ١٨ جمعية تنمية المجتمع ، و ١٠ دور حضانة .

وبالإضافة إلى الخدمات الحكومية توجد خدمات أهلية تنفذ من خلال الجهود الذاتية ، وتتمثل فى :

١ - الخدمات الاجتماعية والصحية : وتقدم من خلال ١٤ دار حضانة ، و ٦ مراكز تدريب للأسر المنتجة ، و ١٣ عيادة للعلاج بالجمعيات ، وناد للطفل ، وناد للمرأة .

٢ - الخدمات التعليمية : وتتمثل فى فصول "للتقوية" ، وفصول محو أمية ، ودورات تدريبية .

وقد أمكن حصر أهم الجمعيات التى تقدم خدمات فى منطقة البحث فى ثلاث جمعيات :

١ - جمعية "كبار المصانع" .

٢ - الجمعية الخيرية الإسلامية ، وقد أصبحت جمعية تنمية المجتمع بمنشية النصر .

٣ - جمعية حراس العقيدة الإسلامية .

وقد اهتمت الدراسة بإلقاء الضوء - بشكل خاص - على التعليم والعوامل المؤدية إلى التسرب ، سواء كانت راجعة إلى المدرسة أو إلى الأسرة ، كما عرضت لوضع التدريب فى المنطقة ومساهمة الجمعيات الأهلية فى هذا المجال .

الجانب الثانى : المنشأة الصناعية

ويرجع الاهتمام بدراسة المنشآت الصناعية التى يعمل بها الأطفال إلى كونها السياق الذى تدور فيه حياة الطفل العملية ، وأى مشروع يقوم من أجل رعاية هؤلاء الأطفال يحتاج إلى أن يكون هذا السياق مواتيا ، أى أن تتوافر فيه العوامل التى تتيح فرص نجاحه . ومن ضمن هذه الفرص قدرته على توفير الرعاية والتدريب والتعليم للأطفال العاملين .

وقد أمكن - بعد إجراء حصر شامل لكافة المصانع والورش فى منطقتى التعاون والسعادة - تحديد حجم العينة التى بلغت ٢٥٪ من المنشآت الصناعية . وبلغت هذه العينة ١٠٠ منشأة يعمل بها أطفال موزعون بين ٦٨ مصنعا و ٣٢ ورشة . وتم توجيه استمارة استبار إلى المسئولين عن المنشآت الصناعية (مصانع وورش) .

أولا : خصائص المنشآت الصناعية

النشاط

تنوعت أنشطة المصانع والورش بين مجالات مختلفة (جدول رقم ١) ، إلا أن نشاطها الرئيسى هو النسيج (٥١٪) ، بالإضافة إلى أنشطة أخرى ، مثل المعادن

وأشغال الصاج (١٥٪) ، والميكانيكا والخراطة (١٥٪) ، ثم أنشطة أخرى ، مثل الكيماويات (الكاوتش) والورق والزجاج . ويعد النسيج نشاطا رئيسيا فى المنطقة كلها ، ويعد من أهم الصناعات التقليدية فى مصر .

وقد اتضح أن تاريخ المنشآت قديم نسبيا ، ويرجع إلى عام ١٩٣٨ حين أقيمت أول منشأة صناعية ، كما نجد أن ٣٤٪ تزاول نشاطها منذ أكثر من ٢٠ سنة . إلا أن هذا لا يعنى عدم قيام منشآت حديثا ، حيث اتضح أن ٧٪ منها أنشئت منذ عام واحد فقط . وكان تمويل إقامة هذه المنشآت بالاعتماد تماما على الذات ، ما عدا منشأتين اقترضتا من البنوك .

وقد شغل معظم المصانع والورش مبانى مستقلة (٧٥٪) ، وتراوحت مساحاتها بين ١٠ م٢ و ١٠٠٠ م٢ (٢٤٪ تزيد عن ٥٠٠ م٢ ، و ٢٥٪ تقل عن ١٠٠ م٢) ، وحوالى النصف مملوك لأصحابها ، بينما الباقى مؤجر .

جدول رقم (١)

مجالات عمل المنشآت الصناعية

النشاط	المنشأة الصناعية: مصنع تكرار	نسبة	نسبة *	ورشة تكرار	نسبة	نسبة *
نسيج	٥٠	٧٣ر٥	٥٠	١	٣ر١	١
صباغة وتجهيز	٢	٢ر٩	٢			
معادن واشغال صاج	٧	١٠ر٣	٧	٨	٢٥	٨
عبوات بلاستك	٤	٥ر٩	٤			
خراطة وميكانيكا	١	١ر٥	١	١٤	٤٣ر٨	١٤
نجارة وبلاط				٤	١٢ر٥	٤
كرستال				١	٣ر١	١
ورق	١	١ر٥	١	١	٣ر١	١
كاوتش	٣	٤ر٤	٣	٣	٩ر٤	٣
الإجمالى	٦٨	١٠٠٪	٦٨٪	٣٢	١٠٠٪	٣٢٪

* النسبة إلى العينة الكلية .

العمال

تراوح عدد العمال البالغين فى عينة البحث بين عامل واحد و ٨٨ عاملا ، بمتوسط يبلغ ٨ر١١ عاملا فى المنشأة الواحدة . وتراوح عدد الأطفال العاملين (أقل من ١٥ سنة) بين طفل واحد و ٢٠ طفلا ، كما هو موضح فى جدول رقم ٢ . إلا أن ٨٠٪ من المنشآت تضم أقل من ٥ أطفال . وقد بلغ متوسط عدد الأطفال فى المنشأة الواحدة ٢ر٣ أطفال . وإذا قارناه بمتوسط عد العمال البالغين لوجدنا أنه يتجاوز ربع متوسط عدد العمال البالغين ، وهو عدد مرتفع ، ويعنى أن ما يزيد عن ربع العمال فى هذه المنشآت من الأطفال أقل من ١٥ سنة . ويلاحظ أن أعداد الأطفال تتزايد فى المصانع عن الورش ، حيث لا تستخدم الورش عادة سوى طفل واحد أو اثنين .

جدول رقم (٢)

عدد الأطفال العاملين فى المنشآت الصناعية

عدد الأطفال	المنشأة الصناعية					
	مصنع			ورشة		
	تكرار	نسبة	نسبة *	تكرار	نسبة	نسبة *
١	٩	٢ر١٣	٩	١٢	٥ر٣٧	١٢
٢	١٦	٥ر٢٣	١٦	١٢	٥ر٣٧	١٢
٣	١١	٢ر١٦	١١	٤	٥ر١٢	٤
٤	١٤	٦ر٢٠	١٤	٢	٣ر٦	٢
٥	٨	٨ر١١	٨	١	١ر٣	١
٦	١	٥ر١	١			
٨	٣	٤ر٤	٣			
٩	١	٥ر١	١			
١٠	٣	٤ر٤	٣			
١٥				١	١ر٣	١
٢٠	٢	٩ر٢	١٢			
الإجمالى	٦٨	١٠٠٪	٦٨٪	٣٢	١٠٠٪	٣٢٪

* النسبة إلى العينة الكلية .

وتعمل المنشآت – فى معظمها – ستة أيام فى الأسبوع ، وتتراوح ساعات عملها بين ٧ ساعات و ٢٤ ساعة . ويفسر عمل المنشآت لمدة ٢٤ ساعة فى ضوء أن حوالى نصف العينة تعمل بنظام الورديات ، وقد تكون ورديتين (كل وردية ١٢ ساعة) أو ثلاث ورديات (كل وردية ٨ ساعات) يوميا .

الآلات والإنتاج

تنوعت الآلات حسب النشاط وحسب حجم المنشأة . واتضح أن معظم آلات النسيج أجنبية الصنع (أكثرها انتشارا الصينية ، والإنجليزية) . وتراوحت حالة الآلات بين آلات قديمة (٤٢٪) وآلات جديدة (٤٢٪) ، وجمع الباقى (١٦٪) بين آلات قديمة وآلات جديدة .

واستخدمت الكهرباء فى تشغيل الآلات ، بينما قليل منها يعمل بالمازوت أو الغاز أو يدويا . وقد احتاجت كل آلة فى المتوسط إلى عامل واحد لتشغيلها .

وتعمل المنشآت الصناعية فى معظمها فى إنتاج السلع (٨٢٪ منها إنتاجية) . وتقوم غالبا بإنتاج منتج واحد ، يتم بيعه إما نقداً (٣٧٪) أو بالأجل (٢٣٪) أو بالتقسيط (٧٪) ، وقد تجمع المنشأة بين نظامى النقد والتقسيط (٢٥٪) . ويتم الإنتاج للغير ، بناء على "طلبية" مسبقة (بنسبة ٦٧٫٥٪) . ومن هنا فإن الإنتاج يتم تسويقه فى معظمه ، ولا يتبقى راكد سوى لدى ١٨٪ من المنشآت المنتجة . ويتم التعامل فى البيع مع تجار وأفراد (٤٥٪) ، أو مع مصانع أخرى وشركات خاصة (٢١٪) ، ومع القطاع العام (٨٪) ، أما الباقى فيجمع بين أكثر من فئة من العملاء .

إذا كنا قد لاحظنا أن النظام الإنتاجى والتسويقى مرن ، ويواكب المتغيرات الاقتصادية فى ظل الكساد الحالى لأمثال هذه السلع ، حتى لا يتبقى لديه راكد ، فإن بيئة العمل مازالت تعانى من قصور شديد . وبالطبع زاد القصور فى الورش عن المصانع . وعلى سبيل المثال ، تعانى ٧٠٪ من الورش من عدم وجود المياه ودورات المياه ، وأكثر من نصف الورش تفتقد طفايات الحريق وأدوات الإسعاف ، كما أن معظمها (٨٠٪) لا توفر ملابس واقية . وإذا كانت المصانع أكدت وجود طفايات الحريق وأدوات الإسعاف والملابس الواقية ، فإن ملاحظات الباحثين الميدانيين أكدت أن حوالى نصف المصانع تفتقد الكثير من أجهزة الأمن الصناعى . وعلاوة على ذلك بينت ملاحظات الباحثين (الواردة فى استمارة الاستبار) أن حوالى نصف المنشآت فى العينة تعانى من سوء حالة التهوية ، وارتفاع الضوضاء ، وانخفاض مستوى النظافة ، وانتشار الروائح والأبخرة داخل المنشآت .

ثانيا : المسئول عن المنشأة الصناعية

يمثل المسئول عن المنشأة الصناعية – سواء كان صاحبها أو من يديرها نيابة عنه – عنصرا أساسيا فى سير العمل وانتظامه ، كما يمثل حجر الزاوية بالنسبة لإتاحة الفرص أمام الأطفال العاملين من أجل التدريب والتعليم والرعاية .

وقد تضمنت العينة أصحاب المنشآت (٤٦٪ من العينة) ومديرين مسئولين (٥٤٪ من العينة) . وقد اتضح أن الدراسة شملت أصحاب الأعمال فى كافة أنواع الأنشطة ماعدا الزجاج (ويمثل ١٪ من العينة) ، ومديرين مسئولين فى كافة أنواع النشاط ماعدا صناعة الورق (وتمثل ٢٪ من العينة) .

وقد تراوح تعليم المسئولين عن المنشآت (جدول رقم ٣) بين التعليم الجامعى والأمية . فإذا كان ١٠٪ منهم أميين ، فإن ٣١٪ منهم حصلوا على شهادة جامعية ، وأنهى ٢٣٪ مرحلة التعليم الثانوى بفروعه . وقد تقاربت المستويات التعليمية بين أصحاب العمل والمديرين المسئولين كما يتضح من الجدول .

أما بالنسبة لخبرة هؤلاء المسئولين فإنها مكتسبة من العمل نفسه بالنسبة إلى ٨٧٪ منهم ، سواء كانت فى المنشأة ذاتها التى يديرونها ، أو فى منشأة صناعية عملوا فيها من قبل .

جدول رقم (٣)

تعليم المسئولين عن المنشآت الصناعية

	المنشـــأة الصناعيـــة					
مستوى التعليم	صاحب العمل			المدير المسئول		
	تكرار	نسبة	نسبة *	تكرار	نسبة	نسبة *
أمـــــى	٦	١٣	٦	٤	٧ر٤	٤
يقـرأ ويكتـب	٧	١٥ر٢	٧	١١	٢٠ر٤	١١
ابتدائـــــى	٣	٦ر٥	٣	٢	٣ر٧	٢
اعـــــدادى	٩	١٩ر٦	٩	٤	٧ر٤	٤
ثانـوى عـام				٦	١١ر١	٦
ثانـوى فنـى	٥	١٠ر٩	٥	٨	١٤ر٨	٨
ثانوى تجـارى	١	٢ر٢	١	٣	٥ر٦	٣
تعليم جامعـى	١٥	٣٢ر٦	١٥	١٦	٢٩ر٦	١٦
الإجمالـــــى	٤٦	١٠٠٪	٤٦٪	٥٤	١٠٠٪	٥٤٪

* النسبة إلى العينة الكلية .

وقد يقتصر دور المسئولين فى المنشأة على الإشراف والإدارة (٤٧٪ من العينة) ، وقد يجمعون بين الإشراف والأعمال الفنية ، سواء كانت إنتاجية أو إصلاح للآلات بالنسبة لباقى العينة .

وقد لوحظ أن ٥٧٪ من المسئولين لديهم أبناء وأقارب يعملون معهم (١٧٪ لديهم أبناء ، و ٤٠٪ أقارب) ، ويشارك ٤٢٪ منهم فى الإدارة والإشراف . ويشير هذا إلى رغبة المسئولين عن المنشآت فى تأهيل الأبناء والأقارب لتولى زمام الأمور فى المستقبل .

ويقرر المسئول عن المنشأة الصناعية أن علاقته بالعمال "طيبة" بشكل عام . فالعمال يحصلون على حوافز إنتاج (٦٤٪) ، وعلى علاوات (٩٥٪) . وكانت الكفاءة فى العمل على رأس العوامل التى ترشح العاملين للعلاوة ، يليها الإنتظام فى المواعيد . وفى حالة تأخير العامل عن العمل غالبا ما يتم إنذاره أو لفت نظره (٧٤٪) ، وفى ٢٥٪ فقط من الحالات تخصم ساعات التأخير . أما فى حالة وقوع خطأ فى العمل ، فإن العامل يتعرض للخصم من الأجر (٣٥٪) ، أو يخضع لإعادة التدريب (٢٧٪) ، بينما يكتفى فى ٣٢٪ من الحالات بلفت النظر .

وتقوم ٤٨٪ من المنشآت بعلاج العامل فى المستشفى إذا تعرض للإصابة ، أو حسب نظام التأمين الصحى (٣٤٪) . وفى حالة المرض ، يعالج العمال حسب نظام التأمين الصحى (٥٦٪) ، وتساعد ٢٤٪ من المنشآت عمالها فى مصاريف العلاج . إلا أن الطفل العامل لا يتمتع بمزايا التأمين الصحى حيث إنه بسبب صغر سنه لا يندرج تحت هذا النظام .

وقد اتضح أن نسبة كبيرة (٦٩٪) من المنشآت الصناعية لا تقدم وجبات غذائية لعمالها ، على الرغم من طول ساعات العمل ، وعلى الرغم من أن قانون العمل الزم صاحب العمل بتقديم كوب من اللبن المبستر يوميا لكل حدث .

وقد وضع المسئولون عن المنشآت (بنسبة ٨٨٪) ارتفاع الفائدة على القروض كمشكلة رئيسية يعانون منها ، يليها مشكلات متعلقة بالكهرباء (٧٦٪)

متمثلة فى انقطاعها المتكرر وارتفاع سعرها ، بالإضافة إلى مشاكل أخرى ، من أهمها ارتفاع أجور العمالة مع عدم وجود عمالة مدربة (٢٦٪) .

ثالثا : التصورات المستقبلية

١ - بالنسبة للمنشأة الصناعية ، لم يتطلع المسئولون إلى زيادة المساحة أو إضافة أقسام جديدة ، بقدر ما تطلعوا إلى إضافة آلات جديدة (٦٣٪) ، وزيادة الإنتاج (٧٦٪) . وإذا كانوا لا يتطلعون إلى زيادة العمالة فإنهم يفضلون تدريب العمالة الموجودة لديهم حاليا لتواكب الزيادة التى يتطلعون إليها فى الإنتاج .

٢ - بالنسبة للأطفال العاملين ، فإن ٣٨٪ من العينة تؤيد إتاحة فرص تدريب جديدة لفترات تتراوح بين شهر وعشرة شهور ، على أن يكون داخل المنشأة ذاتها (١ر٨٢٪ من الذين أيدوا التدريب) . ويفضل نصف من أيد إتاحة فرص تدريب للأطفال أن يتم هذا التدريب فى غير ساعات العمل ، بينما وافق الباقون على أن يكون التدريب أثناء ساعات العمل .

وقد وافق حوالى نصف المسئولين (٤٨٪) على إتاحة فرص جديدة لتعليم الأطفال العاملين فى المنشأة ، ورأوا أن يتخذ شكل محو الأمية (٧٥٪ ممن أيد إتاحة فرص للتعليم) ، إلا أن ٧١٪ منهم اشترطوا أن يتم هذا التعليم فى غير أوقات العمل .

الجانب الثالث : الظروف الأسرية للأطفال العاملين

اتضحت الظروف الأسرية للطفل العامل من خلال البيانات التى تجمعت بواسطة تطبيق استمارة استبار على عينة مكونة من مائة ربة أسرة ، يعمل أحد أطفالها فى المنشآت الصناعية بشبرا الخيمة . وقد شملت الدراسة ٨٣٪ من أمهات الأطفال العاملين ، و ٧٪ من زوجات الأب ، و ٤٪ من الجدات ، و ٣٪ من الشقيقات ، و ٣٪ من زوجات الأشقاء .

حجم الأسرة وتركيبها

تراوح عدد أفراد أسرة الطفل العامل بين ٣ أفراد و ١٣ فردا ، بمتوسط يبلغ ٢ر٧ أفراد . ويعتبر هذا المتوسط مرتفعا إذا قورن بمتوسط الأفراد فى الأسرة حسب التعداد العام لعام ١٩٨٦ الذى بلغ ٩ر٤ أفراد .

ويعيش الأطفال العاملون فى أسر متكاملة (بها أب وأم وإخوة) فى ٧٦٪ من الحالات ، بينما حرم ١٢٪ من الأب و ٩٪ من الأم ، و ٣٪ من الأبوين .

التعليم

وكما يتضح من جدول رقم (٤) وجدول رقم (٥) ، فإن ٥٦٪ من أرباب الأسر لم يلتحقوا بالتعليم على الإطلاق ، وكذلك ٧١٪ من ربات الأسرة . كما لم ينه ٢٠٪ من أرباب الأسر و ٢٣٪ من ربات الأسرة أى مرحلة تعليمية .

وعلم الرغم من تدنى الحالة التعليمية للأبوين ، فإن هذا لم يمنعهما من أن يختارا إلحاق الأبناء بالمدرسة (٩٤٪ من الأبناء التحقوا بمدارس) ، إلا أن الأبناء تسربوا من التعليم ، وكان السبب الرئيسى هو الفشل فى التعليم (٦٤٪) .

وقد أقرت الأمهات (أو من تحل محلهن) بأن المشكلة الرئيسية التى تواجه

الأسرة – بالنسبة للتعليم – هى ارتفاع ما ينفق عليه بالمقارنة بدخل الأسرة . وقد اقترحن خفض تكلفة التعليم ، والمصاريف الإضافية التى تطلب من الأسرة .

جدول رقم (٤)

تعليم رب الأسرة

تعليم رب الأسرة	التكرار	النسبة
لم يدخل المدرسة	٥٦	٥٦٪
خرج من المرحلة الابتدائية	٢٠	٢٠٪
حاصل على الابتدائية	١١	١١٪
خرج من المرحلة الإعدادية	١	١٪
حاصل على الإعدادية	٦	٦٪
خرج من المرحلة الثانوية	٣	٣٪
لا يوجد رب أسرة	٣	٣٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

جدول رقم (٥)

تعليم ربة الأسرة

تعليم ربة الأسرة	التكرار	النسبة
لم تدخل المدرسة	٧١	٧١٪
خرجت من المرحلة الابتدائية	٢٣	٢٣٪
حاصلة على الابتدائية	٣	٣٪
خرجت من إعدادى	٢	٢٪
حاصلة على ثانوى عام	١	١٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

العمل

وكما يتضح من جدول رقم (٦) وجدول رقم (٧) فإن معظم ربات الأسرة (٨٦٪) لا يعملن ، بينما يعمل رب الأسرة بشكل غير منتظم ، أو "أرزقى" ، فى ٢٤٪ من

الحالات ، وباستثناء ٢٠٪ يعملون موظفين فى الحكومة ، فإن معظم الباقين يعملون كعمال .

جدول رقم (٦)

عمل رب الأسرة

عمـــــل رب الأســــــرة	التكرار	النسبة
لا يعمـــــــــل	٦	٦٪
علـى المعـاش	٨	٨٪
يعمل فى مصنع قطاع خاص	١٠	١٠٪
يعمل فى ورشة	٤	٤٪
موظف حكومى	٢٠	٢٠٪
تاجـر لحسابــه الخـــاص	٤	٤٪
صاحـــب عمـــل (ورشـــة)	٢	٢٪
عامل خدمات	٥	٥٪
ارزقـــــــى	٢٤	٢٤٪
عامـــل فنــى	٤	٤٪
عامل حرفـى	٥	٥٪
لا يوجــــــد رب أســــــرة	٨	٨٪
المجمــــوع	١٠٠	١٠٠٪

جدول رقم (٧)

عمل ربة الأسرة

عمـل ربة الأسـرة	التكرار	النسبة
لا تعمــــــــــل	٨٦	٨٦٪
تعمـل لـدى الغيـر	٥	٥٪
بائعــــة لحسابهـــا	٨	٨٪
تعمل فى الحكومـة	١	١٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

وبالنسبة لموقف الأم من عمل أطفالها ، فـإن نسبـة تبلغ ٦٣٪ توافق على ذلك . وقد بررن هذه الموافقة بأن العمل يتيح للطفل تعلم صنعة (٤٤٪ ممن يوافقن

على عمل الأبناء) ، أو بسبب مساهمة الطفل العامل فى الدخل (٧ر٣١٪) ، أو لأن العمل يحمى الطفل من الانحراف (٢ر١٤٪) ، وأخيرا كبديل عن التعليم (٩٪) . أما من اعترضن على عمل الأطفال ، فقد بررن ذلك بأن العمل يجعل العامل ينصرف عن التعليم (٦٥٪ ممن اعترضن على عمل الأبناء) ، أو لأن العمل يعرضه للمخاطر (٧ر٢٩٪) .

وقد تبين أن الطفل (من وجهة نظر ربة الأسرة) يساهم بكل دخله فى دخل الأسرة (٦١٪) ، أو بنصف الدخل (٢٠٪) ، ولا تبلغ نسبة من يمتنع تماما عن المساهمة سوى ٤٪ (جدول رقم ٨) . ويشير هذا إلى أهمية العامل الاقتصادى وراء عمل الطفل ، خاصة وأن ربات الأسرة يقدرن هذه المساهمة بحوالى ١/٤ الدخل الأسرى ، وقد تصل إلى حوالى نصف دخل رب الأسرة وقد أعربت ٥٦٪ منهن عن عدم القدرة عن الاستغناء - إطلاقا - عن هذه المساهمة ، كما بلغت نسبة من يضفن مساهمة الأطفال العاملين إلى الإنفاق اليومى للأسرة ٩٠٪ .

جدول رقم (٨)

مساهمة الابناء فى دخل الاسرة

مقدار المساهمة	التكرار	النسبة	
		٪	٪
كل الأجر	٦١	٦١	٥ر٦٣
نصف الأجر	٢٠	٢٠	٨ر٢٠
٣/٤ الأجر	٤	٤	٢ر٤
١/٤ الأجر	١١	١١	٥ر١١
لا يساهم	٤	٤	
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

مشكلات الاسرة

تواجه ٧٧٪ من الأسر بعض المشكلات ، معظمها مادية (٨١٫٦٪ ممن يواجهن مشكلات) . وعلى الرغم من ذلك فإن ٩٤٪ من الأسر لا تحصل على مساعدات من أى جهة خارجية ، وتعتمد تماما على دخلها الخاص . وتشعر الأسر بحاجتها إلى رعاية ترفيهية للأبناء (٥٢٪) ، وإلى رعاية صحية (٤١٪) ، وإلى رعاية تعليمية (٤٠٪) .

التصورات المستقبلية

أعربت ٩٢٪ من الأمهات عن رغبتهن فى توفر فرص جديدة لتدريب الأبناء ، سواء فى مكان العمل (٤٦٪) أو فى مراكز تدريب (٣٢٪) ، جدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

اتاحة فرص تدريب جديدة

فرص تدريب الطفل	التكرار	النسبة
يتدرب فى نفس عمله الحالى	٢٨	٢٨٪
يتدرب فى مركز تدريب	٣٢	٣٢٪
يعمل ويتدرب فى نفس الوقت	١٨	١٨٪
يتدرب قبل أن يبدأ العمل	١٤	١٤٪
غير موافقة على التدريب	٨	٨٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

كما تتطلع ٨٥٪ من الأمهات إلى فرص جديدة لتعليم الأبناء العاملين . وتتمنى أن يصل الأبناء الآخرون إلى المرحلة الجامعية (٦٤٪) ، كى يصبحوا أطباء ومهندسين وضباطا [جدول رقم (١٠) ، جدول رقم (١١)] .

جدول رقم (١٠)

تطلعات ربة الاسرة ازاء تعليم الابناء

مستوى التعليم الذى تريده ربة الأسرة	التكرار	النسبة
يقرأ ويكتب فقط	٢	٢ ٪
حتى الإعدادية	٩	٩ ٪
حتى الثانوية العامة	١	١ ٪
تعليم فنى	٢٤	٢٤٪
تعليم جامعى	٦٤	٦٤٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

جدول رقم (١١)

تطلعات ربة الاسرة ازاء مستقبل الابناء

الوظيفة التى تتمناها ربة الأسرة	التكرار	النسبة ٪	٪
صنايعية	٢	٢	٢٫٨
أصحاب ورش	٤	٤	٥٫٦
دكتور أو مهندس أو محام	٥٨	٥٨	٧٩٫٢
ضابط	٩	٩	١٢٫٥
لا يوجد أبناء فى التعليم	٢٧	٢٧	
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجانب الرابع : ظروف الأطفال العاملين

وقد تم التعرف على ظروف الأطفال العاملين فى سياق العمل والأسرة من خلال استمارة استبار وجهت إلى عينة مكونة من مائة طفل عامل أقل من ١٥ سنة (٩٨ من الذكور و ٢ من الإناث) ، وكانت ظروفهم كالتالى .

السن

بلغت نسبه الأطفال العاملين "أقل من ١٢ سنة" ٦٪ فقط ، بينما وقع ٩٤٪ من العينة فى الفئة العمرية من ١٢ – ١٥ سنة . إلا أن سن بداية العمل تدنت عن ذلك كما يتضح من الجدول رقم (١٢) ، حيث تبين أن ٥٨٪ بدأوا العمل قبل سن ١٢ سنة ، وهو السن القانونى للعمل .

جدول رقم (١٢)

سن بداية العمل

فئات السن	التكرار	النسبة
٦	١	١٪
٧	٣	٣٪
٨	٤	٤٪
٩	١٠	١٠٪
١٠	٢٤	٢٤٪
١١	١٦	١٦٪
١٢	٢٢	٢٢٪
١٣	١٤	١٤٪
١٤	٦	٦٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

التعليم

لم يلتحق ٥٪ من الأطفال العاملين فى المنشآت الصناعية بأى مدرسة على الإطلاق ، ومن التحق تسرب قبل إتمام المرحلة الابتدائية بنسبة ٦٤٪ ، بينما لم يتم المرحلة الابتدائية سوى ٣٪ . ولم يصل إلى المرحلة الإعدادية سوى ٢٦٪ من العينة ، إلا أنهم لم يستكملوها (جدول رقم ١٣) .

جدول رقم (١٣)

الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	التكرار	النسبة
لم يلتحق بالمدرسة	٥	٥٪
يقرأ ويكتب	٢	٢٪
لم يستكمل المرحلة الابتدائية	٦٤	٦٤٪
أتم المرحلة الابتدائية	٣	٣٪
لم يستكمل المرحلة الإعدادية	٢٦	٢٦٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

ساعات العمل والورديات

تبين من استجابات الأطفال (جدول رقم ١٤) انهم يعملون فى المتوسط ١٢ ساعة يوميا (٥٦٪ يعملون ١٢ ساعة يوميا) ، وقد تصل ساعات العمل اليومية إلى ١٦ ساعة يوميا (٥٪ من الأطفال) . ويعمل ٣١٪ من أطفال العينة ورديات ليلية (يمثلون حوالى نصف من يعمل بنظام الورديات) . ويعد هذا كله خرقا لقانون العمل المصرى رقم ٣٧ لعام ١٩٨١ ، الذى ينص على ألا تزيد ساعات التشغيل الفعلى للحدث عن ٦ ساعات فى اليوم ، كما يحظر حظرا تاما تشغيل الحدث فيما بين الساعة السابعة مساء والسادسة صباحا .

جدول رقم (١٤)

ساعات العمل والورديات

إجمالي ساعات العمل	التكرار	النسبة
٥	١	٪١
٧	١	٪١
٨	٤	٪٤
٩	٣	٪٣
١٠	٥	٪٥
١١	٧	٪٧
١٢	٥٦	٪٥٦
١٣	١٢	٪١٢
١٤	٤	٪٤
١٥	٢	٪٢
١٦	٥	٪٥
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

المهام

يتولى معظم الأطفال الأعمال المساعدة والأعمال الخفيفة ، إلا أنها تتضمن التعامل مع الآلات مثل آلة لف البكر التي يعمل عليها ٤٢٪ من الأطفال .

ويشعر ٤٦٪ من الأطفال بأنهم يتعرضون للمخاطر ، وسببها الآلات في المقام الأول . ويقول ٤١٪ من الأطفال إن مكان العمل يخلو من أدوات الإسعاف ، ويرى الباقون أن الأدوات المتوفرة لا تزيد عن مطهر وشاش .

محددات العمل

أرجع ٥٢٪ من الأطفال "الفشل في التعليم" وراء اتجاههم إلى العمل ، سواء كان بمفرده (٤١٪) ، أو مع أسباب أخرى (١١٪) . وجاء "مساعدة الأهل في

المصروف" كسبب تال للعمل (٣٣٪) ، سواء كان منفردا (٢٣٪) ، أو مع أسباب أخرى (١٠٪) ، ولم ير سوى ربع العينة أن الدافع إلى العمل هو تعلم صنعة (جدول رقم ١٥) .

جدول رقم (١٥)

أسباب عمل الطفل

الأسباب التى دفعته للعمل	التكرار	النسبة
فشل فى التعليم	٤١	٪٤١
لمساعدة الأهل فى المصروف	٢٣	٪٢٣
فشل فى التعليم ومساعدة الأهل	٤	٪ ٤
لتعلم صنعة	١٥	٪١٥
فشل فى التعليم ، تعلم صنعة	٤	٪ ٤
مساعدة الأهل فى المصروف وتعلم صنعة	١	٪ ١
فشلت فى التعليم ، ومساعدة الأهل وتعلم صنعة	٢	٪ ٢
للصرف على الذات	٥	٪ ٥
مساعدة الأهل والصرف على الذات	٢	٪ ٢
فشلت فى التعليم ولمساعدة الأهل وللصرف على الذات	١	٪ ١
تعلم صنعة والصرف على الذات	٢	٪ ٢
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

ويحب معظم الأطفال أعمالهم (٨٤٪) . والدافع الرئيسى لهذا الحب هو مساعدة الأسرة على تحمل أعباء الحياة . وإذا كانت توجد نسبة بلغت ١٦٪ لا تحب العمل ، فإن مرجع ذلك هو عدم الرغبة لهذا النوع من العمل (حوالى ٧٥٪ ممن لا يحبون العمل) ، أو لافتقاد المدرسة (٢٥٪ منهم) .

مساهمة الطفل فى الإنفاق

تبين أن الطفل يعطى كل أجره للأسرة فى ٦٢٪ من الحالات (جدول رقم ١٦) ،

ولا يمتنع عن المشاركة سوى ٨٪ منها . ويدل هذا على أهمية العامل الاقتصادى وراء عمل الطفل . ويشعر معظم الأطفال (٨٨٪) بالرضا إزاء هذه المساهمة .

جدول رقم (١٦)

مساهمة الطفل فى الإنفاق

المتغيـــــر	التكرار	النسبة
كـل الأجـر	٦٢	٦٢٪
$\frac{٣}{٤}$ الأجر	١٢	١٢٪
$\frac{١}{٢}$ الأجر	١٧	١٧٪
$\frac{١}{٤}$ الأجر	١	١٪
لا يساهم	٨	٨٪
المجمـــــوع	١٠٠	١٠٠٪

التصورات المستقبلية

أيد ٩٠٪ من الأطفال إتاحة فرص تدريب جديدة أمامهم (جدول رقم ١٧) ويفضل الأطفال التدريب فى مركز تدريب مهنى (٥٧ر٢٪ من المؤيدين للتدريب) ، ويود الباقون (٤٢ر٨٪) التدريب فى نفس مكان العمل . هذا مع العلم بأن جميع الأطفال الذين شملتهم الدراسة لم يتلقوا أى تدريب منتظم فى مركز تدريب مهنى قبل الانخراط فى العمل .

التعليم

يؤيد ٤٦٪ من الأطفال فقط الرجوع إلى التعليم ، بينما يرفض ٥٤٪ ذلك . أما عن شكل التعليم وما إذا كان يعنى الرجوع إلى المدرسة والتخلى عن العمل ، فلم

يؤيده يسوى ٢٠٪ (يمثلون ٥ر٤٣٪ ممن يريدون الرجوع إلى التعليم) . وتمسك ٢٦٪ (يمثلون ٥ر٥٦٪ ممن يؤيدون التعليم) بالجمع بين التعليم والعمل . ويعنى ذلك أن ٨٠٪ من الأطفال يرفضون التخلى عن العمل . كما تعنى البيانات السابقة أن الأطفال مازالوا يتوقون إلى التعليم ، حتى لو كان فى هذا زيادة فى أعبائهم ، إذ سيضطرون إلى الجمع بين التعليم والعمل .

المشروع المقترح

تضمن المشروع أهدافا بعيدة المدى ، وأهدافا قريبة المدى وأهدافا فرعية . تطمح الأولى فى القضاء على عمالة الأطفال من خلال معالجة محدداتها ، المتمثلة فى انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة ، وقصور نظامى التعليم والتدريب عن مقابلة احتياجات كل من الأسرة والأطفال وأرباب الأعمال . وحددت الأهداف قريبة المدى ما يمكن أن يتحقق إذا نفذ المشروع المقترح من حيث إتاحة فرص تعليم وتدريب الأطفال ، علاوة على مجالات لرعاية الأسرة وتقديم بعض الخدمات للمنشآت الصناعية التى يعمل بها الأطفال . كما تمثلت الأهداف الفرعية فى رفع المستوى الاقتصادى للأسرة ، وربط التعليم والتدريب باحتياجات المجتمع ، علاوة على تحسين بيئة العمل وتقوية العلاقات بين المنشآت الصناعية ومراكز التدريب المهنى .

ويستهدف المشروع خدمة مجموعة مكونة من ٢٥٠ طفلا (منهم مائتا طفل عامل على الأقل) ، تتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٥ سنة ، ممن يعملون فى الورش والمصانع ، وممن تسربوا من التعليم الأساسى . ويتم من خلالهم تقديم خدمات إلى حوالى ١٤٠ أسرة ، وإلى ١٠٠ منشأة صناعية يعمل بها هؤلاء الأطفال .

ويحدد المشروع المدخلات والمخرجات الرئيسية . وتتحدد المدخلات الرئيسية

فى اختيار جمعية أهلية تتولى المشروع ، وفى توفير التمويل المطلوب ، وفى تعيين وتدريب الخبراء والفنيين الذين سيتولون عمليات وأنشطة مختلفة ، وفى اختيار الهيئات الحكومية التى ستساند المشروع وتقدم الخدمات المطلوبة ، وأخيرا فى تكوين لجنة محركة لإدارة المشروع .

وتتمثل المخرجات فى إتاحة رعاية متكاملة لمائتين وخمسين طفلا تسربوا من التعليم الأساسى ، وتوفير فرص تعليم أساسى لمائة طفل منهم (نصفهم من الإناث) ، وتوفير ظروف عمل أفضل لمن يعمل فى منشآت صناعية ، وتقديم تدريب فنى وإدارى مناسب إلى مائة ورشة على الأقل لتمكينها من تدريب الأطفال ، علاوة على رعاية الأسرة وتنظيم برامج تدريب ، وتقديم مساعدات وانتشارات للأسر والمنشآت الصناعية المعنية .

خاتمة

وإذا كانت الدراسة الحالية وضعت مشكلة الأطفال العاملين فى شكل مثلث أحد أضلاعه المنشآت التى يعمل بها الأطفال ، والثانى الأسرة ، والثالث الطفل ، على خلفية من المجتمع الأوسع ، فإنها تتحدد فى إطار السياق الحضرى الذى تقع فيه ، والذى يتكرر فى أماكن مختلفة من المجتمع المصرى . وتتحدد قيمة البيانات التى قدمتها فى أنها قد تتيح أكثر من مدخل للوصول إلى المجتمع المعنى ، والتدخل من أجل تقديم الحماية والرعاية المطلوبة للأطفال العاملين وللأطفال المتسربين من مرحلة التعليم الأساسى .

ومن الهام بالنسبة للمشروعات التى تقترح لرعاية الأطفال العاملين ضمان استمراريتها ، وقابليتها للتكرار فى أماكن أخرى . وإذا كان التمويل عادة لمثل هذه المشروعات يأتى من منظمات دولية ، فلا يوجد ما يضمن أنه سيستمر ، إلا أن

الإعلام عن مثل هذه المشروعات وتعبئة الطاقات الشعبية لانجاحها لهى عوامل تساعد فى هذا الشأن . ويمثل هذا كله خطوة على طريق الجهود الاصلاحية ، انتظارا أن يتمكن المجتمع من التصدى الواعى لمشاكله الاقتصادية والاجتماعية .

Abstract

TRAINING AND WELFARE OF WORKING CHILDREN
IN SHUBRA EL KHEIMA

Pre-Project Survey

Ola Mostafa

This article summarises the results of the social survey aiming at establishing a project for the training and welfare of working children in Shubra El Kheima. The sample was composed of a hundred industrial firms, a hundred working children and a hundred families of working children. The research report covers four issues, sheding light on different aspects of the problem. "The social structure" provides a description of the studied area with its different services, "The industrial firm" treats the setting and aspects of the active life of working children, "The family circumstances" treats the setting and aspects of their families, while "the working conditions of children" completes the picture. Also there is a brief review of the proposed project.

الأحياء العشوائية فى حضر العالم الثالث

رؤية تحليلية

السيد الحسينى*

ثار جدل طويل حول العوامل المؤدية إلى نمو المناطق العشوائية فى حضر العالم الثالث خلال العقود الأخيرة . ويبدو لنا أن فشل نموذج تنمية ما بعد الاستقلال يعد عاملا هاما وأداة تحليلية فى هذا المجال . ويتطلب ذلك فهم خصوصية المناطق العشوائية فى تلك الأقطار ، والكشف عن المصالح والأيديولوچيات والقوى التى تسندها وتدعمها . إن تطوير هذه المناطق يتطلب فحص بدائل التنمية الحضرية فى أقطار العالم الثالث ابتداء من التجاهل والتغاضى وصولا إلى الإزالة والتطوير .

مقدمة

تميل الكتابات المعنية بالنمو الحضرى فى أقطار العالم الثالث إلى تأكيد طابعه العشوائى ، وزيادة أعداد الفقراء الحضريين الذين لايحصلون على الحد الأدنى من الخدمات الحضرية . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت تلك الأقطار نموا حضريا لم يسبق له مثيل ، بسبب ارتفاع معدلات الهجرة الريفية إلى المدن ، واستمرار ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية . ويصاحب ذلك وجود عوامل طرد قوية

* أستاذ علم الاجتماع ووكيل كلية الآداب جامعة عين شمس .

** قدمت هذه الورقة فى ورشة عمل "التهميش الحضرى والمناطق العشوائية فى مصر" التى عقدها المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية "اليونسكو" فى الفترة من ١٨-٢١ ديسمبر ١٩٩٣ .

فى الريف ، وعوامل جذب ظاهرة فى الحضر ، وعلى الأخص المدن الكبرى . ويتميز البناء الحضرى فى مدن العالم الثالث بملامح أساسية : تضخم حضرى يتجاوز امكانيات المدن القائمة ، وعجز القطاع الثانى (الصناعة التحويلية) عن استيعاب أعداد متزايدة من المهاجرين ، ونمو عشوائى مصطنع فى القطاع الثالث (القطاع الخدمى) الذى يضم أعدادا كبيرة من الذين لم يتمكنوا من دخول القطاع الثانى ، فقنعوا بممارسة نشاطات طفيلية هامشية لا تسهم فى زيادة الإنتاج القومى بشكل ملموس(١) . وفى غياب خطط تنموية طموحة ، واستراتيچيات حضرية واضحة ، وسياسات ريفية متكاملة ، أصبح الحضر فى العالم الثالث يواجه مآزق وأزمات ، ليس أقلها النمو العشوائى فى المدن الكبرى . والواقع أن حكومات الدول النامية تجد نفسها فى مواجهة حلقة مفرغة لا تنتهى . فتنمية المناطق الحضرية تؤدى إلى مزيد من الهجرة الريفية إليها ، مما يسهم فى إحداث تضخم حضرى ، يستوجب بدوره مزيدا من الخدمات والمرافق .

ولقد انعكس التغلغل الاستعمارى على البناء الحضرى فى أقطار العالم الثالث . ففى معظم مدن العالم الثالث نشهد ازدواجية حضرية متمثلة فى أحياء وطنية قديمة تعود فى نشأتها إلى قرون ماضية خلت ، وأحياء أجنبية حديثة ارتبطت تاريخيا بوجود الاستعمار من قبل ، ومشروعات التحديث من بعد (٢) . وتتميز الأحياء الوطنية بارتفاع الكثافة السكانية ، وارتفاع "الإنتاج السلعى الصغير" ، وتنوع وسائل النقل ، ونمو الأحياء السكنية العشوائية ، وتدهور الخدمات الحضرية . وفى مقابل ذلك هناك أحياء القطاع الحديث ، التى تتميز بانخفاض الكثافة السكانية ، وانخفاض معدلات الخصوبة ، وارتفاع مستويات الدخول ، وتوفر الخدمات الحضرية ، والتخطيط الهندسى الواضح ، وانفصال السكن عن العمل .

وفى هذه الورقة سنبدأ مناقشتنا بالتعرف على نمط التحضر العشوائى فى أقطار العالم الثالث ، ثم نقف وقفه تحليلية عند مفهوم السكن العشوائى . وفى موضع لاحق سنتناول الأحياء العشوائية بين الأيديولوچيا والمصالح ، على أن نختتم الورقة بمناقشة البدائل المتاحة لتنمية الأحياء العشوائية .

اولا : التحضر العشوائى فى أقطار العالم الثالث

ظلت الازدواجية الحضرية (أحياء حديثة راقية فى مقابل أحياء قديمة شعبية) تميز أغلب مدن العالم الثالث حتى نهاية خمسينيات القرن العشرين . إلا أن دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا قد بدأت تعرف بعد ذلك نمطا جديدا من الأحياء الحضرية تختلف مسمياتها من دولة لأخرى . وتتميز تلك الأحياء بنموها العشوائى السريع على أطراف المدن ، وحرمانها من المرافق والخدمات الأساسية ، واستقبالها لأعداد ضخمة من المعدمين الريفيين والفقراء الحضريين . ففى الهند يطلق عليها أحياء الباسطى[٣] bustees التى تتحول مابين عشية وضحاها من مبان مؤقتة مصنوعة من الصفيح إلى أحياء ضخمة تقع على الحدود الخارجية للمناطق الحضرية . وتنمو هذه الأحياء بجوار مشروعات البناء أو فى مناطق الفضاء البعيدة فى مختلف أنحاء المدينة . وتعد أحياء الباسطى فى الهند من أكثر الأحياء المتخلفة تخلفا فى جميع أنحاء العالم . ففى مدينة كلكتا يعيش ٦٠٪ من سكانها فى تلك الأحياء فى ظل ظروف سكنية واقتصادية بالغة السوء .

وفى حضر أمريكا اللاتينية تشكل الأحياء العشوائية النمط الحضرى المسيطر ، وتتخذ مسميات مختلفة مثل [٤] : callampa, favelas, barriada . وربما كانت أدق ترجمة عربية لتلك المسميات هى "أحياء واضعى اليد" . إذ أن سكانها قد أقاموا فيها بوضع اليد . ولقد أوضحت الدراسات الحديثة التى أجريت

على تلك الأحياء أنها لم تتكون نتيجة اختيارات فردية عشوائية . ذلك أن سكانها قد تحركوا إليها فى شكل جماعات صوب قطعة من الأرض الفضاء التى قد تكون مملوكة للحكومة . وفى لمح البصر يظهر واضعو اليد على تلك الأرض ، ويقسمونها إلى قطع صغيرة ، ويقيمون فيها مأوى لهم ، يبنونه من مواد مؤقته وسريعة . وقد تتمتع هذه الأحياء بحد أدنى من التنظيم ، مما يكفل اختيار ممثلين عنها للتعامل مع السلطات الحكومية أو مع أصحاب الأرض . كما يتطلب الأمر وجود وسائل معينة لحفظ الأمن الداخلى ، مما قد يفرض على القادمين الجدد الحصول مسبقا على إذن قبل الانضمام إلى هذا المجتمع . وتفتقر مثل هذه الأحياء إلى كثير من المرافق الحضرية ، كالماء والكهرباء والصرف الصحى . ومن الوظائف التى تضطلع بها تلك الأحياء محاولة إدخال تلك المرافق بموافقة السلطات البلدية ، التى غالبا ماتصر على رفض ذلك ، أو تفتقر إلى الإمكانيات اللازمة لتحقيقه . كذلك فإن سكان أحياء واضعى اليد يبذلون جهودا كبيرة للحصول على اعتراف بالأمر الواقع ، وعلى الأخص فيما يتعلق بملكية الأرض . وما أن تقبل سلطات المدينة إنشاء الطرق ورصفها ، حتى يؤخذ ذلك على أنه اعتراف بحقوق الملكية . عندئذ يبدأ سكان تلك الأحياء فى تشييد مبانٍ أكثر ثباتا وبمرور الوقت يفقد قادة الحى نفوذهم السياسى ، وذلك كلما ازداد الحى انصهارا فى مجتمع المدينة (*) .

وهناك شواهد متزايدة تشير إلى أن أحياء واضعى اليد (أو الاحياء العشوائية كما يفضل البعض تسميتها) تجسد النمط الحضرى المتخلف الشائع الآن فى مدن العالم الثالث ، وأنها تعبر عن الظروف الحضرية القاسية . ففيها تنتشر الأمراض وترتفع الأمية ، وتشيع الجرائم ، وتتوطن صور التطـرف والإرهاب ، ويتعمق التفكك الاجتماعى . وعلى الرغم مما قد يذهب إليه بعض

الدارسين من أن هذه الأحياء تشكل "جيوبا ريفية" داخل المدن ، وأنها بذلك تتمتع بقدر كبير من الاستقرار الاجتماعى بسبب روابط الجيرة والقرابة التى تربط بين سكانها ، فإن هناك دراسات عديدة أشارت إلى أن هذه الأحياء العشوائية تميل إلى تأكيد طابع التفكك الاجتماعى الذى يسيطر عليها .

ومن الصعب فهم أسباب نمو الأحياء العشوائية بمعزل عن التحولات العالمية والمحلية التى شهدتها أقطار العالم الثالث خلال العقود الثلاثة الماضية . فلقد أدت السياسات "الليبرالية"، وعلى الأخص فى المجال الاقتصادى ، إلى تعميق الازدواجية الاقتصادية ، مما أدى إلى ظهور قطاعين اقتصاديين متعارضين : الأول مستقر دائم ، والثانى قلق مؤقت . ومن الطبيعى أن يكون القطاع الاقتصادى الثانى من نصيب الهامشيين من سكان أحياء أو مدن واضعى اليد . ويبدو أن مفهوم "الهامشية" هو أكثر المفاهيم السوسيولوچية تعبيرا عن واقع الأحياء العشوائية . فسكانها يمارسون نشاطات اقتصادية لا تدخل ضمن القطاع الحديث ، ولا تستطيع الاستجابة لمتطلباته ، كما أنهم (أى السكان) يعيشون – مكانيا – بمعزل عن أحياء الطبقتين العليا والوسطى التى تحصل على نصيب أوفر من الخدمات الحضرية . وعلى الصعيد السيكولوچى فإن سكان تلك الأحياء يعبرون عن مدركات وتصورات ورؤى للعالم تختلف عن تلك التى يعبر عنها قرناؤهم من سكان أحياء الطبقتين الوسطى والعليا ، وهو ماكشف عنه مفهوم "ثقافة الفقر" ، برغم التحفظات التى أبديت عليه .

ولقد أوضح أندر فرانك A. Frank أن عدم قدرة القطاع الاقتصادى "المستقر الدائم" على النمو والاتساع هو المصدر الأساسى لنمو العشوائية الحضرية . ففى معظم أقطار العالم الثالث مايزال هذا القطاع الاقتصادى محدود التأثير فى المدن الكبرى ، بينما يكاد ينعدم تأثيره فى المدن الصغرى . وطالما أن

قطاعى الزراعة والصناعة لا ينموان بالقدر الذى يسمح باستيعاب العمالة الريفية والحضرية ، فإن القطاع الثالث (الخدمات) يبدو الأمل الوحيد لامتصاص هذه العمالة [٦] . ونظرا لافتقار هذه العمالة الريفية والحضرية الزائدة إلى المؤهلات الفنية اللازمة للأعمال الصناعية ، فإنها تضطر إلى الالتحاق بالأعمال اليدوية فى المشروعات الصغيرة أو أعمال الخدمات أو البيع المتجول . ولقد أوضحت بعض الدراسات التى تناولت الأحياء العشوائية فى مدن أمريكا اللاتينية أن سكانها ليسوا فقط من الذين يعملون فى القطاع الاقتصادى "القلق المؤقت" ، بل تضم نسبة ملحوظة من العاملين فى القطاع الصناعى "المستقر الدائم" ، وأنهم يخضعون جميعا لسيطرة الاحتكارات التجارية ، ونمو السوق السوداء ، والمضاربة على أسعار السلع الأساسية [٧] .

وهناك وجوه شبه عديدة بين الأحياء العشوائية (أو أحياء واضعى اليد) Squatter Settlements والأحياء المتخلفة التقليدية Slums فى مدن العالم الثالث ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالأصول الريفية للمهاجرين . فلقد أوضح ليدز Leeds ، فى دراسة تناولت ملامح عدد كبير من تلك الأحياء ، أن فهم دينامياتها وآلياتها يتطلب الوقوف على مجموعة من العوامل ، مثل : نمط ملكية الأرض وأنواع الإيجارات ، وظروف سوق العمل ، ونظام الأجور ، والأنماط البديلة للسكن الرخيص ، ونظام النقل والمواصلات ، وتعصب الموظفين الحكوميين ضد سكان تلك الأحياء ، وطبيعة العلاقات والمنظمات الاجتماعية الداخلية ، ونسبتهم إلى مجموع العمالة الحضرية [٨] .

وخلال السنوات الأخيرة ظهر اهتمام ملحوظ بتحليل الدور السياسى لسكان الأحياء العشوائية والفقراء الحضريين بوجه عام فى أقطار العالم الثالث . والملاحظ أن المعنيين بتلك القضية يعبرون عن وجهات نظر مختلفة ، إن لم تكن

متعارضة . فهناك من يذهب إلى أن المهاجرين الريفيين إلى الأحياء العشوائية ليسوا عرضة لتبنى الأفكار السياسية المتطرفة وتأثير الجماعات العارضة . إذ أن هذا التبنى يتطلب بداية تكامل هؤلاء المهاجرين مع المؤسسات السياسية والاجتماعية (كالأحزاب السياسية ، والنقابات ، وهيئات الرعاية الاجتماعية) . وهناك بعض آخر من المعنيين بتلك القضية يؤكدون أن طوفان الهجرة من الريف إلى المدن المزدحمة من شأنه أن يؤدى إلى مشكلات عديدة قد تساعد على ظهور بعض حالات العنف . ويبدو أن اختلاف هذين الفريقين من علماء الاجتما ع يعود – أساسا – إلى تباين منطلقاتهم الأيديولوجية . فالذين ينطلقون من التصور الماركسى يبالغون فى الدور السياسى الذى يمكن أن تلعبه الجماهير الحضرية المهمشة ، بينما يؤكد الذين يتبنون المنظور البنائى الوظيفى أهمية التكامل الاجتماعى الحضرى وإبراز الأساليب والوسائل التى من خلالها يحقق البناء الحضرى تماسكه وقدرته على الاستمرار فى الوجود [٩] . على أن تأمل الدور السياسى للهامشيين الحضرين فى أقطار العالم الثالث يكشف عن دلالات بالغة الأهمية . فعلى الرغم من أن هؤلاء الهامشيين الحضريين لايستطيعون بمفردهم تغيير النظام السياسى وفرض أولوياتهم عليه ، فإن تكرار مظاهرات الطعام التى ارتبطت بالسياسات الليبرالية فى مختلف أنحاء العالم الثالث منذ مطلع سبعينيات هذا القرن ، قد برهنت على أن هؤلاء الهامشيين ليسوا مجرد "كتلة بشرية" ، بل هم أيضا "قوة سياسية" . وإذا ما أخذنا فى الاعتبار الضغوط السياسية التى فرضها نمو الأحياء العشوائية بشكل سرطانى خلال عقد الثمانينيات ، أدركنا مدى ماتمثله من مخاطر تواجه الحكومات على اختلاف توجهاتها السياسية .

وإذا كان بعض الدراسين قد فسروا نمو الأحياء العشوائية فى ضوء مفاهيم "كالهامشية الاقتصادية" ، "والإزدواجية الاقتصادية" ، فإننا نجد محاولات

حديثة نسبيا تميل إلى تقديم تفسير أكثر تطورا يعتمد على مفهوم "القطاع غير الرسمى" Informal sector ، ويسلم هذا المفهوم بأن الموارد والفرص فى مدن الدول النامية ليست كافية لمواجهة تدفق السكان عليها ، مما أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية لعل أهمها : تضخم العاملين فى القطاع الثالث ، ونمو السكن العشوائى على أطراف المدن ، وارتفاع نسبة البطالة ، فضلا عن تدهور الحياة الحضرية [١٠] . ويفترض أصحاب مفهوم "القطاع غير الرسمى" أنه يستجيب لاحتياجات المهمشين الحضريين ، ويتيح الفرصة لهم للعمل بمختلف نشاطاته ، وأنه بذلك يعد بمثابة "صمام أمن" سياسى . ذلك أن القطاع غير الرسمى يتميز بسمات معينة ، منها : سهولة الدخول إليه ، واعتماده على الموارد المحلية ، وسيطرة الملكية العائلية عليه ، وارتكازه على العمليات الإنتاجية الصغيرة، واستناده إلى تكثيف العمل وتطويع التكنولوجيا لملاءمة الأغراض المحلية ، واعتماده على سوق غير منتظم قائم على المنافسة ، فضلا عن أن مهارات العاملين فى هذا القطاع تكتسب خارج نطاق النظام التعليمى الرسمى . وعلى الرغم من الانتقادات التى تعرض لها مفهوم القطاع غير الرسمى ، فإنه ما يزال وسيلة ملائمة لفهم ظواهر مثل الفقر الحضرى ، والسكن العشوائى ، والاقتصاد غير الرسمى ، وتعايش المهمشين فى إطار الحياة الحضرية .

وربما كان أشهر المفاهيم التفسيرية للفقر الحضرى هو مفهوم "ثقافة الفقر" ، الذى صكه أوسكار لويس Lewis بعد دراسات ميدانية مركزة للأحياء العشوائية فى المدن المكسيكية . وتتألف هذه الثقافة من مجموعة من العناصر الشائعة فى تلك الأحياء . أما أهم تلك العناصر فهى : ارتفاع معدلات الوفاة ، وانخفاض متوسطات الأعمار ، وانتشار الأمية ، والمشاركة الاجتماعية والسياسية الضعيفة ، والحرمان من الخدمات الحضرية ، وقلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق

التى تقدمها المدينة ، وانخفاض مستوى المهارة ، وعدم وجود مدخرات ، وكثرة الاقتراض ، وعدم وجود مخزون منزلى من المواد الغذائية ، والافتقار إلى الخصوصية داخل المسكن ، وكثرة اللجوء إلى العنف بما فى ذلك ضرب الأطفال ، وكثرة هجر الزوجة والأطفال ، وتمركز الأسرة حول الأم ، والشعور بالاستسلام أو القدرية ، وانتشار عقد الاعتزاز المفرط بالذكورة عند الرجال ، وعقدة التضحية والاستشهاد عند النساء [١١] .

ويذهب لويس إلى أن الفقر الحضرى يخلق ثقافة خاصة به ، بمعنى وجود عناصر مشتركة بين الفقراء الحضريين أينما وجدوا [١٢] . وعلى الرغم من أن دراسات لويس قد أثارت انتقادات منهجية وسياسية وأخلاقية عديدة ، فإنها قد لفتت الأنظار إلى أهمية مفهوم "ثقافة الفقر" كوسيلة لفهم كثير من الظواهر السائدة فى الأحياء المتخلفة فى حضر العالم الثالث . وإذا كانت كتابات لويس عن "ثقافة الفقر" قد دفعت بعض الباحثين إلى دراسة كثير من السمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المميزة لسكان تلك الأحياء ، إلا أننا لا نجد سوى عدد قليل منهم يسلمون بوجود ثقافة خاصة تميز الفقراء الحضرين عن غيرهم من بقية قطاعات المجتمع . إن العيش فى حى عشوائى فقير قد يخلق تصورات ومفاهيم وأساليب عمل شائعة فى مواجهة ظروف الحياة ، إلا أن ذلك لا يخلو من أبداع وقدرة على التكيف وتغيير الأوضاع البيئية والاجتماعية التى يعيش فى ظلها .

ثانيا : الحى العشوائى : تأملات حول المفهوم

يميل دارسو الأحياء المتخلفة فى الأقطار النامية إلى التمييز بين أنماط مختلفة من السكن الفقير[١٣] ، فهناك سكن الأحياء الشعبية التقليدية القديمة التى تعرضت للتدهور الحضرى عبر قرون متتالية ، فى مقابل السكن العشوائى التى يتخذ

مسميات عديدة ويتم بطرق مختلفة . فالأحياء الشعبية Slums تضم وحدات سكنية متدهورة بفعل الزمن والإهمال والتقسيمات الداخلية . وأهم ما يميز الأحياء الشعبية القديمة عن الأحياء العشوائية أو وضع اليد Squatter Settlements أن الأولى قد نشأت ونمت فى ظل إطار قانونى شرعى ، أما التدهور الفيزيقى للحى فقد يحدث بشكل متعمد أو غير متعمد لزيادة دخل مالك المبنى . وعند مقارنة الأحياء الشعبية القديمة بالأحياء العشوائية الحديثة ، نجد الأولى أقل استفزازا للمصلحين الحضريين ، كما أنها ترتبط بمناطق الصناعات الحرفية (السوق أو البازار) التى تشكل عموما قلب المدينة الإسلامية الوسيطة . على أن الازدحام الشديد الذى عانت منه تلك الأحياء خلال العقود الأخيرة قد أدى إلى اتجاه بعض سكانها صوب المناطق المتطرفة من المدن لتشكل امتدادات سكنية ريفية . ولقد ترتب على هذه الهجرة تفتيت مساكن الأحياء الشعبية القديمة وتقسيمها ، مما أدى إلى ارتفاع معدل تزاحمها ، يضاف إلى ذلك ميل القطاع الاقتصادى غير الرسمى إلى التركز فى هذه الأحياء بحثا عن مزيد من الدخل . وفى القاهرة نجد الأحياء الشعبية القديمة تتعرض لتهديدات وضغوط من جانب الأحياء التجارية المحيطة بها بسبب مزاياها الجغرافية وإمكانياتها السوقية ، وإن كنا نجد خلال السنوات الأخيرة ميلا للنهوض ببعض الأحياء الأثرية فى محاولة لتنشيط السياحة ، وتطوير مصادر دخل جديدة . وتظل المعضلة التى تواجه مثل هذه المحاولة قائمة ، وهى إحداث التنمية الحضرية مع المحافظة على السكن المنخفض التكاليف .

وإذا كانت الأحياء الشعبية القديمة لاتثير كثيرا من الجدل حول معناها ونطاقها ومشكلاتها ، فإن الأحياء العشوائية تطرح عددا من المشكلات الاصطلاحية والقانونية . والواقع أن من الصعب صياغة تعريف واضح ومقنع

للحى العشوائى ، وذلك بسبب تعقد ظاهرة الأحياء العشوائية ذاتها . فعلى سبيل المثال نجد تعريفا يذهب إلى "السكن العشوائى هو الذى يعتمد على مدى شرعية احتلال الأرض أو المسكن أو كليهما" . كما نجد تعريفا آخر يؤكد أن أهم خصائص السكن العشوائى "عدم قانونيته ونشأته غير المنتظمة" . إلا أن مثل هذه التعريفات تستبعد المساكن التى يقيمها الفقراء على أرض مشتراة ، ولكنها لا تدخل فى نطاق التخطيط الحضرى للمدينة ، وبالتالى لا تلقى قبولا قانونيا من جانب البلديات . ويدخل فى إطار ذلك المساكن التى تقام على أطراف المدن بعد تقسيم الأراضى الزراعية إلى قطع صغيرة يقيم عليها المهاجرون من الريف والنازحون من الأحياء الشعبية القديمة فى وسط المدينة مساكنهم بشكل غير رسمى . وتنتشر هذه الظاهرة فى مدن كالقاهرة ودلهى . بل إن هذا النمط من السكن يشكل النمط الأساسى بالنسبة للفقراء فى مدن مثل بوجوتا ومكسيكوسيتى[١٥] . وإذا كان صحيحا أن كثيرا من الأسر الفقيرة تشترى قطعا صغيرة لبناء مساكن عليها ولا تضطر إلى غزو أراض فضاء ، فإن تعريف السكن العشوائى يجب أن يعبر عن هذا الوضع شبه القانونى . كذلك فإن الفقراء ليسوا وحدهم الذين يستولون على أراضى البناء بوضع اليد أو بطريقة غير قانونية ، بل إن الأغنياء والقادرين يفعلون ذلك أيضا بالاتفاق مع البلديات والسلطات المحلية فى بعض الأحيان .

وينظر بعض الباحثين إلى السكن العشوائى فى ضوء طبيعة الجهود المبذولة فيه . ذلك أن هذا النمط السكنى يعتمد على الجهود الذاتية . إلا أن ذلك لا ينطبق على كثير من المساكن العشوائية ، فغالبا ما يتعاقد سكان الأحياء العشوائية مع الجيران المهرة للقيام ببعض الأعمال الفنية الماهرة ، مثل وضع الأساس ، وبناء الجدران ، وتركيب وصلات المياه . ولقد أوضح تيرنر Turner ، فى دارسة له عن

الأحياء العشوائية فى مدينة ليما ، أن الفقراء قد يبنون ربُع مساكنهم بأنفسهم ، بينما يتعاقدون مع مقاولين محليين لبناء الأجزاء المتبقية [١٦] . ومعنى ذلك أن السكن العشوائى يحتاج إلى عمل ما هو مهنى منظم فى مجال التشييد والبناء . وفى ضوء ذلك يصعب القول بأن كل الأحياء العشوائية قد بنيت بالاعتماد على الجهود الذاتية ، وأن سكانها هامشيون اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . ولقد أوضحت مسوح عديدة أن أعدادا كبيرة من سكان الأحياء العشوائية يستأجرون مساكنهم من كبار ملاك الأرضى ، أو يشترون وحدات سكنية بناها صغار المقاولين . وفى مسح أجرى فى عمان ، اتضح أن ثلث سكان حى عشوائى قد اشتروا مساكنهم ، وأن نسبة ملحوظة من الباقين قد استأجروا عمالا للمساعدة فى بناء مساكنهم . كذلك أشار المسح ذاته إلى أن نسبة ملحوظة من سكان هذا الحى يعملون فى أنشطة القطاع الرسمى كالمصانع والإدارات الحكومية [١٧] .

ومن الضرورى فهم السياق الاجتماعى والثقافى الذى توجد فى ظله الأحياء العشوائية . فلقد أشارت جانيت أبو لغد - التى تعد من أبرز العلماء الاجتماعيين اهتماما بالمدن الإسلامية ، وعلى الأخص القاهرة - إلى أن نشأة تلك الأحياء فى المجتمعات الإسلامية تختلف عن نشأتها فى مجتمعات أخرى بسبب اختلاف نظام ملكية الأرض . كما أشارت إلى خبرة دول المغرب العربى فى هذا المجال ، حيث أدى الاستيطان الاستعمارى المباشر إلى ظهور سياسة "العزل العنصرى" التى أسهمت فى ظهور أحياء عشوائية خارج نطاق الضواحى الأوربية [١٨] . وهناك عوامل سياسية حاسمة أسهمت فى نمو الأحياء العشوائية فى مدن مثل بيروت ودمشق وعمان ، وذلك بسبب طوفان المهاجرين الفلسطنيين من ناحية ، وتهميش فقراء المدن الأصليين من ناحية أخرى . وفى دراسة لنا عن أنماط السكن الفقير

فى مدينة القاهرة ميزنا بين أربعة أنماط هى : العشش والأكواخ ، والمقابر والأحواش . والأطراف المتريفة ، والأحياء العشوائية . إلا أن الأنماط السكنية الثلاثة الأولى هى الأكثر تعبيرا عن العشوائية الحضرية ، وهى التى تمنح مدينة القاهرة قدرا من الخصوصية فى مجال السكن العشوائى[١٩] .

ولقد قصدنا من استعراضنا لتعريفات ومعانى السكن العشوائى الإشارة إلى أنها تعكس اتجاهات فلسفية مختلفة نحوه ، وبالتالى فإن التعميمات المتعجلة فى هذا المجال لاتخلو من مخاطر ، وتميل إلى اختزال الخصوصيات المحلية والقومية . ولتوضيح ذلك يمكننا الإشارة إلى عدد من التسميات المستخدمة فى هذا المجال مثل : أحياء غير منتظمة ، أحياء السكن بالجهود الذاتية ، أحياء العشش والصفيح ، أحياء متخلفة ، أحياء وضع اليد ، أحياء الحكر . إننا لانستطيع استخدام تعبير وضع اليد لوصف مساكن بنيت على أرض مشتراة ، كما لا نستطيع استخدام كلمة العشش أو الصفيح لوصف مساكن بنيت بالطوب، ثم ازدادات رسوخا وتدعيما ، بعد أن كانت فى وقت من الأوقات عبارة عن أكواخ صغيرة بنيت من مواد مؤقتة . كذلك فإن تعبير الحى العشوائى قد يكون مضللا إذا ماقام قادته بمشروعات تستهدف تزويده بالخدمات الحضرية ، وتطوير مساكنه عن طريق الحصول على قروض من مصادر مختلفة .

وبرغم التحفظات التى قد يثيرها بعض الباحثين عند استخدام مفهوم السكن العشوائى ، إلا أننا نجد أنه مفهوم ملائم إلى حد كبير لوصف ظواهر سكنية حضرية بعينها ، فضلا عن أن المفهوم يطرح فى الوقت ذاته قضية الجهود التى يبذلها الفقراء من أجل حل مشكلاتهم السكنية على نحو فردى . كذلك فإن مفهوم السكن العشوائى يشير إلى النشأة غير القانونية ، وإتمام البناء من خلال الجهود الذاتية فى ضوء الموارد المتاحة [٢٠] . وإذا أردنا قدرا أكبر من التخصيص قلنا إن

السكن العشوائى ينشأ فى البداية نشأة غير قانونية ، ولا يدخل أصلا ضمن إطار التخطيط الحضرى المركزى ، كما أن هذا النمط من السكن نشأ أصلاً بواسطة الجهود الذاتية ، وظل لفترة معينة مفتقرا إلى المرافق والخدمات الحضرية . يضاف إلى ذلك أن السكن العشوائى بطبيعته هو سكن قطاع كبير من فقراء المدن . ومن الواضح أن تلك الخصائص تستطيع التمييز بين الأحياء العشوائية والأحياء الشعبية التقليدية فى حضر العالم الثالث .

ثالثا : الأحياء العشوائية بين الأيديولوجيا والمصالح

على الرغم من أن مدن العالم الثالث تعانى جميعا من نمو سكان الأحياء الفقيرة (العشوائية ، والشعبية التقليدية) ، فإن طرح هذه المشكلة وتناولها ومحاولة إيجاد حلول لها تختلف باختلاف طبيعة البناء الاجتماعى ، والتنظيم السياسى ، والتوجهات الأيديولوجية للدولة ، والتنظيم الاجتماعى لفقراء المدن ، فضلا عن درجة الوعى بمشكلة التدهور الحضرى ، ومدى التناقض بين الريف والمدينة . ولقد أشار ميلاد حنا إلى أن قضية السكن لم تعد قضية هندسية فنية ، بقدر ما أصبحت قضية سياسية واقتصادية [٢١] . إذ يجب أن تفهم فى ضوء اعتبارات عديدة ، من بينها حجم الاستثمارات وتوزيعها على مساكن الجماعات الطبقية المختلفة ، والدور النسبى الذى يلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى هذا المجال ، وحجم الاستثمارات المخصصة للإسكان (وعلى الأخص فى نطاق الأحياء الفقيرة) بالقياس إلى الاستثمارات المخصصة للقطاعات الأخرى . وبالإضافة إلى ذلك هناك التشريعات المنظمة للسكن ، وعلى الأخص العلاقة بين الملاك والمستأجرين والقوانين المنظمة لبناء المساكن عموما .

وإذا كانت مشكلة نمو وتضخم الأحياء الحضرية الفقيرة تمثل قاسما

مشتركا فى معظم الأقطار النامية بغض النظر عن أيديولوجياتها السياسية ، إلا أننا نجد فروقا بينها فيما يتعلق بالنظر إلى المشكلة ، وموقعها داخل الأولويات ، وأساليب حلها . ففى دولة نامية تعتمد على قطاع خاص مهيمن ، ونظام ضريبى متراخ ، ومضاربة على أراضى البناء تحت سمع وبصر رجال السياسة ، فى مثل هذه الدولة لا نتوقع تدخلا حكوميا حاسما لمواجهة نمو الأحياء العشوائية وتحسين أحوال الفقراء الحضريين . وفى مقابل ذلك نجد دولة تحرص - ضمن ماتحرص عليه - على الالتزام بتحسين أحوال الفقراء الحضريين والريفيين ، وتحقيق عدالة التوزيع عن طريق فرض ضرائب تصاعدية تتجه حصيلتها نحو تدعيم الهياكل الاجتماعية الأساسية التى يعد السكن واحدا منها . ومن ذلك يتضح أن قضية السكن الشعبى هى قضية سياسية اقتصادية بقدر ماهى قضية فنية تخطيطية . فالسياسيون يلعبون دورا أساسيا فى تحديد الأولويات ، وتوزيع الاستثمارات ، والتحكم فى عمليات المضاربة على أراضى البناء ، وأسعار المواد الخام ، وإقامة المرافق ، وتقديم الخدمات الحضرية . ومع ذلك فإن الدور الذى يلعبه السياسيون فى هذا المجال محكوم بأبعاد الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى القائم ، بما فى ذلك الإمكانيات والموارد المتاحة ، والمصالح السياسية السائدة ومستوى التطور الاجتماعى ، ودرجة الوعى الطبقى .

وفى كثير من الأحيان تتعارض المعايير الفنية الهندسية مع إمكانيات النهوض الحضرى بالأحياء العشوائية ، مما يخلق مشكلات للنظام السياسى فى الدول النامية . فمن الآراء الشائعة أن المخططين المعماريين يحملون مشاعر عدائية نحو فكرة قيام الفقراء ببناء مساكنهم ، ذلك لأن هذه المساكن - من وجهة نظرهم - سيئة التصميم ، فقيرة الخامات ، فضلا عن صعوبة تزويدها بالمرافق والخدمات . ولقد أشار كثير من الباحثين إلى هذه النقطة ، حتى أن روسرRosser

قد وصل إلى حد القول بأن "المفاهيم المعمارية الغربية قد أصبحت تشكل حاجزا فكريا أمام فهم الواقع الإسكانى الذى تعانى منه المدينة الهندية [٢٢] . وربما لهذا السبب نجد بعض المعماريين يوصون بضرورة قيام حكومات الدول النامية ببناء مساكن عالية الجودة بدلا من المساكن المتهالكة التى يقيمها الفقراء . بل نجد بعضا آخر منهم يذهب إلى حد إزالة الأحياء العشوائية ، وإقامة أحياء أخرى مستندة إلى خطط حضرية متطورة .

وغالبا ماترتبط فكرة إزالة الأحياء العشوائية بأهداف ومصالح سياسية . ففى جمهورية جنوب أفريقيا لجأت الحكومة إلى إزالة هذه الأحياء كسياسة استعمارية الهدف منها المحافظة على مستويات معيشة أحياء البيض وإمكانية تطويرها [٢٣] . وقد تظهر فكرة إزالة الأحياء العشوائية إذا ماكانت قريبة من الحى التجارى للمدينة ، حيث تظهر دعاوى لإقامة مساكن بديلة لسكانها على الأطراف الحضرية . وفى مثل هذه الحالة تظهر جماعات سياسية تؤيد فكرة الإزالة بالتعاون مع المخططين .

ولقد لوحظ أن الأحياء العشوائية تميل إلى النمو والاتساع فى ظل متغيرات سياسية واقتصادية معينة . من ذلك سعى الأحزاب السياسية المتنافسة للحصول على تأييد سكان هذه الأحياء فى الحملات الانتخابية . فى الهند لوحظ تنافس قادة الأحزاب على دعم سكان الأحياء العشوائية ، وذلك بتقديم وعود للدفاع عنهم فى مواجهة البلديات وحصولهم على مزيد من الخدمات كالكهرباء والماء . وربما كانت هذه الظاهرة أكثر وضوحا فى أمريكا اللاتينية . ففى إطار المنافسة السياسية بين الأحزاب المختلفة ، تكثر الوعود بتقديم الخدمات الحضرية لأحياء عشوائية بعينها ، وذلك فى إطار صفقة بين السياسيين والقادة المحليين [٢٤] . وهكذا يبدو واضحا أن المصالح السياسية تلعب دورا حاسما فى تشكيل وصياغة السياسة نحو الأحياء

العشوائية . أما كيف يستطيع فقراء تلك الأحياء تحقيق مكاسب من هذا الموقف ، فيتوقف على درجة الصراع السياسي بين الأحزاب ، وتنظيمهم السياسى ، ووزنهم الانتخابى ، والدخل القومى ، ووجود سياسة حضرية إزاء الأحياء العشوائية .

كذلك فإن الأحياء العشوائية تميل إلى النمو والاتساع حينما تجد دعما من النظام الاقتصادى والبناء السياسى فى المجتمع . وإذا كانت بعض الصفوات السياسية تبدى مخاوف وتحفظات أخلاقية على نمو الأحياء العشوائية ، إلا أن مبدأ الجهود الذاتية فى مجال السكن العشوائى قد أصبح مطلبا وظيفيا لاقتصاد الدول النامية . فمثل هذا المبدأ يتيح للأشد فقرا دخول سوق السكن بأقل التكاليف الممكنة . كذلك فإن الأحياء العشوائية تضم عمالة رخيصة ضرورية لكثير من الأعمال الحضرية . يضاف إلى ذلك مايذهب إليه بعض الباحثين من أن هذه الأحياء تفتح فرصا كبيرة أمام الشركات التجارية والصناعية لتحقيق أرباح ضخمة . فعندما يلجأ السكان إلى إعادة بناء مساكنهم على نحو أكثر رسوخا فإنهم يقبلون على شراء سلع كثيرة وبكميات كبيرة كالطوب ، والأسمنت ، والمواسير ، والزجاج ، والجير ، والجبس . وربما يفسر لنا ذلك استبعاد مبدأ إزالة الأحياء العشوائية إلا فى أضيق الحدود ، كشق طريق ، أو إقامة نفق ، أو تشييد كوبرى ضخم . ذلك أن وجود هذه الأحياء بالقرب من المناطق الحضرية الراقية لايخلو من مزايا متبادلة لكل منهما . ومعنى ذلك كله أنه إذا كانت الأحياء العشوائية تسبب بعض المشكلات للنظام السياسى ، إلا أنها تؤدى وظيفة هامة فى مجال إعادة إنتاج النظام الاجتماعى - الاقتصادى القائم .

وإزاء استفحال واتساع نطاق الأحياء العشوائية فى مدن العالم الثالث ، وافتقار الحكومات إلى الموارد اللازمة لتحقيق تنمية حضرية حقيقة ، ظهر اتجاه قوى يهدف إلى استبعاد فكرة إزالة الأحياء العشوائية ومحاولة تطويرها بأساليب

مختلفة ، خاصة أن التجارب القليلة التى تمت فى مجال الإزالة وإقامة أحياء جديدة لم تسهم فى حل مشكلات الحضريين الفقراء بقدر ما أسهمت فى تعقيدها. فلقد ترتب على هذه التجارب تحطيم الجوانب الوظيفية للمجتمعات المحلية فى المناطق الحضرية القديمة ، وانتقال الأسر إلى الأطراف ، مما يعنى الابتعاد عن أماكن العمل المألوفة ، وإضعاف شبكة العلاقات الاجتماعية المكونة للجيرة ، وتناقص دخل الأسرة نتيجة للحرمان من فرص العمل الإضافى وزيادة الإنفاق على المواصلات . لذلك تتجه البرامج التنموية الحالية إلى تدعيم الأحياء القائمة واعتبارها رصيدا حضريا يحتاج إلى مزيد من التطوير والتأهيل . وعلى أية حال فإن تنمية المناطق الحضرية المتخلفة يحتاج إلى فهم عميق للواقع السياسى والاقتصادى للدول النامية ، وذلك بسبب تشابك وتعقد مصالح القوى والأطراف المختلفة . إن تطوير أحياء الفقراء الحضريين قد يعنى فى الوقت ذاته القضاء على المضاربة على أراضى البناء . وإعداد خطط حضرية ملائمة ، ومواجهة جماعات مصالح ذات تأثير كبير ، وتمويل هذا التطوير عن طريق إحداث تعديلات على النظام الضريبى لصالح ذوى الدخل المحدود . وبدون أخذ هذه المتغيرات وغيرها فى الاعتبار ، فإن الأحكام على تطوير الأحياء المتخلفة بعامة والعشوائية بخاصة لايخلو من مخاطر ومشكلات .

والواقع أن الجدل الممتد الذى ظهر منذ منتصف ستينيات القرن الحالى حول الأحياء العشوائية فى حضر العالم الثالث لايخلو من دلالات أيديولوجية . فالبحوث والدراسات العديدة التى أجراها الباحثون المعنيون بمشكلة الأحياء العشوائية ، كذلك تلك التى قامت بها المنظمات الدولية كالبنك الدولى منذ سنة ١٩٧٢ ، تكشف عن ضرورة الإفادة من العنصر البشرى فى تلك الأحياء ، وتمكين السكان من بناء مساكنهم بأنفسهم . ومن أجل ذلك طورت هذه الدراسات أساليب

ومداخل عديدة مثل : مشروع الأرض والخدمات sites and services ، والبناء بالجهود الذاتية self-help ، والنهوض بالأحياء العشوائية ، والتنمية الحضرية المتكاملة . وعلى الرغم من أن هذه الأساليب والمداخل قد حققت ذيوعا كبيرا خلال عقد السبعينيات ، فإنها قد تعرضت لهجوم عنيف من جانب الماركسيين باعتبارها أساليب "ليبرالية" أو برجوازية لاتقدم حلا حقيقا لمشكلة الأحياء العشوائية . ومن سوء الحظ أن الحوار بين الاتجاهين "الليبرالى" والماركسى فى مجال تطوير الأحياء العشوائية لم يتخذ شكلا مباشرا متصلا ، وإنما اتخذ شكل محاورات فردية بين عدد محدود من الباحثين . لذلك سنطرح هنا الرؤيتين "الليبرالية" والماركسيـة كما عبر عنهما كل من جـون تيرنر Tarner (ليبرالى) وبيرجس Burgess (ماركسى) ، وذلك بهدف الكشف عن الأبعاد الأيديولوجية لقضية نمو الأحياء العشوائية .

يذهب جون تيرنر Turner فى كتاباته العديدة [٢٥] إلى أن السكن ليس مجرد مأوى ، ولكنه عملية تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الإنسانى . ويستوجب ذلك ضرورة النظر إلى المسكن فى ضوء الوظيفة التى يؤديها فى ضوء خصائصه الفيزيقية . كما يجب استبدال القيم المادية بقيم الاستعمال البشرى عند الحكم على مدى ملاءمة أو صلاحية المسكن . ويذهب تيرنر بعد ذلك إلى أن من الصعب إشباع الحاجات السكنية جميعها ، بسبب تغيرها طبقا لدورة حياة الأسرة أو طبقا لمراحل حياة المهاجر داخل المدينة . كما أن الناس فى مجال السكن على وجه الخصوص لديهم حاجات متنوعة لا نهاية لها ، وأولويات وإمكانيات متباينة ، مما يجعل من الصعب على الحكومات تلبيتها أو أخذها فى الاعتبار . ومواجهة هذا الموقف تتطلب ترك عملية الإسكان لمن سيستعملون المساكن . ولا يقصد تيرنر بذلك أن السكان هم الذين يقومون – بالضرورة – ببناء مساكنهم ، بل يريد تأكيد

أنهم (فرادى أو من خلال هيئات محلية) هم الذين يحددون احتياجاتهم السكنية ، ويصدرون أحكامهم بشأنها دون استبعاد دور الحكومة ، سواء على المستوى المحلى أو على المستوى القومى . وتستند آراء تيرنر إلى ملاحظاته الدقيقة للأحياء العشوائية ، حيث يتمكن الناس (بطريقة غير رسمية أو غير قانونية) من التحكم فى عدد كبير من العمليات المتصلة بالسكن ، على الرغم من المقاومة التى تواجههم من جانب الحكومة . ويوصى تيرنر الحكومات بإقرار واحترام النظام السكنى القائم حتى ولو كان عشوائيا ، والعمل على تدعيمه وتطويره بما يحقق حاجات السكان . هذا وقد ظهرت آراء تيرنر خلال فترة سادت فيها خيبة الأمل إزاء عقدى التنمية (الخمسينيات والستينيات من القرن الحالى) ، مما دفعه إلى إعادة النظر فى مفهوم التنمية وطرح استراتيجيات جماعية تهدف إلى فهم مشكلات الفقراء الحضريين فى ضوء فكرة المشاركة والجهود الذاتية .

ومن الطبيعى أن يطرح الماركسيون تصوراتهم حول أسباب الفقر الحضرى ونمو الأحياء العشوائية فى العالم الثالث . ولقد جاءت هذه التصورات فى شكل انتقادات حادة لآراء تيرنر وممارسات البنك الدولى فى مجال تطوير الأحياء العشوائية . ولقد عبر عن ذلك بوضوح بيرجس Burgess ، الذى نشر فى سنة ١٩٧٨ مقالا انتقد فيه آراء تيرنر ووصفها بأنها "وسيلة لتثبيت الأوضاع الراهنة ، والدفاع عن الظروف العامة للتطور الرأسمالى" . ويذهب بيرجس إلى أن تيرنر قد دافع عن النظرة البرجوازية للمسكن ، فإن تحليله قد خلا من أية إشارة للبعد الطبقى والإمبريالية العالمية ، كما تجاهل مصالح السياسيين والمديرين ورجال الأعمال وتحايلاتهم على سكان الأحياء العشوائية . ومعنى ذلك أن تيرنر (من وجهة نظر بيرجس) قد أفرغ مشكلة الأحياء العشوائية من مضمونها السياسى ، ثم حول الحكومة إلى مشاهد حيادى سلبى لايملك من أمر نفسه شيئا . كذلك

وجه بيرجس النقد إلى تيرنر ، لأنه قد عارض فكرة تقنين المساكن بسبب اعتماد عملية الإنشاء على التصنيع الرأسمالي الكثيف والتكنولوجيا المتقدمة . ويوضح بيرجس وجهة نظره قائلا : "إن المسكن العشوائي ، وإن كان لايدخل خلال عملية إنشائه في إطار الدائرة الرأسمالية ، إلا أنه يدخل في إطار الإنتاج السلعي الصغير الذي يتكامل مع النظام الرأسمالي ذاته" (٢٧) .

رابعا : الأحياء العشوائية والتنمية الحضرية

على الرغم من أن مشكلة الأحياء العشوائية قد طرحت نفسها على الصعيد السياسي في معظم الأقطار النامية خلال العقدين الماضيين ، فإن حدتها لم تتضح في وقت واحد في كل مدن تلك الأقطار ، كما أن الوعي بها لم يظهر بشكل مباشر لدى كل الحكومات . فالمناطق العشوائية في مدن أمريكا اللاتينية ظهرت منذ وقت مبكر إذا ماقورنت بالمدن الأفريقية ، إذ أن ماشهدته بوينس أيرس ، وريودي چانيرو ، ومكسيكوسيتي ، وكاراكاس خلال الأربعينيات لم تعرفه لوساكا ، ولاجوس ، ونيروبي ، ودار السلام قبل الستينيات . كذلك فإن الاتجاهات نحو مشكلة الأحياء العشوائية في الدولة ذاتها قد تختلف باختلاف التوجهات السياسية للحكومات الحاكمة .

وسنخصص ماتبقى من هذه الورقة لمناقشة البدائل المختلفة لمواجهة الأحياء العشوائية منذ بداية عقد السبعينيات .

١ - ربما كانت سياسة "التجاهل" هي أقدم السياسات المتبعة إزاء نمو الأحياء العشوائية . فلقد اضطرت حكومات كثير من الأقطار النامية إلى تجاهل الموقف السكني الحضري ، ولقد أطلق هولنشتاينر Hollnsteiner على هذه السياسة تعبير "التسامح من خلال التجاهل" (٢٨) . ولقد بدأت كثير من حكومات

الأقطار النامية تدرك خطورة مبدأ "دعه يمر" فى المجال الحضرى ، وتعى مخاطر النمو العشوائى ، وتدهور الأحياء الشعبية التقليدية ، وزيادة أعداد الفقراء الحضريين ، ليس فقط على الصعيد الاجتماعى ، بل أيضا على الصعيد السياسى.

٢ – وتعد سياسة إزالة الأحياء العشوائية هى أكثر السياسات راديكالية . ففى بعض الأحيان قد تقدم الحكومات على إزالة بعض الأحياء العشوائية ، وذلك فى محاولة للحد من الهجرة الريفية إليها ، إلا أننا نجد عددا كبيرا من حالات الإزالة ترتبط بمشروعات للتطوير أو إعادة تقسيم مناطق المدينة على نحو يحقق الأهداف التخطيطية . ولقد لوحظ أن عددا كبيرا من برامج التنمية الحضرية والإزالة لم تتمكن بالفعل من مواجهة احتياجات السكان الذين أجبروا على ترك مساكنهم العشوائية . ذلك أن المساكن الجديدة التى نقلوا إليها لم تكن ملائمة تماما لهم ، إما بسبب بعدها عن أماكن العمل ، أو بسبب اضطرارهم لدفع ايجارات المساكن فى أوقات معينة ، أو بسبب ضيق مساحتها وعدم ملاءمتها للاحتياجات الأسرية . وقد يكون ذلك سببا فى عودة السكان تدريجيا إلى أحياء أو مناطق مشابهة لتلك التى نقلوا منها . وخلال السنوات الأخيرة تعرضت برامج إزالة الأحياء المتخلفة (وعلى الأخص العشوائية) لانتقادات حادة ، خاصة أن أسباب الإزالة لا تكون متصلة فى أغلب الأحيان بتحسين الظروف السكنية للفقراء الحضريين ، قدر اتصالها بأهداف أخرى ، كإخلاء الأرض من أجل إقامة مبان مظهرية ، أو تحقيق أرباح معينة من خلال بناء أبراج سكنية ضخمة ذات تكثيف رأسمالى مرتفع . ومن أشهر الحالات المسجلة فى هذا المجال ماحدث فى كينيا فى سنة ١٩٧٠ ، حينما أمر جومو كينياتا بإزالة المناطق العشوائية المحيطة بنيروبى ، قائلا إنه "لايود أن يرى نيروبى وقد تحولت إلى حى متخلف كبير" [٢٩] .

٣ – ويمثل الإسكان الحكومى أحد المداخل الممكنة لمواجهة نمو الأحياء

العشوائية . ذلك أن سياسة إزالة تلك الأحياء قد أدت إلى ارتفاع تكاليف النقل ، وزيادة الإيجارات ، وإضعاف شبكة علاقات الجيرة التى تشكل رصيدا اجتماعيا وثقافيا لايمكن تجاهله ، فى مواجهة ذلك ظهرت سياسة التدخل الحكومى المتمثلة فى بناء مساكن شعبية للفقراء الحضريين بحيث تدخل فى إطار التخطيط الحضرى ، وتستند إلى مواصفات هندسية وفنية مقبولة . وتشير تجارب بعض الدول النامية إلى أن الحكومات قد تشرع فى إقامة مبان مرتفعة ذات مواصفات معمارية معينة للفقراء ، دون أن تأخذ فى اعتبارها احتياجاتهم الحقيقية . ونتيجة لذلك فإن الإسكان الشعبى الحكومى يتم بتكاليف عالية ، ولايتيح مرونة عالية فى استخدامه ، فضلا عن إقامته فى أماكن غير ملائمة . وفى بعض المدن ، مثل سان سلفادور ومانيلا ولاجوس ، لوحظ أن الفقراء الحضريين يتركون مساكنهم الشعبية الحكومية فى مقابل معين لتحتلها جماعات الطبقة الوسطى . وربما كان أكثر الانتقادات التى وجهت إلى الإسكان الشعبى الحكومى ترددا وانتشارا هو ذلك الذى شنه دراكاكيس سميث Drakakis-Smith حين ذهب إلى أن "معظم المساكن الشعبية الحضرية التى أقامتها حكومات العالم الثالث إما أنها من نوعية عالية بحيث لا تستطيع الإفادة منها سوى أسر محدودة ، أو أنها من نوعية منخفضة بحيث لا تمكن سكانها من التآلف والارتباط بها" (٣٠) .

ولمصر تجربة متميزة فى مجال الإسكان الحكومى الشعبى . فخلال الستينيات أنجزت الحكومة المصرية خلال الحقبة الناصرية مشروعات سكنية شعبية فى عدد كبير من المدن . ولقد اتخذت هذه المشروعات شكل "بلوكات" مكعبة من أربعة طوابق فى معظم الأحيان مع وجود فراغات معقولة بينها . لكن المشكلة الأساسية التى واجهتها الحكومة فى هذا المجال هى كثرة الطلب على هذه الوحدات السكنية بالنظر الى حجم المعروض منها ، ذلك لأن العرض الذى

طرحته الحكومة كان مغريا وبالغ الكرم . فلقد ارتأت الحكومة تأجير هذه الوحدات السكنية لمستأجريها بإيجارات زهيدة جدا بحيث لم يتجاوز الإيجار الشهرى جنيها واحدا للحجرة الواحدة ، على أن تقوم الحكومة أو المحافظة أو مجلس المدينة بتحمل استهلاك المياه والصيانة الجسيمة . والملاحظ أن المساكن الشعبية التى أقامتها الحكومة خلال الستينيات كانت امتدادا للمشروعات التى أقامتها فى امبابة وحلوان فى أواخر الخمسينيات ، وهى ثمرة الخبرة الهندسية التى اكتسبتها الأجهزة المصرية بعد إعادة تعمير بورسعيد فى أعقاب عدوان ١٩٥٦ . والواقع أن برامج الإسكان الشعبى التى تكفلت بها الحكومة المصرية منذ عقد الستينيات كانت طموحة بالنظر إلى الاستثمارات المتاحة آنئذ فى مجال الإسكان . وخلال عقد السبعينيات وبسبب توجهات الانفتاح الاقتصادى ، تقلص نشاط الحكومة فى مجال الإسكان الشعبى ليصبح إسكان الطبقة الوسطى القادرة إما على دفع إيجارات عالية ، أو تملك وحدات سكنية . ولقد صاحب ذلك كله نمو ملحوظ فى الأحياء العشوائية فى المدن المصرية ، حيث اكتسبت سكنى العشش والأكواخ وأحواش المقابر والمساكن الريفية على الأطراف وجودا واضحا على الخريطة الحضرية المصرية .

٤ – هذا وقد شهد عقد السبعينيات قبولا واسع النطاق لسياسة الأرض والخدمات Sites and Services كمدخل لتطوير الأحياء العشوائية فى حضر العالم الثالث . ويستند المدافعون عن هذه السياسة إلى قضية أساسية ، هى أنه طالما أن معظم حكومات العالم الثالث عاجزة عن بناء مساكن كافية تمكنها من القضاء على السكن العشوائى ، فإن السبيل الوحيد المتاح أمامها هو الاعتماد على سياسة الجهود الذاتية . وبمقتضى برنامج الأرض والخدمات تحصل الأسرة الفقيرة على قطعة أرض بناء تزود بالمرافق تدريجيا . وفى وقت لاحق تحصل

الأسرة على قرض بناء بحيث يتم التشييد فى ضوء مجموعة من النصائح ، وبحيث لاتشكل تكاليف البناء عبئا ضخما على ميزانية الأسرة . (ذلك أن تسديد القروض للجهات الحكومية المقرضة يتم على مدى سنوات طويلة) . وطالما أن الحكومة هى التى تحدد المواقع ، فإن تكاليف توصيل الخدمات والمرافق إلى المساكن سوف تكون قليلة إذا ماقورنت بتكاليف توصيلها إلى مساكن عشوائية نائية فى مناطق جبلية متطرفة . ومن الطبيعى أن تشجع هذه التكاليف المنخفضة حكومات الدول النامية على تزويد أكبر عدد من الفقراء الحضريين بالمرافق والخدمات . ففى سنة ١٩٧٤ بلغ عدد برامج الأرض والخدمات ثمانين برنامجا فى سبع وعشرين دولة نامية [٣١] .

ويذهب بعض النقاد إلى أن برامج "الأرض والخدمات" ليست حلا سحريا لمشكلة الإسكان ونمو الأحياء العشوائية فى مدن العالم الثالث ، إذ واجهت معظم تلك البرامج سوء الإدارة ، والفساد الحكومى . ولقد ذهب أحد النقاد إلى أن تلك البرامج ماهى إلا محاولة لتغطية عجز الحكومات عن اتخاذ مواقف حاسمة فى مجالات التنمية الحضرية ، والضرائب التصاعدية ، والمضاربة على أراضى البناء . كما أنه بتحقيق الحد الأدنى من الرغبات الإسكانية للفقراء الحضريين ، فإن مشروعات الجهود الذاتية تسهم فى تثبيت الأوضاع الراهنة ، مما يدعم الموقف السياسى للصفوات الحاكمة [٣٢] .

وأيا كان الأمر ، فإن سياسة "الأرض والخدمات" ، وبرامج تطوير الأحياء العشوائية والمتخلفة لايمكن أن تحقق أهدافها دون تعديلات بنائية جوهرية فى مجالات عديدة كالضرائب ، وأسعار أراضى البناء ، وتقسيم المناطق الحضرية ، والمشاركة الشعبية ، وزيادة الاستثمارات فى مجال الإسكان ، وظهور تنظيمات رسمية وشعبية قادرة على إدارة وتوجيه النشاطات المتصلة بالسكن الفقير بوجه

عام . بدون هذه التعديلات البنائية ، فإن برامج الجهود الذاتية لا تستطيع تحقيق أهداف الفئات الأشد فقرا والأمس حاجة . وعلى الرغم من أن المدافعين عن هذه البرامج يعترفون بالصعوبات التى تواجهها فى غياب تعديلات بنائية مكملة ، فإنهم يقرون بأنها (أى البرامج) سوف تظل البديل المتاح الملائم ، وأن تحقيق إصلاح جزئى فى مجال الأحياء العشوائية لهو أمر أفضل بكثير من الوقوف دون إتخاذ شئ على الإطلاق . ونحن من جانبنا نميل إلى تأييد هذه النظرة . فعلى الرغم من الانتقادات العديدة التى وجهت إلى برامج الأرض والخدمات ، فإننا نعتقد أنها تمثل أفضل السياسات المتاحة الآن فى مجال تنمية المناطق الحضرية المتخلفة . وإذا كانت هذه البرامج قد واجهت صعوبات وعقبات ، فإن ذلك لايعود إلى فلسفتها ومبادئها بقدر مايعود إلى السياق البنائى الذى تعمل فى إطاره ، والذى يجب أن يظل محل تساؤل دائم .

المراجع والهوامش

١ – Savani, N., "The Analysis of Over - Urbanization", in Breese, G., (ed.) *The City in Newly Developing Countries*, Princeton University Press, 1972, Prentice-Hall, Inc.; Englewood Cliffs, New Jersey, pp. 322-330.

٢ – لمزيد من التفصيل انظر : السيد الحسينى ؛ المدينة : *دراسة فى علم الاجتماع الحضرى* ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٢ (وعلى الأخص البابين الثانى والثالث) .

٣ – Bopegamege, A., *Delhi: A Study in Urban Sociology*, Bombay, 1974, Zalso Grist, N; "Urbanism in India", in Fava, S. (ed.) Urbanism in World Perspective, Thomas Crowell, 1976.

٤ – Turner, J; "Squatter Settlements in Developing Countries", in Mynihan, D; (ed.) *Toward a National Urban Policy*, Basic Books, New York, 1975, pp. 256-280.

وردت هذه الملامح فى مصادر متعددة . انظر على سبيل المثال :

Abrams, C; *Man's Struggle for Shelter in an Urbanizing World*, Cambridge, Mass.: MIT Press, 1965, also his *Squatter Settlements: The Problem and the Opportunity, Special Report. The U.S Agency for International Development,*

New York, 1972. Leeds, A; "Housing. Settlement Types, Arragements for Living, Proletarianization and the Social Structure of the City", in Abu Lughod, J., and Hary, R., (eds.) *Third World Urbanization*, Methuen, New York, 1977, pp. 330.

٥ – Nelson, J., *Access to Power: Politics and the Urban Poor in Developing Nations*, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1979, Chapter 3.

٦ – Frank, A, "Instability and Integration in Urban Latin America", in Frank, A., *Latin America: Underdevelopment & Revolution*, Monthly Review Press, New York, 1969, pp. 276-297.

٧ – ECLA, "*Urbanization in Latin America: Results of a Field Survey of Living Conditions in an Urban Sector*"; E/CN. 12/662, 1974, pp. 5-40.

٨ – Leeds, A., (ed.) *Rio's Favelas*, University of Texas Press, Texas,1970.

٩ – حول هذه القضية انظر :

Shanti, T., "Urbanization, Political Stability and Economic Growth", in Finkle, J., and Gable, R., (eds.), *Political Development and Social Change*, Princeton University Press, 1972, Prentice-Hall, Inc.; Englewood Cliffs, New Jersey, pp. 432-441.

١٠ – Drakakis-Smith, D. W., "Socio-Economic Problems: The Role of the Informal Sector", in Blake, G., and Lawless, K., *The Changing Middle Eastern City*, Croom Helm, London, 1980, pp. 92 ff.

١١ – عناصر هذه الثقافة معروضة باستفاضة في :

Lewis, O., *The Children of Sanchez*, New York: Random House; Alfred A. Knopf, 1961.

١٢ – *Ibid.*, passim.

١٣ – انظر السيد الحسيني : *الإسكان والتنمية الحضرية : دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة* ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٩١ . ص ١٨ .

١٤ – Drakakis-Smith, D. W., *Urbanization, Housing and the Development Process*, Croom Helm, London, 1981, p. 32.

١٥ – Word, D., "Self-Help Housing in Mexico City: Social and Economic Determinants of Success, *Town Planning Review*, 49, 1987, pp. 38-50.

وتجدر الإشارة إلى أن ميلاد حنا – وهو واحد من أبرز المعنيين بقضية الإسكان في مصر من منظور اجتماعي – قد عبر بطريقة فولكلورية ساخرة عن ديناميات ظهور الأحياء العشوائية على أطراف القاهرة . انظر كتابه الصغير الحجم البالغ الأهمية : *أريد مسكنا : مشكلة لها حل* ، مؤسسة روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٧٨ . وانظر كذلك محيا زيتون ، "مشكلة الإسكان في مصر واتجاهات تطورها في المستقبل" ، في جودة عبد الخالق (محرر) ، *الانفتاح : الجذور – الحصاد – المستقبل* ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث والنشر ، ١٩٨٣ ، ص ص ٥٠٧ – ٥٨٣ .

١٦ – Turner, J., "Uncontrolled Urban Settlements: Problems and Policies", in

Breese, G., (ed.) *The City in Newly Developing Countries*, Princeton University Press, 1972, Prentice-Hall, Inc.; Englewood Cliffs, New Jersey, pp. 507-531.

١٧ – UNESOB, *Uncontrolled Urban Setllement: A Case Study of Amman, Jordan*, Studies of Development Problems in Selected Countries in the Middle East, 1973, E. 73. 11. C 2, New York, 1974, pp. 60-88.

١٨ – Drakakis-Smith, D. W. "Socio-Economic Problems - The Role of informal sector, op.cit.

١٩ – انظر السيد الحسينى ، الإسكان والتنمية الحضرية ، مرجع سابق ، الفصل الثالث .

٢٠ – Gilbert, A., and Gugler, J., (eds). *Cities, Poverty and Development: Urbanization in the Third World;* Oxford University Press, New York, 1981, p. 89.

٢١ – عبر ميلاد حنا عن آرائه فى كتابات ومناسبات عديدة نشير إلى أكثرها بلورة ووضوحا . انظر مقالة : *الإسكان والقرار السياسى فى مصر ، الأهرام الاقتصادى* ، العدد ٨٩٣ ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٣ – ١٥ .

٢٢– Rosser, C., "Housing and Planned Urban Change: The Calcuttta Experience" in Dweyer, A. (ed.) *The City as a Center of Change in Asia*, University of Hong Kong Press, 1974.

٢٣ – Tipple, A., "Self-Help Housing Policies in a Zambien Mining Town", *Urban Studies*, 13, 1976, pp. 167-196.

٢٤ – Ray, T., *The Politics of the Barrio's Venezuela*, University of California, Los Angeles, 1974.

٢٥ – انظر على وجه الخصوص

Turner, J., "Housing as a Verb", in Turner, J., and Fichter, R., (eds.) *Freedom to Build, Collier Macmillan*, London, 1973, pp. 148-175; Turner, J., Housing by People, Marlon Boyars, London, 1976.

٢٦ – Burgess, R., Petty Commodity Housing or Dweller Control? A Critique of John Turner: Views on Housing Policy, *World Development*, 6, 1978, pp. 1105-1133.

٢٧ – *Ibid.*, p. 1108.

٢٨ – Hollnsteiner, M., "The Case of the People Versus Mr Urbano Planner Administrator", in Abu-Lughod, J., Hay, P., (eds)., *op.cit., Third World Urbanization*, p. 310.

٢٩ – Stern, R., "Urban Policy and Performance in Kenya and Tanzania", *Journal of Modern African Studies*, 8, pp. 267-294.

٣٠ – Drakakis-Smith, D. W., Urbanization Housing and the Development Process, *op.cit.*, p. 231.

٣١ – Laquian, A., "*Whither Site and Services?, Habitat*, 2. 291, pp. 291-301.

٣٢ – *Ibid*, p. 296.

Abstract

SQUATTER SETTELEMENTS IN THIRD WORLD CITIES: AN ANALYTICAL PERSPECTIVE

El-Sayed El-Husseini

During the last two decades, there has been a long debate among social scientists, policy makers and urban planners over the factors of the mushrooming growth of the squatter settlements in the urban third world. It seems that the failure of the "post-colonial model of development" is a major factor and a key-analytical concept in this respect. Understanding the specificity of squatter settlements in different parts of the third world is very eminent. The main requisite remain: the appraisal of the urban development policies and strategies available to third world countries, starting from indifference and tolerance to abolition and urban renewal.

الواقع التعليمى للمرأة المصرية

نادية حليم*

تتحدث الورقة عن تعليم المرأة : الواقع والانعكاسات ، مستهلة الحديث بتوضيح الهدف من التعليم باعتباره مفتاحا للمعرفة ، والدراية ، وعملية تمكين للإنسان من تغيير أطر الفكر ومداخل المواجهة ، وأساليب التفاعل مع المجتمع والظروف المحيطة .

وفى إطلالة تاريخية ، تستعرض الورقة تاريخ الاهتمام بتعليم المرأة ، ثم نسب تواجدها فى مراحل التعليم المختلفة بداية بالمرحلة الابتدائية ، وحتى نهاية التعليم الجامعى ، والضوابط الثقافية والاقتصادية التى تتحكم فى نسب هذا التواجد .

وتنتهى الورقة بعرض لتأثير هذه الأوضاع التعليمية للمرأة على مجالات مشاركتها الاقتصادية والسياسية ، وعلاقة هذا كله بمشكلة السكان .

تقديم

ليس من استهلال للحديث عن موضوع التعليم بصفة عامة ، وتعليم الفتاة بصفة خاصة ، ما هو أفضل من استلهام ما جاء عنه فى فكر عالمنا الجليل ، وأحد صناع عصر النهضة العربية الحديثة فى القرن التاسع عشر وهو على مبارك (١٨٢٣ - ١٨٩٣) .

* رئيس قسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

** ألقيت هذه الورقة فى الندوة التى عقدها المجلس الأعلى للثقافة بمناسبة الذكرى المائة لرائد التحديث على مبارك ، فى الفترة من ٢٠ - ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣ بمركز الهناجر للفنون .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٤ .

التعليم – من وجهة نظر على مبارك – ليس قراءة وكتابة أو أبنية ومعدات وتلاميذ ، بل عملية تنمية اجتماعية شاملة يرتبط فيها التعليم بالتربية ، لكى تحدث تطوراً اجتماعيا ينقل المجتمع من كيفٍ بالٍ قديمٍ إلى كيفٍ جديدٍ ، فى التصور والعادات والسلوك [١] .

وبنفس المعنى للعملية التعليمية – فى كتابات حديثة – يأتى الحديث عن التعليم على أنه مشجع لروح البحث والاستطلاع والاستقلال . وهو وراء تغيير وتطور القيم التقليدية ، والتغيرات الاجتماعية التى تتناول كل جوانب الحياة ، لاسيما شكل العلاقات ، وقواعد التفاعل مع الآخرين من رموز السلطة فى داخل الأسرة ، أو فى مؤسسات المجتمع الأخرى [٢] .

واستكمالا لهذا الإطار المفاهيمى حول التعليم ، فإنه تجدر الإشارة إلى ما أورده حامد عمار فى كتابه "مؤشرات التنمية البشرية" [٣] ، والذى يرى فيه أن الهدف من تعليم مهارات القراءة والكتابة أن يمتلك الإنسان مفاتيح المعرفة والدراية ، وأن توظيف هذه القدرات يتيح أمام الإنسان آفاقا أوسع وأرحب للتعامل مع الحياة ، والسير فى دروبها ، والاستفادة من الفرص المتاحة فى مجالات العمل ، وفى تحصيل المكانة الاجتماعية أو السلطة أو النفوذ . فعن طريق التعليم يتطور وعى الإنسان بالماضى والحاضر والمستقبل ، وبعالم المادة وعالم البشر ، وبالقدرة والإرادة والاستجابة والفعل والتحدى ، وبالسعى نحو خلق آفاق جديدة ومتطورة للعيش والحياة ، وبالتفاعل مع عالم الطبيعة ، والتأمل فيما وراء الطبيعة ، فى طبيعة الوجود والكون والخلق والخالق .

بهذا المعنى الشمولى للتعليم فإنه يصبح عملية تمكين للإنسان من تغيير أطر الفكر ومداخل المواجهة ، وأساليب التفاعل مع المجتمع والظروف المحيطة . وهو أيضا وسيلة تغيير المجتمع وتطويره ، وهو مصدر من مصادر القوة التى يمتلكها

الإنسان ، ورمز من رموز تقسيم العمل ، ووسيلة من وسائل التباين الاجتماعى . لهذا كله فإن تكافؤ الفرص فى مجال التعليم يصبح قاعدة ديموقراطية لإشباع الاحتياجات التعليمية ، وحقا من حقوق الإنسان غير المتنازع عليها دوليا الآن .

وانطلاقا من التعميم إلى التخصيص ، فإن تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث أصبح عالميا حقا من حقوق الإنسان التى نصت عليها الاتفاقيات الدولية منذ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وما تضمنته خطة السكان العالمية التى تمت الموافقة عليها عام ١٩٧٤ ، والتوصيات حول تطبيقها والتى تم تبنيها فى المؤتمر الدولى للسكان الذى انعقد فى المكسيك عام ١٩٨٤ ، وإعلان امستردام لتحسين الحياة أمام الأجيال القادمة عام ١٩٨٩ ، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذى انعقد عام ١٩٩٢ ، والمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ .

هذه المواثيق والاتفاقيات الدولية تؤكد على هذا الحق ، وغيابه فى مجال التعليم على نحو خاص ينعكس على كل مظاهر عدم المساواة فى باقى المجالات . ومن ثم فإذا أرادت المرأة أن تساهم بكل طاقاتها فى الإنتاج ، وأن تمارس حقها فى العمل ، وحقها فى المشاركة فى الحياة العامة والسياسية ، فعليها أن تكون قادرة على التمتع بممارسة حقوقها المساوية فى التعليم .

واقع التعليم

أ - إطلالة تاريخية

يأتى على مبارك على قمة حملة المشاعل لإنارة الطريق أمام تعليم الفتاة . ورغم أنه وقف مترددا أمام بعض القضايا التى ترتبط بتحرر المرأة الشرقية وتطويرها (قضايا تعدد الزوجات ، ورفع الحجاب ، والاختلاط) ، فإنه وقف بوضوح وصراحة

إلى جوار حق المرأة فى التعليم ، والتأكيد على قدراتها العقلية والفكرية ، وقدرتها على منافسة الرجل فى الجدل النظرى والعقلى . ويرى فى ذلك "أن النساء كجنس لسن - وبحكم الخليقة - ناقصات عقل ، وليس الرجال كجنس - وبحكم الخليقة - كاملين فى العقل . وإنما المعول فى النقص والكمال هنا على امتلاك المؤهلات والتمرس فى استخدام المقدمات . وغلبة النقص أو الكمال على جنس من الأجناس إنما مرجعه الوضع التاريخى ، وظروف التطور ، ونظرة المجتمع ، ومكان هذا الجنس من العلوم والتجارب العملية فى الحياة . ويغلب عليه النقص إذا افتقد مؤهلات الكمال ، ويقترب من الكمال بقدر ابتعاده عن عوامل النقص فى العقل . وفى حواره الذى يقارن فيه نموذج المرأة الشرقية بالمرأة الغربية يعرض صورة للمرأة الحديثة التى "تتزين بالعلم والعمل والشجاعة ، فهى فصيحة اللسان ، تدخل مع الرجل فى المباحث العلمية والسياسية ، على خلاف المرأة الشرقية التى يراها منعزلة عن الرجال ، ولا تهتم سوى بخدمة المنزل ، وإذا تكلمت مع الرجال تتكلم بخجل واستحياء" (٤) .

وتؤرخ بعض الكتابات لبداية اهتمام الدولة بتعليم البنات سنة (١٨٧٣) ، وهى سنة إنشاء المدرسة السنية ، حيث كانت الجهود السابقة فى مجال تعليم الفتاة معتمدة على بعض المدارس الأهلية ، أجنبية وقبطية فقط . غير أنه - وتصحيحا لذلك - فإن اهتمام الدولة يؤرخ له قبل ذلك بأربع سنوات عندما صدر أمر من الخديوى إلى على مبارك فى (مايو ١٨٦٩) باختيار مكان مناسب وسرعة إنشاء مدرسة للبنات عليه (٥) .

والحديث عن رواد حملة المشاعل أمام تعليم المرأة لا ينبغى أن يغفل بحال من الأحوال هدى شعراوى (١٨٧٩ - ١٩٤٧) ، التى اهتمت بصورة أساسية بتحرير المرأة من الجهل ، وإتاحة حق التعليم لها ، فى الوقت الذى لم يكن توجد

فيه سوى مدرسة السنية فقط ، التى انصب اهتمامها على تخريج المدرسات . وكان تخريج المدرسات والإقبال على التمريض للبنات أفضل شاهد أو تعبير عن تقسيم الأدوار ، وقصر عمل المرأة على وظائف معينة بحجة أنها أقرب إلى طبيعتها .

فى عام ١٩٢٤ أنشئت أول مدرسة ثانوية عامة للبنات ، وتولت إدارتها السيدة إنصاف سرى ، حيث التحقت بها ٣٢ تلميذة للحصول على الثانوية العامة . وفى سنة ١٩٢٩ التحقت الطالبات – لأول مرة – بالجامعة كطالبات منتظمات . ويقول لطفى السيد معلقا على ذلك فى كتابه "قصة حياتى" "ولا أخفى أننا قبلنا الطالبات أعضاء فى الأسرة الجامعية فى غفلة من الذين من شأنهم أن ينكروا علينا اختلاط الشابات بإخوانهن فى الدراسة" [٦] . وفى عام ١٩٣٣ تخرجت أول دفعة من الطالبات ، ثم انطلقت المسيرة بعد ذلك .

ب - تواجد المرأة فى مراحل التعليم المختلفة

يمثل انخفاض مستوى التعليم بصفة عامة ، وتعليم المرأة بصفة خاصة ، عقبة أمام التقدم فى أى بلد فى العالم . وفى مصر يتوفر مبدأ مجانية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين نظريا ، كما نصت القوانين على أن التعليم الابتدائى إلزامى للجنسين منذ عام ١٩٢٣ ، وأن حق الالتحاق بالتعليم الثانوى والجامعة لا يحكمه إلا شرط الحصول على المجموع الذى يؤهل لذلك . وعلى ذلك فإنه لا يوجد تمييز – من ناحية المبدأ – فى حق الالتحاق بالتعليم فى جميع المستويات ، وفى معظم التخصصات .

غير أن هناك مشكلات تجعل واقع التعليم لا يتمشى مع ما هو معلن من مبادئ . وبالرغم من الأعداد المتزايدة للملتحقات من البنات فى كل المراحل

التعليمية فإن أعدادهن لازالت أقل من أعداد الملتحقين من الذكور ، بالإضافة إلى ارتفاع نسب الأمية بينهن .

وفيما يلى عرض موجز - بقدر الإمكان - عن الأمية والتطور الكمى فى تعليم البنات فى مراحل التعليم المختلفة .

الأمية

انخفضت الأمية فى مصر فى الفترة من (١٩٦٠ - ١٩٨٦) بمقدار ٢٠٪ تقريبا ، وجاء انخفاضها بنسبة ٧ر١٨٪ بين الذكور ، فى مقابل ٨ر٢١٪ للإناث . أى بنسبة أسرع مما حدث بالنسبة للذكور . غير أن هذا لا ينفى أنه وحتى عام ١٩٨٦ تظل أمية الإناث تكاد تقترب من ضعف الأمية بين الذكور . (٦٢٪ للإناث فى مقابل ٩ر٣٧٪ للذكور) [٧] .

وتأتى نتائج المسح المصرى لصحة الأم والطفل (١٩٩١) ، لتوضح أن نسبة الأمية بين نساء العينة الممثلة للجمهورية ٦٢٪ فى مقابل ٥ر٣٩٪ للذكور[٨] كما تظهر نتائج المسح الصحى لمصر ، وعينته الممثلة للجمهورية أيضا أن ٧ر٤٠٪ من الإناث لم تذهبن إلى المدرسة ، و٧ر٢٧٪ لم تستكملن المرحلة الابتدائية ، أى أن ٤ر٦٨٪ من إجمالى عينة الإناث فى عداد الأميات[٩] ، وهناك تباين واضح فى نسب الأمية بين الريف والحضر حيث توضح بيانات تعداد ١٩٨٦ أن أمية النساء فى الريف ١ر٧٦٪ فى مقابل ٤٥٪ فى الحضر [١٠] .

المرحلة الابتدائية

يعتبر التعليم الابتدائى أولى المراحل الدراسية التى تمد النشء بالمعرفة ، ويقع عليه أساسا عبء تكوين الشخصية . وتبعا للتشريع فإن التعليم الابتدائى إجبارى لكلا

النوعين من سن ٦ – ١٢ سنة ، ومع ذلك فإن نسبة الالتحاق بالمدرسة الابتدائية بين الذكور أعلى منها بين الإناث . ويوضح جدول رقم (١) أن الهوة بين النسبتين آخذة فى التناقص ، إلا أنه لازال هناك فرق يشكل نسبة قدرها ٦ر١٢٪ بين الذكور والإناث حتى عام ١٩٨٩ . وقد تطورت نسبة الإناث إلى الذكور فى هذه المرحلة من ٧ر٣٧٪ للإناث – ٣ر٦٢٪ للذكور عام ١٩٥٤/٥٣ إلى ٨ر٦١٪ للذكور فى مقابل ٢ر٣٨٪ للإناث عام ١٩٧٤/٧٣ ، ثم وصلت إلى ٨ر٥٦٪ فى مقابل ٢ر٤٤٪ عام ١٩٨٩/٨٨ .

أما نسبة التسرب ، فقد أوضحت نتائج دراسة أجريت عام ١٩٨٠ أن إجمالى نسب التسرب من التعليم الابتدائى تناقصت من ١ر٦٦٪ عام ٥٦ – ١٩٥٧ إلى ٢٠٪ عام ١٩٨٠ ، وانخفضت الفروق فى التسرب بين الذكور والإناث إلى ٧ر٢٠٪ للإناث و ٤ر١٩٪ للذكور [١١] . ونظرا لأن نسب التسرب لايمكن التعويل عليها مالم تستخدم فيها طريقة تتبع جيل من الملتحقين حتى نهاية المرحلة الابتدائية ، فإننا نعود إلى دراسة قام بها عبدالعزيز القوصى متتبعا عدة أفواج من الملتحقين بالسنة الأولى الابتدائية حتى نهاية المرحلة . ويوضح جدول رقم (٢) أن الفوج الذى التحق عام ١٩٧٢/٧١ وصل إلى السنة السادسة منهم (أى عام ٧٦ – ١٩٧٧) حوالى ٤ر٦٥٪ من الذكور و٢ر٥٩٪ من الإناث ، بنسبة عامة تساوى ٦٣٪ . وأن من اجتاز الامتحان ممن سجلوا فى السنة الأولى ٤ر٤٦٪ فقط من الذكور و٤٢٪ من الإناث ، ونسبة عامة ٧ر٤٤٪ [١٢] . وهذا يعنى أن نصف ماينفق على التعليم تقريبا يذهب هباء .

وفى مجلدات تحليل بيانات تعداد ١٩٨٦ التى أصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء استخرجت إحدى الدراسات متوسط التسرب لخمسة أفواج فى الفترة من ١٩٧٨/ ١٩٧٩– ١٩٨٢/١٩٨٣ ، وأشارت إلى أن إجمالى

الفاقد بالتسرب من إجمالى الملتحقين وصل إلى ٢٦ر١٠٪ ، وأن أعلى نسب فاقد تتحقق فيما بين سن ١١ ، ١٣ سنة ، وهى السن التى يستعان فيها بالذكور فى أعمال مساعدة تدر دخلا للأسرة ، كما يستحب فيها حفظ الفتاة فى البيت لإعدادها للزواج ، ولدواعى المحافظة عليها [١٣] . ومع الحذر فى التعامل مع هذه المادة إلا أن التسليم بفقد ١٠٪ بعد الالتحاق و ١٠–٢٠٪ لم تلتحق أصلا بالتعليم ، يعنى أن جيش الأميين يزداد سنويا بما قيمته ٢٠ – ٣٠٪ من إجمالى من هم فى سن التعليم الإلزامى .

التعليم الإعدادى والثانوى

تشكل نسبة تواجد الإناث فى مرحلة التعليم الابتدائى أعلى نسبة تواجد لهن فى مراحل التعليم المختلفة ، حيث تصل نسبة تواجد الذكور والإناث فى المرحلة الإعدادية إلى ٤ر٥٨٪ للذكور فى مقابل ٦ر٤١٪ للإناث عام ١٩٨٩/٨٨ [١٤] . غير أن تقريرا آخر أعده خبراء المجلس القومى للسكان يشير إلى أن نسبة تواجد الإناث هى ٨ر٣٩٪ فقط [١٥] . ويشير جدول رقم (٣) إلى تطور نسب البنات إلى البنين فى الفترة من ١٩٥٤/٥٣ إلى ١٩٨٩/٨٨ ، حيث ترتفع نسبتهن من ٦ر٢٠٪ إلى ٥ر٤٢٪ فى الفترة المذكورة . وتوضح البيانات الواردة فى الجدول السابق مدى التسارع فى نسب تواجد البنات فى هذه المرحلة ، حيث تحققت نسبة زيادة قدرها ٨٪ فقط على مدى ٣٢ سنة من ١٩٢٠ – ١٩٥٢[١٦] ، ثم تحققت نسبة زيادة قدرها ٨ر١٦٪ فى الثلاثين سنة التالية (١٩٨٦/١٩٥٣) . ومع ذلك تظل نسبة تواجد الذكور أعلى من نسبة تواجد الإناث .

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن المرحلة الثانوية جدول رقم (٣) فإن البيانات توضح أن نسبة الطالبات إلى الطلبة عام ١٩٨٩/٨٨ تصل إلى ٩ر٤٠٪ فى مقابل

١ر٥٩٪ . وقد تطورت نسبة الإناث فى التعليم الثانوى أيضا تطورا كبيرا من ١٤٪ عام ١٩٥٤/٥٣ إلى ٩ر٤٠٪ عام ١٩٨٩/٨٨ .

أما مرحلة التعليم الجامعى فقد بدأت المرأة رحلتها معها منذ عام ١٩٠٩ ، عندما أتيح لها أن تلتحق بالجامعة الأهلية . وكان التحاقهن أولا بهدف الاستماع إلى بعض الدروس التى تلقى فى أقسام كلية الآداب ، مع إنشاء قسم نسائى خاص بالسيدات تلقى فيه المحاضرات باللغة الفرنسية . ثم تحولت الجامعة الأهلية إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥ . وفى عام ١٩٢٩ كان عدد الطالبات اللاتى التحقن بالجامعة لأول مرة ١٧ طالبة فقط ، وأصبح عددهن ١٩٨٢٠٢ طالبة فى عام ١٩٨٩/٨٨ ، ٥ر٢٢ ٪ منهن فى كليات عملية ، ٥ر٧٧ ٪ فى الكليات النظرية [١٧] . وتمثل الطالبات نسبة ٨ر٣٣٪ فى مقابل ٢ر٦٦٪ للطلبة فى كل الكليات الجامعية . ولقد تطورت نسبة الطالبات إلى الطلبة فى الكليات العملية من ٥ر٦٪ عام ١٩٥٢/٥١ إلى ٨ر٢٦٪ عام ١٩٨٤/٨٣ ، ثم إلى ٣١٪ عام ١٩٨٩/٨٨. وتطورت النسبة فى الكليات النظرية من ٣ر٨٪ إلى ٢ر٣٢٪ ثم إلى ٧ر٣٤٪ فى نفس السنوات السابقة جدول رقم (٤) .

ومن الجدير بالذكر أن تواجد الإناث لم يبدأ فى كل الكليات فى توقيت واحد، حيث بدأ دخولهن إلى كليات الآداب والعلوم والطب والحقوق باعتبار أن هذه الكليات تتناسب مع مايسمى بطبيعة المرأة .

غير أن المرأة بدأت تلتحق بكلية طب الأسنان منذ عام ١٩٣٢ ، وكلية التجارة عام ١٩٣٥ ، ثم الصيدلة فى عام ١٩٣٦ . أما باقى الكليات فلم تلتحق بها الفتاة إلا ابتداء من عام ١٩٤٥ . فى سنة ١٩٤٥ التحقت أول فتاة بكلية الهندسة ، وفى سنة ١٩٤٦ التحقت ١٦ فتاة بكلية الزراعة . وفى سنة ١٩٤٧ التحقت ثلاث فتيات بكلية الطب البيطرى ، ولم تلتحق فتاة بكلية دار العلوم إلى عام ١٩٥٢ .

ومن الجدير بالذكر أن الطالبات أصبحن يشكلن الآن نسبة محسوسة فى بعض الكليات . فعلى سبيل المثال تشكل نسبة الطالبات فى كلية الطب عام ١٩٨٤ حوالى ٣٥٪ بعد أن كانت ١٠٪ فى الخمسينيات ، ومع ذلك فإنهن مازلن يقبلن على تخصصات طب الأطفال ، وأمراض النساء والولادة ، والأمراض الباطنية ، والمعامل وخدمات نقل الدم ، ومن النادر أن توجد طبيبة تطلب تخصص جراحة عظام أو مسالك . وفى مجال الصيدلة نافست المرأة الرجل مؤخرا ، وبسرعة أصبح عددهن يفوق عدد الصيادلة الذكور ، حيث كانت نسبتهن ٢٠٪ فى الخمسينيات ، قفزت إلى ٧٣٫٢٪ عام ١٩٨٤ . ويوجد فى مصر ٧ كليات للصيدلة ، يتخرج منها سنويا حوالى ٢٠٠٠ صيدلى ، ويبلغ عدد الإناث منهم حوالى ١٢٠٠ . كما توجد الآن خمس كليات لطب الأسنان يتخرج منها سنويا حوالى ١٠٠ طبيب ، نسبة الطبيبات منهم حوالى ٥٥٪ [١٨] .

وفى مواجهة الإقبال على بعض المجالات العلمية ، يحدث تراجع واضح فى مجالات أخرى ، مثل مجال التمريض ، الذى أنشأت له وزارة الصحة حوالى ١٤٠ مدرسة ، بالإضافة إلى المعهد العالى للتمريض فى أربع جامعات . وفى فترة السبعينيات حدثت ثورة ضخمة فى مجال تعليم التمريض ، حيث تم افتتاح مايزيد على ١٢ مدرسة فى القاهرة والمحافظات ، وتم إنشاء ثلاثة معاهد عليا للتمريض ، كما ألغيت مدارس المساعدات والزائرات الصحيات ، وتم تحويلها إلى مدارس فنية ثانوية للتمريض . وبالرغم من هذه الزيادة الهائلة والإقبال على تعليم التمريض فى السبعينيات ، فإن الثمانينيات واجهت نقصا شديدا فى أعدادهن يرجع بصورة رئيسية إلى هجرة الكثيرات منهن إلى الدول العربية النفطية ، واجتذاب المستشفيات الخاصة ، وعدم إقبال الفتيات حاليا على تعليم هذه المهنة [١٩] .

ضوابط التحكم فى تعليم المرأة

هذا العرض الكمى السابق يبرز تطورا سريعا فى نسب تواجد الفتيات فى كل مراحل التعليم ، غير أنها نسب لازالت أقل من الذكور فى جميع المراحل ، مع ارتفاع شديد فى نسب الأمية ، حيث لايزال توزيع السكان بحسب المستوى التعليمى فى تعداد ١٩٨٦ يبرز أمية بين النساء تصل إلى ٦٢٪ فى مقابل ٣٨ ٪ للذكور ، ونسبة من تقرأ وتكتب لاتزيد على ١٨٪ فى مقابل ٣٠٫٤٪ للذكور ، والحاصلات على مؤهل أقل من جامعى تصل نسبتهن إلى ١٧٫٥٪ فى مقابل ٢٥٫٩٪ للذكور . أما الجامعيات فلا تزيد نسبتهن فى المجتمع على ٢٫٨٪ فى مواجهة ٥٫٨٪ بالنسبة للذكور .

هذه الفروق الكبيرة توضح أن تكافؤ الفرص قانونا لايعبر عن تكافؤها عمليا ، وأن التشريع لايمكن أن يكون طريقا لتغيير المجتمع ، فهذا الأخير تحكمه ضوابط ثقافية واقتصادية تؤثر على كل جوانبه بما فيها تعليم المرأة .

من الناحية الثقافية

فإن الفروق الواضحة فى نسب التعليم والأمية بين الريف والحضر تعكس اتجاهات غير محبذة أو مشجعة لتعليم الفتاة للاعتبارات التالية [٢٠] :

- قد لايكون عدم التشجيع موجها إلى التعليم فى حد ذاته ، ولكن لما يمكن أن يترتب على التعليم من حريات ، وخصوصا الاتصال المباشر بالعالم الخارجى ، بعد أن تعود المجتمع – ولفترة طويلة – على حصر اهتمامات المرأة فى داخل البيت .
- التركيز على وظيفة المرأة البيولوجية ، وتقليص دورها خارج الأسرة ، واعتبار العمل مقبولا – فقط – فى حالات الضرورة القصوى والاحتياج الاقتصادى .

واعتبار حق التعليم مكفولا لها ولكن لكى تقوم بدور الأمومة فقط . وهانحن على مشارف القرن الواحد والعشرين ، ومازالت عبارة "خلقت المرأة للبيت" ماثلة فى أذهان الكثيرين ، ودافعا للمرأة كى يكون الزواج والإنجاب هو الركيزة التى يلتف حولها مستقبلها ، والتى تتضاءل أمامها أى أدوار أخرى ، أو فرص تعليم ، أو عمل .

- التأكيد على اعتماد المرأة اقتصاديا على الرجل ، فهو العائل ، والعمل أو الدخل من نصيبه هو حتى لو كان لدى الزوجة دخل خاص من عمل أو ممتلكات . وهذه القناعة تجعل تعليم المرأة استثمارا لايعود على أسرتها بقدر مايعود على أسرة الزوج .
- وهناك من يرى أيضا مساوئ كثيرة للتعليم المختلط ، وتأثير ذلك على كيان الأسرة والمجتمع .
- الحرص على زواج الفتاة فى سن مبكرة ، حماية لها ومحافظة على سمعة الأسرة . ويعد ذلك من أهم العوامل التى تحرم الفتاة من فرص التعليم ، وتحد من مساهمتها فى الأعمال التى تحتاج إلى إعداد مسبق .
- حرية الحركة وعدم قبولها بالنسبة للفتاة مما يعوق انتقالها للتعليم .
- أهمية وجود الفتاة فى الأسرة للمساهمة فى الأعباء المرتبطة برعايتها .

وقد أوضحت نتائج مجموعة دراسات أجريت الأولى منها عام ١٩٨٩ فى قريتين من قرى محافظة قنا أن مقاومة تعليم المرأة فى المناطق الريفية لم تأت من الآباء وحدهم ولكن من الفتيات أيضا ، حيث رأين مستقبلهن أساسا فى أن يصبحن زوجات وأمهات وربات بيوت . هذا المستقبل الذى لايرين فيه أهمية للتعليم ، بل بالعكس فقد رأين أن تعليمهن يقلل من فرص زواجهن ، لأن الرجل الريفى - أميا كان أو متعلما - يفضل الفتاة غير المتعلمة للزواج . وأجريت

الدراسة الثانية فى ريف محافظة أسوان ، وبينت نتائجها أن لدى النساء الريفيات اتجاهات سلبية نحو التعليم ، فهن - بأمر من أمهاتهن - يضطررن للغياب عن المدرسة يوما أو يومين أسبوعيا للغسيل والخبيز ، ويترتب على ذلك أداء متخلف فى التحصيل الدراسى ، وعقاب من المدرسين مما يخلق لديهن إحساسا بالكراهية تجاه المدرسة ورغبة فى التسرب منها ، بأسرع وقت ممكن .

هذا الاتجاه ربما يكون ماثلا فى أذهان سكان الريف بصورة أكبر من الحضر ، وذلك استنادا إلى بحث آخر عام ١٩٨٠ على ١٠٠٩ طالبة من تسعة أحياء بالقاهرة ، حيث توضح نتائجه أن ٩٤٪ من أمهات مفردات العينة أظهرن رغبتهن فى رؤية بناتهن يستكملن تعليمهن ، وأبدت ٩٤٪ من الفتيات رغبتهن فى الحصول على شهادات تؤهلهن للحصول على أعمال محترمة ، وأن التعليم هو الطريق إلى التأمين الاقتصادى والاستقلال عن الرجل [٢١] . ومع ذلك تظل الاتجاهات التقليدية جاثمة على صدر الريف بصورة أساسية ، وتمثل مشكلة حقيقية أمام تطوير وضع المرأة . والأهم من كل ماسبق هو اقتناع المرأة نفسها وتقبلها للصورة التى رسمت لها والأدوار التى تحددت لها من قبل ثقافة المجتمع ، على اعتبار أن هذه أدوارها التى كلفت من أجلها وعليها أن ترضى بها . وأصبح واقع المرأة محكوما بقوالب فكرية جاهزة تستمد قوتها من غطاء تفسيرى يستند إلى الدين . وهذا مايقيد العقل عن تناول هذه القضية بالبحث والتحليل النقدى ، أى باستخدام منهج عقلى لا انفعالى أو عاطفى ، ويجعله عاجزا أمام مايؤخذ على أنه من المقدسات .

الضوابط الاقتصادية

نظريا فإن التعليم فى مصر مجانى ، ولكن عمليا فإن تكلفته الحالية لم تعد فى

متناول عدد كبير من الأسر الريفية والحضرية فى المناطق والأحياء الهامشية . وتتفاعل الجوانب الثقافية مع الاقتصادية لكى تجعل التعليم عبئا اقتصاديا يحسب عائده على كل من البنت والولد . غير أن عدم وجود الفرصة لتعليم الاثنين يحسم القضية لصالح الابن الذكر ، فهو المسئول عن الإنفاق وإعالة الأسرة والوالدين . والدليل على ذلك أن الفريق الأكبر ممن حرمن فرصة التعليم أغلبهن من أسر فقيرة، كما أن التسرب من الدراسة ظاهرة تزيد حدتها بين الفتيات من الطبقات الفقيرة[٢٢] .

وهناك علاقة ارتباط بين ارتفاع مستوى التعليم وزيادة فرص العمل . ولهذا فعندما يرتفع معدل البطالة ، ويواجه المجتمع مشاكل اقتصادية فإنه ينظر إلى تعليم البنت وعملها على أنه يزيد من تعقيد المشكلة نظرا لتزاحمها مع الرجل فى فرص العمل التى يعتبرها البعض حقا للرجل . مثل هذا المجتمع لايشجع عادة على إزالة العوائق التقليدية ضد مساهمة المرأة فى القوة العاملة . والدليل على ذلك محاولة مواجهة هذه المشكلة فى مصر عن طريق الإلحاح على دورها فى الأسرة ، وعدم تحبيذ خروجها للعمل ، بدلا من بحث المشكلة باعتبارها قصورا فى النظام الاقتصادى ونظام التشغيل .

انعكاسات الوضع التعليمى للمرأة

ينعكس واقع تعليم المرأة على فرص مشاركتها الاقتصادية والسياسية ، كما ينعكس على المجتمع بصورة مباشرة ، ويرتبط بمشكلاته ، لاسيما مشكلة السكان .

فى مجال تقسيم العمل : يعد حق التعليم - بالإضافة إلى دوره فى بناء الشخصية والقدرة على امتلاك مفاتيح المعرفة - موردا اقتصاديا واجتماعيا ، فهو الطريق إلى العمل والاستقلال الاقتصادى . وتعليم المرأة يفسح المجال أمامها للالتحاق بالقطاع الرسمى من الأنشطة الاقتصادية . ومن المسلم به أن نوعية العمل هى نتاج لعمليات التعليم والتدريب بالدرجة الأولى . ويلعب التعليم فى مصر دورا هاما فى تقسيم فرص العمل بالإضافة إلى النوع . ونظرا لظروف المرأة وخصائصها المكتسبة اجتماعيا وتاريخيا ، فإن فرص تعليمها وتدريبها - كما سبق التوضيح - أقل من الرجل . ويوضح توزيع الإناث ذوات النشاط (١٠+) بحسب الحالة التعليمية أن نسبة الأميات منهن فى تعداد ١٩٧٦ هى ٣ر٣٦٪ ، وفئة يقرأ ويكتب ٧ر٩٪ وهى فئة تعد أمية أيضا ، أى أن ٤٦٪ من إجمالى النشيطات اقتصاديا أميات ، بينما نسبة الحاصلات منهن على درجة جامعية لاتزيد على ٦ر١٣٪ . وفى تعداد ١٩٨٦ تظهر النساء العاملات فى مهن فنية وعلمية بنسبة ٥ر٢٨٪ من إجمالى العاملين فى هذا المجال ، وتنخفض النسبة إلى ٧ر١١٪ بالنسبة للمديرين والإداريين ومديرى الأعمال ، بينما ترتفع إلى ٩ر٣٣٪ بالنسبة للقائمين بالأعمال الكتابية ، مما يوضح بعد المرأة النسبى عن التواجد فى الأعمال التى تتطلب إعدادا علميا مسبقا ، وبعدها عن مواقع اتخاذ القرار . ويؤكد على ذلك أيضا دراسة أخرى توضح أن شاغلات الوظائف العليا (وكيل أول وزارة - مدير عام) لايزيد عددهن على ١٧٢ سيدة ، وعدد من يشغلن مناصب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ٥ر٢٠٪ [٢٣] ، ويعمل ٦٢٪ من المدرسات فى مدارس ابتدائية مقابل ٦ر٤٢٪ من المدرسين ، بينما تنخفض النسبة إلى ٩ر٢٩٪ فى المدارس الإعدادية والثانوية مقابل ٤ر٤٦٪ من المدرسين . ويمثل الرجال المهندسون ٨ر٩٤٪ فى

مقابل ٢ر٥٪ من النساء [٢٤] .

ونظرا لقلة فرص المرأة فى التعليم والتدريب ، مع الاحتياج الشديد لمساعدتها فى مواجهة احتياجات الأسرة ونفقات المعيشة ، فإن عددا كبيرا منهن أصبحن يعملن فى القطاع غير الرسمى فى المناطق الحضرية على وجه الخصوص ، هذا القطاع الذى لايستلزم العمل فيه استخدام تقنيات فنية عالية ، ولكنه يعتمد فى المحل الأول على توظيف الطاقات العضلية واليدوية . وكما تقول الدراسة الاستطلاعية التى أجريت فى أحد أحياء القاهرة حول خصائص ومشكلات المرأة فى القطاع غير الرسمى ، فإن ٦٦٪ من إجمالى عينة هذا البحث من العاملات فى هذا القطاع لم يسبق لهن الالتحاق بالمدرسة ، وأن ١٢٪ منهن تركن المدرسة وهن مازلن فى مرحلة التعليم الابتدائى ، و٤٪ فقط أتممن المرحلة الابتدائية . أى أن ثلاثة أرباع العينة من الأميات وشبه الأميات (٧٨٪) . كما أدى تراجع الحكومة عن تعيين خريجى المدارس والمعاهد المتوسطة إلى وجود ١٤٪ منهن من حملة الدبلوم الفنى والمتوسط ، واللاتى لم يجدن فرصة للعمل فى الحكومة أو القطاع العام [٢٥] .

ونظرا لاعتبار العمل بالنسبة للمرأة نتيجة احتياج اقتصادى فقط ، فإن شريحة كبيرة من العاملات ليس لديهن طموحات مهنية ، وربما يميل معظمهن إلى التخلى عن العمل والعودة إلى البيت إذا توفر لديهن عائده الاقتصادى . وتوضح ذلك دراسة أجريت على ١٥٠ امرأة عاملة فى مختلف الميادين ، تبين نتائج هذه الدراسة عدم وجود طموحات مهنية بين أفراد هذه العينة ، وأن أغلبهن يوافقن على أن هناك أعمالا معينة للمرأة وأعمالا أخرى للرجل ، وأن مسئوليات الأسرة تعوق طموحهن المهنى . كما تبين نتائج الدراسة أنه كلما زاد عدد الأطفال كلما قلت الطموحات المهنية لدى المرأة . غير أن العاملات فى مهن عليا مثل

المهندسات والطبيبات والكيمائيات لديهن طموح أكبر وإحساس بالاستقلال أكثر من المتهنات بالأعمال الخدمية والمكتبية ، غير أن الفئة الأولى تعانى بصورة أكبر من صراع الدور [٢٦] .

تعليم المرأة ومشكلة السكان

تؤكد الدراسات والأبحاث انعكاس مستوى المرأة الثقافى والتعليمى بصورة مباشرة على مشكلة السكان فى مصر ، حيث إن هذه العوامل تؤثر تأثيرا مباشرا على متوسط عدد أفراد الأسرة . غير أن هذا العامل يتوقف تأثيره على الظروف التى يمكن لتعليم المرأة فيها أن يحدث تغييرا فى حياتها الإنجابية . وهناك ما يشبه التأكيد على تأثير عدد سنوات الدراسة على الإنجاب . وعادة مايصحب التعليم فوق المستوى الابتدائى عوامل أخرى مثل الانفتاح على أفكار جديدة ، والتطلع نحو مستوى معيشى أعلى ، والتعرض أكثر للبيئة الحضرية ، ولفرص مهنية أوسع ، ومن ثم وجود مساحات أكبر من الاهتمامات والمسئوليات خارج البيت .

ومن الجدير بالذكر أن أغلب الدراسات أوضحت أن مستوى تعليم الزوجة له تأثير على الخصوبة أكثر من تأثير مستوى تعليم الزوج ، بعد تثبيت باقى المتغيرات أو المؤثرات . وعلى كل الأحوال فإن الاستثمار فى تعليم الإناث يظهر له تأثير أكبر فى إنقاص حجم الأسرة أكثر من ذات الاستثمار فى تعليم الذكور[٢٧] .

وتقول روث ديكسون Ruth Dixon تأكيدا لما سبق ، إنه كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة كلما أثر ذلك بصورة مباشرة على تخفيض الخصوبة ، وذلك للأسباب التالية :

١ - تأخير الزواج ، وبالتالى الإقلال من فترة التعرض لاحتمالات الإنجاب .

٢ - الرغبة فى وجود أسرة صغيرة الحجم نظرا لما يخلقه التعليم من طموحات لمستوى معيشى مرتفع ، وتطلعات جديدة نحو حياة أفضل ، ولإثارة اهتمامات المرأة واشتراكها فى أنشطة خارج البيت ، وخصوصا عملها الذى يؤدى بدوره إلى إكسابها مكانة فى المجتمع ، ويزيد من شعورها بالأمن على مستقبلها ، وتغيير سيكولوچيتها تجاه الإنجاب .

٣ - عن طريق التعرض للمعارف والاتجاهات والممارسات الناجحة التى تحبذ تنظيم النسل ، وتحقيق مستوى عال من الحوار بين الزوجين حول حجم الأسرة المرغوب فيه من جانبهما معا [٢٨] .

يضاف إلى ذلك ما للتعليم من أثر خاص فى جعل المرأة أكثر استعدادا وتقبلا للمعارف والتثقيف الذى يساعدها على مناقشة وتطوير العلاقات الأسرية ، وتحدى المعتقدات السائدة فى المجتمع والقيم التقليدية بشأن زيادة الإنجاب .

وتأتى نتائج المسح السكانى الصحى لمصر عام ١٩٩٢ لتؤكد هذه المعانى السابقة ، حيث تبين النتائج أن متوسط إنجاب المرأة التى أتمت عمرها الإنجابى (٤٠ -٤٩ سنة) يصل إلى ٦٫٤٥ طفل للمرأة الأمية ، فى مقابل ٥٫٧٣ طفل لمن التحقت بالدراسة الابتدائية وبعض سنوات المرحلة الإعدادية ، ويصل إلى ٢٫٢٩ طفل فقط لمن أنهت مرحلة التعليم الإعدادى [٢٩] .

واتفاقا مع ماسبق ، فإن تقرير لجنة الخدمات لمجلس الشورى الذى صدرعام ١٩٨٤ يحتوى على نتائج دراسة مستفيضة حول تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة . تؤكد هذه الدراسة على أن العلاقة بين تعليم المرأة وخصوبتها لاتظهر بصورة واضحة إلا لمن وصلت إلى مستوى التعليم الإعدادى ، كما تظهر بصورة أكبر كلما ارتفع مستوى التعليم عن ذلك [٣٠] .

كما تظهر نتائج المسح المصرى - سابق الذكر - أن عدد أبناء المرأة غير

العاملة بأجر نقدى ٥ر٩٨ طفل فى مقابل ٤ أطفال فقط لمن تعمل بأجر [٣١] .

وبرغم بعض الاختلافات فى النتائج فإن المسح المصرى لصحة الأم والطفل يوضح أيضا أن عدد أطفال المرأة الأمية ٧ر٤ أطفال ، وفئة تقرأ وتكتب ١ر٤ أطفال ، بينما ينخفض العدد بالنسبة للحاصلات على التعليم الإعدادى إلى ٨ر٢طفل ، وإلى ٢ر٢ طفل بالنسبة للجامعيات [٣٢] .

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن العلاقة وثيقة بين تعليم المرأة واتجاهات الإنجاب ووفيات الأطفال ، وذلك لانخفاض وفيات أطفال المرأة المتعلمة عن المرأة غير المتعلمة ، وارتباط انخفاض وفيات الأطفال من جانب آخر بمعدلات الإنجاب ، وتوضح نتائج المسح الديموجرافى الصحى - سابق الذكر - أن الأطفال المولودين لأمهات غير حاصلات على أى مستوى تعليمى معرضون للوفاة قبل نهاية السنة الأولى من العمر ، بمقدار ثلاثة أمثال الأطفال المولودين لأمهات حاصلات على مستوى التعليم الإعدادى على الأقل . كما أن الأطفال المولودين لأمهات مراهقات يتعرضون لمخاطر الوفاة قبل السنة الأولى من العمر أكثر من أطفال الأمهات اللاتى ينجبن أول طفل لهن فى مرحلة العمر ٢٠-٣٩ سنة ، وأن الأمهات الحضريات والمتعلمات لديهن اهتمام بالحصول على رعاية أثناء الحمل والولادة بصورة أكبر من الأمهات فى الريف والأمهات اللاتى ليس لديهن أى مستوى تعليمى على الإطلاق [٣٣] .

ويؤكد كالدويل Caldwell أن تعليم الأم من أكثر العوامل ذات العلاقة بصحة الطفل وتخفيض معدلات وفيات الأطفال [٣٤] .

ويؤثر تعليم المرأة أيضا على السن عند الزواج وحجم الأسرة المقبول . وتقول "روث ديكسون" أن نتائج مسوح الخصوبة التى أجريت فى ٢٨ دولة تؤكد وجود علاقة قوية بين تعليم الإناث ، وسن الزواج ، وحجم الأسرة المقبول ،

واستخدام وسائل منع الحمل فى الدول النامية . على سبيل المثال فإن المرأة التى حصلت على ٧ سنوات تعليم أو أكثر تتزوج متأخرة أربع سنوات ، وتستخدم موانع الحمل بواقع ضعفين إلى أربعة أضعاف من لم تلتحق بالمدرسة على الإطلاق [٣٥] .

وفى دراسة أخرى أجريت على نساء الريف تتضح العلاقة بين التعليم وبين التدهور الصحى للنساء ، حيث تبين أن نسبة كبيرة من النساء الريفيات تعانى من متاعب صحية وخيمة ، وأن الثقافة السائدة تشجع المرأة على تجاهل صحتها وحقها فى العلاج ، بل وتنكر حقها حتى فى الإعلان عن آلامها ومعاناتها ، فى مقابل الاهتمام الكامل بصحة باقى أعضاء الأسرة . ويتم تجاهل صحة المرأة الريفية من جانبها ومن جانب المحيطين بها . وترجع أسباب هذه المعاناة بصورة أساسية إلى نقص الوعى الصحى وعدم إتاحة الفرص أمامها عبر قنوات رسمية أو غير رسمية لوجود هذا الوعى [٣٦] .

وأخيرا فإن التعليم يساعد المرأة على ممارسة حقوقها السياسية . وبرغم النص فى القانون على المساواة بين المرأة والرجل فى مباشرة هذه الحقوق، فإن سلبية المرأة وجهلها أدى إلى ضعف وهزال تواجدها فى هذا المجال ، أو العزوف عن المشاركة كلية ، لاسيما المرأة الأمية وذات المستوى الاقتصادى المنخفض[٣٧] .

لعل هذه الورقة تكون قد أبرزت واقع تعليم المرأة وانعكاسه على المجتمع والأسرة . ولعلها أبرزت انتهاكات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، حيث يشهد الواقع ارتفاع أمية المرأة ، وانخفاض مستوياتها التعليمية ، وانخفاض مساهمتها فى النشاط الاقتصادى أو تركزها فى أدنى السلم المهنى ، ومساهمتها الإنتاجية المعوقة بسبب ضعف إمكانياتها ونقص تدريبها ، وبسبب صراع الدور والتيارات الهجومية المفشلة والظروف الاجتماعية المعاكسة .

إن أهم محاور التنمية هى التنمية البشرية ، لأن الإنسان هو وسيلتها من جانب ، ولأنه غايتها من جانب آخر . وكلما عانى المجتمع قصورا فى الموارد الطبيعية أو فى رءوس الأموال كلما زادت أهمية العنصر البشرى . وتعد أهمية المرأة فى هذا الإطار عنصرا حيويا ورئيسيا فى تنمية الموارد البشرية ومقياسا لنمو المجتمع وتطوره .

وإذا كان المفروض أن يشترك الإنسان المصرى (رجلا وامرأة) فى تنمية المجتمع وتطوره ، فمن الضرورى ، لكى تشارك المرأة ، أن تسترد أولا إنسانيتها ، وأن تمتلك الإمكانيات التى كفلها لها القانون ، فتمارس حقها فى التعليم والعمل ، وتجد طريقها للمشاركة فى الحياة العامة والسياسية .

جدول رقم (١)

التوزيع النسبى لعدد الطلبة والطالبات فى المرحلة الابتدائية *

السنة	ذكور	إناث	جملة
٥٤/٥٣	٦٢٫٣	٣٧٫٧	١٠٠
٦٤/٦٣	٦١٫٣	٣٨٫٧	١٠٠
٧٤/٧٣	٦١٫٨	٣٨٫٢	١٠٠
٧٩/٧٨	٦٠٫٤	٣٩٫٦	١٠٠
٨٤/٨٣**	٥٧٫٩	٤٢٫١	١٠٠
٨٧/٨٦***	٥٧٫٥	٤٢٫٥	١٠٠
٨٩/٨٨****	٥٦٫٨	٤٤٫٢	١٠٠

* المصدر : المركز القومى للبحوث التربوية ، المرأة والتعليم فى جمهورية مصر العربية ، مايو ١٩٨٠ ، ص٢٤ .

** وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى .

*** CAPMAS, UNICEF, The Situation of Women in Egypt, 1992, p.11.

**** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى . ١٩٩٠ ، يونية ١٩٩٠ ، ص١٩٣ .

جدول رقم (٢)

نسب التلاميذ الذين اتموا المرحلة الابتدائية

فى ستة افواج *

الأفـــواج	عـدد التلاميـذ فى السنة الأولى	نسبـة مـن استمـروا حتى السنة السادسة			نسبـة من اجتاز الامتحـان ممن دخلوا فى السنة الأولى		
		ذ	أ	ج	ذ	أ	ج
٦٦ – ٦٧/ ٧١ – ٧٢	٦٢٥٦٥٥	٦٤،٥	٥٠،٣	٥٨،٧	٤٠،٦	٣٠،٧	٣٦،٤
٦٧ – ٦٨/ ٧٢ – ٧٣	٦٣٩٢٣٦	٦٥،٢	٥٢،٢	٦٠،٢	٤١،٣	٣٢،٣	٣٧،٩
٦٨ – ٦٩/ ٧٣ – ٧٤	٦٧٩٤٢٥	٦٤،٨	٥٤،٦	٦٠،٧	٤٢،١	٣٣،٨	٣٨،٨
٦٩ – ٧٠ / ٧٤ – ٧٥	٧١٩٦٩٥	٦٥،٦	٦٦،٢	٦١،٩	٤٧،٩	٤١،ـ	٤٥،٢
٧٠ – ٧١/ ٧٥ – ٧٦	٧٤٢٨٨٧	٦٥،٤	٥٧،٤	٦٢،٦	٤٤،٢	٣٩،١	٤١،٩
٧١ – ٧٢/ ٧٦ – ٧٧	٧٢٢١٩٣	٦٥،٤	٦٩،٢	٦٣،ـ	٤٦،٤	٤٢،ـ	٤٤،٧

* Abdel Aziz El-Koussy, University Education, The Labor Market in the A.R.E., Pergamon Press, 1982, p. 207.

جدول رقم (٣)

تطور نسب البنات إلى البنين فى مراحل التعليم

الابتدائى والإعدادى والثانوى العام *

العام الدراسى	الابتدائى	الإعدادى	الثانوى العام
١٩٥٤/٥٣	٣٧،٧	٢٠،٦	١٤،ـ
١٩٦٤/٦٣	٣٨،٧	٢٨،٤	٢٧،٨
١٩٧٤/٧٣	٣٨،٢	٣٣،٩	٣٢،٨
١٩٨٤/٨٣	٤٢،١	٣٩،٤	٣٦،٩
١٩٨٧/٨٦	٤٣،٩	٤١،ـ	٣٩،٨
١٩٨٨/٨٧	٤٤،٢	٤١،٧	٤٠،٢
١٩٨٩/٨٨	٤٤،٥	٤٢،٥	٤٠،٩

* السنوات ١٩٥٣ – ١٩٧٤ محسوبة من : المركز القومى للبحوث التربوية ، المرأة والتعليم فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٥ .
والسنوات من ٨٣ – ١٩٨٩ محسوبة من : الكتاب الإحصائى السنوى ، ١٩٩٠ ، ص ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩٤ .

جدول رقم (٤)

تطور نسب الطالبات إلى الطلبة فى الكليات النظرية والعملية (١٩٥٢/٥١ إلى ١٩٨٩/٨٨) *

السنـــــة	كليات نظرية	كليات عملية	جملـة
١٩٥٢/٥١**	٨ر٣	٦ر٥	٧ر٥
١٩٨٤/٨٣	٣٣ر٢	٢٦ر٨	
١٩٨٥/٨٤	٣٣ر٥	٢٧ر٨	
١٩٨٦/٨٥	٣٣ر٦	٢٩ر٥	
١٩٨٧/٨٦	٣٤ر٤	٣٠ر٣	
١٩٨٨/٨٧	٣٤ر٥	٣٠ر٨	
١٩٨٩/٨٨	٣٤ر٧	٣١ر-	٣٣ر٨

* الكتاب الإحصائى السنوى . ١٩٩٠ ، ص ٢١٠ ، ٢٢٠ .

** المركز القومى للبحوث التربوية . المرأة والتعليم فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٠ ، ص ٧٦ .

المراجـــع

١ – محمد عمارة ، الأعمال الكاملة لعلى مبارك ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، المجلد الأول ، ١٩٧٩ ، ص١٩٢ .

٢ – Ruth Dixon, Population Policy, Women's Rights, USA Praeger Publishers, U.S.A., 1993, p. 120.

٣ – حامد عمار ، التنمية البشرية فى الوطن العربى ، القاهرة ، سيناء للنشر ، ١٩٩٢ ، ص١٤٣ ، ١٤٤ .

٤ – محمد عمارة ، مصدر سابق ، ص ٢٧٧ – ٢٨١ .

٥ – المرجع نفسه .

٦ – المركز القومى للبحوث التربوية ، المرأة والتعليم فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٠ ، ص ٤٩ .

٧ – نادية رمسيس ، المرأة المصرية ، الوضع الحالى وآفاق المستقبل ، ضمن مجموعة أوراق تم التكليف بها من جانب أمانة المجلس القومى للطفولة والأمومة ، ١٩٩٤ ، ص ٧ .

٨ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والمشروع المصرى للنهوض بالطفولة – جامعة الدول العربية ، المسح المصرى لصحة الأم والطفل (البيانات الأولية) ، ١٩٩١ ، ص٣ .

٩ – المجلس القومى للسكان ، ومعهد تطوير الموارد (وستنجهاوس) ، المسح الديموجرافى الصحى لمصر ، ١٩٩٢ ، ص١٩ .

١٠– نادية رمسيس ، مصدر سابق ، ص ٧.

١١– CAPMAS & UNICEF, The Situation of Women in Egypt, 1992, p.11.

١٢– Abdel Aziz El-Kousy, University Education & The Labour Market, Pergamon Press, 1982, p. 207.

١٣– CAPMAS, Demographic Analysis of 1986 Census Data, p. 290.

١٤– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، ١٩٩٠ ، ص١٩٣ .

١٥– Egypt National Population Council, Egypt National Report on Population, 1993 (Preliminary Report).

١٦– حسن الفقى ، التاريخ الثقافى للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة فى القرن التاسع عشر والعشرين ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ ، ص ١٤٢ ، ١٤٣.

١٧– المركز القومى للبحوث التربوية ، المرأة والتعليم فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٠ ، ص ٧٦ .

١٨– الهيئة العامة للاستعلامات ، دور المرأة فى مجال الرعاية الصحية ، ١٩٨٥ ، ص ٧ و ٨ .

١٩– المرجع السابق ، ص ٩ .

٢٠– نادية حليم ، الاحتياجات الاجتماعية للمرأة ، تقرير بحث أوضاع المرأة المصرية واحتياجاتها ، اللجنة القومية للمرأة ، ١٩٨٢ ، صص ١٢ – ٢١ .

– نادية حليم ، قضايا المرأة ، أعمال ندوة التنمية البشرية والمشكلات الاجتماعية ، لجنة العدالة والسلام ، ١١ . ١٢/٢/١٩٩٣ ، تحت النشر .

٢١– CAPMAS & UNICEF, op. cit.,pp. 10-11.

٢٢– CAPMAS & UNICEF, op. cit.,p.13.

٢٣– سناء المصرى ، خلف الحجاب ، القاهرة ، سينا للنشر ، ١٩٩٢ .

٢٤– محيا زيتون ، نحو أساس موضوعى لتقويم دور المرأة ، بحث مقدم إلى جمعية تضامن المرأة العربية ، بدون سنة نشر .

٢٥– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، دراسة استطلاعية حول خصائص ومشكلات المرأة فى القطاع غير الرسمى فى حى شعبى بمدينة القاهرة ، سلسلة دراسات عن المرأة العربية والتنمية ، ١٩٨٨ ، ص ص ٤٥ – ٤٩ .

٢٦ – Zakarya, Hoda Abdel Moneim, Professioal Mobility of Egyptian Women in the Urban Community, M.A. thesis, Cairo University, 1977.

٢٧ - Caldwell , Routs to Low Mortality in Poor Countries, Population and Development Review, 1986, V. 12, No. 2, pp. 171-220 .

٢٨ - Dixon, op. cit., 122.

٢٩ - National Population Council, Demographic and Health Survey, (DHS) 1992, November 1993, p. 33.

٣٠ - تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى ، تنمية المرأة كمدخل للتنمية الشاملة ، ١٩٨٤ ، ص ٨ .

٣١ - DHS 1992, p. 33.

٣٢ - المسح الديموجرافى الصحى لمصر ، مصدر سابق ، ص ٨ .

٣٣ - Egypt National Population Council, Demographic and Health Survey, 1988, pp. 14-15.

٣٤ - Caldwell, op.cit., pp.171-220.

٣٥ - Dixon , op. cit., p. 122.

٣٦ - Hind Khattab, The Silent Endurance, UNICEF & the Population Council, Egypt, 1992, p. 53.

٣٧ - منى نوالفقار ، تحليل وضع المرأة المصرية فى ضوء الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، ورقة غير منشورة ، ص ٤ ، ٥ .

Abstract

EDUCATIONAL STATUS OF EGYPTIAN WOMEN

Nadia Halim

The paper deals with the situation of woman's education and its reaction. The paper starts with the aim of education as a key of knowledge, a process of enabling the person to change the frame of thinking, ways of behaviour and interactions with the society.

In a historical review, the paper presents the history of woman's education, percentage of illeteracy, percentage of woman in the educational stages, the cultural and economical constraints which control the presence of woman in all educational stages.

The paper also discusses the impact of woman's education on her participation in economics and politics, and the relation of all these with population problems.

تطبيق أسلوب تحليل الانحدار المتعدد
فى استطلاع رأى الجمهور فى الأحزاب والممارسة الحزبية

ماجد جورج *   رمسيس صادق **

يعتبر أسلوب تحليل الانحدار المتعدد من أهم الأساليب الإحصائية التى يمكن من خلالها دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على أحد المتغيرات التابعة . ومن ثم فقد تم تطبيق أحد أساليب الانحدار المتعدد وهو أسلوب Logistic Regression على البيانات الخاصة باستطلاع رأى الجمهور فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، وذلك للوصول إلى أهم المتغيرات التى تؤثر فى مشاركة الفرد فى العملية الانتخابية بالإضافة إلى بناء نموذج إحصائى يمكن من تقدير احتمالية مشاركة الفرد فى العملية الانتخابية .

مقدمة

تعتبر استطلاعات الرأى العام من أهم الدراسات التى تعبر عن رأى الجمهور العام أو النخبة فى القضايا المختلفة . وقد قام قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالعديد من الاستطلاعات التى تناولت مختلف القضايا بالنسبة للمجتمع المصرى . ويعتبر استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية من أهم تلك الاستطلاعات والتى تناولت موضوع الممارسة الحزبية ، سواء بالنسبة لعينة من النخبة [1] أو بالنسبة للجمهور العام[2].

* خبير بقسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

** مدرس بقسم الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٤ .

وستعتمد هذه الورقة على البيانات الخاصة باستطلاع رأى المواطن (الجمهور العام) فى الأحزاب والممارسة الحزبية .

وبشكل عام ، فإن معظم استطلاعات الرأى العام تعتمد على إظهار مؤشرات عامة تعكس الاتجاهات المختلفة للعينة تجاه القضية محل الدراسة وذلك من خلال الإحصاءات الوصفية . وهذا ما دفع الباحثين إلى محاولة استخدام أحد الأساليب الإحصائية التحليلية (أسلوب تحليل الانحدار المتعدد) لمعالجة بيانات الاستطلاع من خلال بناء نموذج إحصائى يتفق وطبيعة البيانات المتاحة بغرض اختبار فرضيات معينة تؤدى إلى نتائج أكثر دلالة (٣) .

محتويات الدراسة

تشتمل الدراسة على وصف لعينة البحث والمتغيرات المستخدمة ، بالإضافة إلى عرض أهداف البحث الرئيسية وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد المستخدم ، بينما تعرض النتائج التى تم التوصل إليها فى الجزء الأخير من الدراسة .

بالنسبة لعينة البحث ، فقد تم اختيارها بحيث تكون ممثلة للمجتمع محل الدراسة (الجمهور العام) . وقد اعتمدت عينة الدراسة على العينة الأم التى قام بإعدادها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والتى تم تحديثها فى عام ١٩٨٩ ، وقد بلغ إجمالى حجم العينة ١٣٧٨ مفردة (٤) . أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة ، فقد روعى فى اختيارها أن تمثل الأسئلة التى تم الإجابة عليها من جميع مفردات العينة ، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للمبحوث . وقد تم معالجة المتغيرات الخاصة بعضوية مجالس الشعب والشورى والأحزاب والمجالس النقابية والمحلية ، كمتغير واحد يعبر عن إما أن يكون الفرد عضوا بأحد المجالس النيابية أم لا ، وذلك لقلة عدد الأفراد الأعضاء فى كل مجلس على حدة .

ومن ثم فإن جميع متغيرات الدراسة يمكن عرضها كما يلى :

١ - محل الإقامة (حضر/ ريف)	[UR]
٢ - الرأى فى إهتمام الناس بالسياسة (س١) .	[Q 1]
٣ - المعرفة بوجود أحزاب فى البلد (س٣) .	[Q 3]
٤ - امتلاك بطاقة انتخابية (س٢٢) .	[Q 22]
٥ - المشاركة فى الانتخابات السابقة بالتصويت (س٢٥) .	[Q 25]
٦ - الترشيح فى انتخابات سابقة (س٢٧)	[Q 27]
٧ - الرأى فى جدوى المشاركة فى الانتخابات (س٢٩)	[Q 29]
٨ - الرأى فى تعبير أعضاء مجلس الشعب عن مشاكل الناس (س٣٠)	[Q 30]
٩ - الرأى فى مساهمة أعضاء مجلس الشعب فى حل مشاكل الناس (س٣١)	[Q 31]
١٠- الرأى فى الموافقة على نسبة العمال والفلاحين (س٣٣)	[Q 33]
١١- الرأى فى إمكانية وصول أحزاب المعارضة إلى الحكم (س٣٦)	[Q 36]
١٢- الرأى فى مقاطعة أحزاب المعارضة للانتخابات (س٣٨)	[Q 38]
١٣- المعرفة بمجلس الشورى (س٤٠)	[Q 40]
١٤- النوع	[SEX]
١٥- السن	[AGE]
١٦- المهنة	[OCCUP]
١٧- الديانة	[RELIG]
١٨- المؤهل التعليمى	[EDUC]
١٩- الحالة الاجتماعية	[SOCIAL]
٢٠- العضوية بالمجالس النيابية	[MEMBER]

وبناء على هذه المتغيرات ، فقد اعتبر المتغير التابع والذى يمثل محور الاهتمام الرئيسى فى هذه الدراسة - هو المتغير الخاص بالمشاركة فى العملية الانتخابية ، وهو ما يمثله سؤال (٢٥) . أما بالنسبة لباقى المتغيرات ، فقد أعتبرت متغيرات مستقلة . وبشكل عام فقد بلغ إجمالى عدد المشاركين فى العملية الانتخابية ٤٦٢ مفردة بنسبة ٣٣٫٥٪ من إجمالى العينة ، بينما بلغ عدد غير

المشاركين ٩١٦ مفردة بنسبة ٥ر٦٦٪ [٥] .

ومن ثم فقد تمثلت أهداف البحث الرئيسية فيما يلى :-

١ - الوصول إلى مجموعة من المتغيرات (من بين المتغيرات المستقلة) التى يمكن أن يعزى إليها الفضل الأساسى فى مشاركة الفرد فى العملية الانتخابية .

٢ - بناء نموذج إحصائى يتمثل فى دالة رياضية فى المتغيرات المستقلة المختارة يمكن استخدامها فى التنبؤ باحتمالية مشاركة الفرد (ذو خصائص محددة) فى العملية الانتخابية .

وبناء على الأهداف السابقة ونظراً لنوعية المتغير التابع ، فقد أختير أسلوب Logistic Regression كأفضل أسلوب من أساليب تحليل الانحدار المتعدد لتقدير احتمال مشاركة أو عدم مشاركة أى فرد فى العملية الانتخابية ، حيث أن هذا الأسلوب يعتبر الأسلوب الأمثل للانحدار فى حالة ما يكون المتغير التابع متغيرا ثنائيا Dichotomy ويعتبر السبب الرئيسى فى ذلك هو ما تتطلبة نماذج الانحدار فى حالة المتغير التابع الثنائى من فروض ، تتمثل فيما يلى[٦] :

١ - أن تكون حدود التوقع الشرطى للمتغير التابع والمستنتج من معادلة الانحدار ما بين (صفر ، ١) .

٢ - التوزيع الإحصائى للأخطاء هو توزيع الحدين Binomial Distribution وليس التوزيع المعتاد Normal Distribution .

وقد طبق هذا الأسلوب للانحدار فى دراسة خاصة بأحد استطلاعات الرأى العام المتعلقة بانتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٨٤ [٧] .

واستخدام أسلوب Logistic Regression فى هذه الدراسة يهدف إلى محاولة الوصول إلى أفضل مجموعة من المتغيرات المستقلة ذات التأثير الدال على المتغير التابع .

نتائج الدراسة

تم تحليل البيانات باستخدام حزم برامج (SPSS (Release 4.1 وذلك على نظام تشغيل VAX/VMS . وقد اعتمد التحليل على استخدام نموذج Logistic Regression كنموذج انحدار متعدد يمكننا من الحصول على دالة رياضية فى المتغيرات محل الدراسة . ويمكن من خلال هذه الدالة تقدير احتمال مشاركة فرد ما فى العملية الانتخابية بناء على القراءات الخاصة به فى المتغيرات الممثلة فى الدالة الرياضية المستنتجة . وهناك العديد من الطرق لاختيار مجموعة جزئية من المتغيرات المستقلة Variable Selection . وقد تم استخدام طريقة Forward Stepwise Selection فى الدراسة الحالية لاختيار أهم مجموعة من المتغيرات المستقلة التى تؤثر فى مشاركة الفرد فى العملية الانتخابية . كما تم استخدام Liklihood Ratio Statistic عند استبعاد المتغيرات غير المعنوية إحصائيا فى بناء النموذج(٨) .

ومن أهم نتائج التحليل أنه من بين المتغيرات المستقلة التى تم استخدامها فى التحليل فإن أهم مجموعة جزئية تعطى أفضل نتائج بدلالة معدل التوصيف الصحيح تتكون من سبعة متغيرات فقط هى : محل الإقامة [UR] – امتلاك بطاقة انتخابية * [Q 22] – الترشيح فى انتخابات سابقة [Q 27] – الرأى فى جدوى المشاركة فى الانتخابات [Q 29] – العمر [AGE] – المهنة [OCCUP] – الحالة الاجتماعية [SOCIAL] .

* أوضحت بيانات الدراسة أن ٢٦٪ من إجمالى المشاركين فى العملية الانتخابية ليس لديهم بطاقة انتخابية حيث أن المشاركة فى العملية الانتخابية قد تتم من خلال بدائل للبطاقة الانتخابية (كالبطاقة الشخصية) .

ويوضح جدول (١) نتائج التوصيف باستخدام Logistic Regression وذلك بناء على المجموعة الجزئية الأهم والمكونة من المتغيرات السبعة المستقلة التى تم اختيارها .

جدول رقم (١)

معدلات التوصيف باستخدام المجموعة الجزئية

المختارة من المتغيرات المستقلة

المتوقع / المشاهد	يشارك	لا يشارك	المجموع	نسبة التوصيف الصحيح
يشـارك	٣٥٩	٩٩	٤٥٨	٧٨٫٣٨٪
لا يشـارك	٣٦	٨٦٢	٨٩٨	٩٥٫٩٩٪
العام				٩٠٫٠٤٪

ويلاحظ من الجدول السابق أن العينة تحتوى على ٤٥٨ * فردا قد مارسوا حقهم الانتخابى وباستخدام المتغيرات السبعة المختارة من خلال التحليل ويلاحظ أن ٣٥٩ فردا منهم – بنسبة ٧٨٫٣٨٪ – قد تم توصيفهم توصيفا صحيحا (أى مشاركون فى العملية الانتخابية) ، بينما تم توصيف ٩٩ فردا منهم توصيفا غير صحيح (أى غير مشاركين فى العملية الانتخابية) . كذلك يوضح الجدول أن هناك ٨٩٨ * فردا من أفراد العينة لم يشاركوا فى العملية الانتخابية ، بينما أدى النموذج المستخدم أى توصيف ٨٦٢ فردا منهم – بنسبة ٩٥٫٩٩٪ – توصيفا صحيحا (أى غير مشاركين فى العملية الانتخابية) ، بينما تم توصيف ٣٦ فردا منهم توصيفا غير صحيح (أى مشاركون فى العملية الانتخابية) .

* يلاحظ أن العدد الفعلى للمشاركين ٤٦٢ فردا ، وغير المشاركين ٩١٦ فردا ، بينما بلغ العدد الذى تم تحليلة بالنسبة للمشاركين ٤٥٨ فردا وغير المشاركين ٨٩٨ فردا ويرجع ذلك إلى استبعاد الحالات التى تحتوى على أى بيانات غير مبينة بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة .

وبوجه عام فإن معدل التوصيف الصحيح قد بلغ ٩٠ر٠٤٪ ، وهى نسبة مرتفعة يمكن الاعتداد بها كمقياس يدل على ملائمة النموذج المستنتج للبيانات موضع البحث . وسوف نعرض فيما بعد جودة التوفيق الخاصة بالنموذج المستنتج .

ويوضح جدول رقم (٢) النتائج النهائية للمتغيرات المختارة بأسلوب Logistic Regression .

جدول رقم (٢)

النتائج النهائية للمتغيرات المختارة بأسلوب Logistic Regression

المتغير	معامل الانحدار (B)	الخطأ المعيارى	إحصاء Wald	درجات الحرية	مستوى المعنوية	معامل الارتباط الجزئى (R)	EXP (B)
UR	-١ر٢٢٢٥	ر٢١٩٢	٣١ر٦٢٠٧	١	ر٠٠٠٠	-ر١٣٠٧	٠ر٢٩١٦
Q 22	٣ر٩٠٧٦	ر٢٤٨٠	٢٤٨ر٣٢٢٥	١	ر٠٠٠٠	ر٣٧٦٩	٤٩ر٧٨٠٣
Q 27	٢ر٧٣٦٣	ر٤٤٠٦	٣٨ر٥٧٦٥	١	ر٠٠٠٠	ر١٤٥٢	١٥ر٤٢٩٥
Q 29			٤٢ر٣٣٧١	٢	ر٠٠٠٠	ر١٤٨٧	
Q 29 (1)	-ر٨٦٨٧	ر١٣٤١				-ر١٥١٨	٠ر٤١٩٥
Q 29 (2)	ر٤٢٥٠	ر١٧٧٢				ر٠٤٦٥	١ر٥٢٩٦
AGE	-ر٠١٨٤	ر٠٠٨٦	٤ر٥٥٢٦	١	ر٠٣٢٩	-ر٠٣٨٤	٠ر٩٨١٨
OCCUP			٢٨ر٢٤١٩	٥	ر٠٠٠٠	ر١٠٢٦	
OCCUP (1)	١ر١٣٩٩	ر٢٥٥٢				ر١٠١٨	٣ر١٢٦٥
OCCUP (2)	-ر١٢٦١	ر٣٧٦٣				ر٠٠٠٠	ر٨٨١٥
OCCUP (3)	-ر٣١٠٦	ر٢٧٦٥				ر٠٠٠٠	ر٧٣٣٠
OCCUP (4)	-ر٢٥٢٥	ر٢٢٢٦				ر٠٠٠٠	ر٧٧٦٨
OCCUP (5)	-ر٣١٠٠	ر٦٢٥٤				ر٠٠٠٠	ر٧٣٣٥
SOCIAL			٨ر١٦٨٣	٣	ر٠٤٢٧	ر٠٣٥٤	
SOCIAL (1)	ر٥٧٤١	ر٤٢٢٦				ر٠٠٠٠	١ر٧٧٥٦
SOCIAL (2)	-ر١٠٢٧	ر٣٦٨٦				ر٠٠٠٠	ر٩٠٢٤
SOCIAL (3)	-١ر٢١٢٢	ر٩٧٧٠				ر٠٠٠٠	٠ر٢٩٧٥
Constant (ثابت الانحدار)	-٨ر٨١٤١	١ر١١٩٥	٦١ر٩٨٩١	١	ر٠٠٠٠		

ويلاحظ من الجدول السابق ، أن العمود الأول (من اليسار) يوضح المتغيرات التى تم اختيارها للنموذج ، وهى عبارة عن ثلاثة متغيرات ثنائية (UR, Q 22 ,Q 27) ومتغير متصل (AGE) ، وثلاثة متغيرات يحتوى كل منها على أكثر من مجموعتين ، المتغير الأول (Q 29) والذى يعبر عن الرأى فى جدوى الانتخابات (١ – نعم ، ٢ – لا ، ٣ – لا أعرف) ، والمتغير الثانى (OCCUP) والذى يمثل المهنة (١ – ربة بيت ، ٢ – طالب ، ٣ – لا يعمل ، ٤ – مهن عليا ، ٥ – تاجر ، ٦ – عامل) . أما المتغير الثالث فهو (SOCIAL) والذى يعبر عن الحالة الاجتماعية (١ – أعزب ، ٢ – متزوج ، ٣ – مطلق ، ٤ – أرمل) . ويأتى فى آخر القائمة (Constant) والذى يعبر عن ثابت الانحدار .

أما العمود الثانى بالجدول فيعطى قيم معاملات الانحدار (B) بالإضافة إلى قيمة ثابت الانحدار ، بينما يعطى العمود الثالث تقديرات الخطأ المعيارى لمعاملات الانحدار. أما بالنسبة للعمودين الرابع والخامس فيعطيان إحصاء Wald لاختبار معنوية معامل الانحدار لكل متغير على حدة ودرجات الحرية المناظرة على التوالى (درجات الحرية لمتغير هى عدد المجموعات التى يتكون منها المتغير مطروحا منه واحد) . أما العمود السادس فيمثل مستوى المعنوية المناظر لإحصاء Wald المعطى فى العمود الرابع . وقد تم الاعتماد على إحصاء Wald كمقياس لمعنوية معامل الانحدار بالنسبة لكل متغير وذلك لصغر القيم المطلقة لمعاملات الانحدار ، ومن ثم قيم الأخطاء المعيارية المناظرة لها ، حيث إن إحصاء Wald لا يجوز الاعتماد عليه فى حالة القيم المطلقة الكبير لمعاملات الانحدار [٩] . ويلاحظ من الجدول أن مستوى المعنوية لكل متغير أقل من مستوى المعنوية المستخدم وهو ٠٥ر٠ أما العمود السابع فيعطى معامل الارتباط الجزئى (R) بين المتغير المستقل والمتغير التابع (بعد استبعاد أثر المتغيرات المستقلة الأخرى) فالقيمة الموجبة تعنى

أنه كلما زادت قيمة المتغير كلما زادت إمكانية حدوث الحدث (والمتمثل فى عدم المشاركة فى الانتخابات)* ، والعكس صحيح بالنسبة للقيم السالبة ، ويلاحظ من النتائج أن المتغيرات [UR, Q 29 (1), AGE] هى فقط المتغيرات ذات معامل الارتباط الجزئى السالب . أما العمود الأخير فيعطى القيمة الحسابية EXP (B) لكل متغير على حدة .

والجدير بالذكر ، أن ترميز المتغيرات النوعية Nominal Variables والتى تحتوى على أكثر من مجموعتين قد تم باستخدام عدد من المتغيرات الثنائية = (عدد المجموعات -١) . وكل متغير من المتغيرات الثنائية يأخذ القيمة (١) فى حالة ما إذا كانت قيمة المتغير الأصلى تتطابق معه وصفر خلاف ذلك . أما المجموعة الأخيرة فتأخذ القيمة (-١) فى كل المتغيرات الثنائية المستخدمة فى الترميز . فعلى سبيل المثال فإن المتغير SOCIAL قد تم ترميزه باستخدام ثلاثة متغيرات ثنائية (١) ، (٢) ، (٣) .

		(١)	(٢)	(٣)
SOCIAL :	SOCIAL (1)	١	صفر	صفر
	SOCIAL (2)	صفر	١	صفر
	SOCIAL (3)	صفر	صفر	١
	SOCIAL (4)	-١	-١	-١

* تم اعتبار الحدث الرئيسى هو عدم المشاركة فى الانتخابات وذلك خلال التحليل على الحاسب الآلى (تمشياً مع نظام الترميز الخاص ببيانات الدراسة) ومن ثم فقد تم تعديل الدوال الخاصة بحساب احتمالية المشاركة واحتمالية عدم المشاركة فى الانتخابات .

وفى النهاية نصل إلى معادلة الانحدار باستخدام Logistic Regression والتى يمكن التعبير عنها كما يلى [١٠] :-

احتمال المشاركة فى الانتخابات = $\frac{e^{-z}}{1+e^{-z}}$

ومن ثم يكون احتمال عدم المشاركة فى الانتخابات = $\frac{1}{1+e^{-z}}$

حيث Z يمكن وضعها بحسب قيم المعاملات الناتجة كما يلى :-

Z = − ٨٫٨١٤١ − ١٫٢٣٢٥ [UR] + ٣٫٩٠٧٦ [Q 22] + ٢٫٧٣٦٣ [Q 27]
− ٫٨٦٨٧ [Q 29 (1)] + ٫٤٢٥ [Q 29 (2)] − ٫٠١٨٤ [AGE]
+ ١٫١٣٩٩ [OCCUP (1)] − ٫١٢٦١ [OCCUP (2)] − ٫٣١٠٦ [OCCUP (3)]
− ٫٢٥٢٥ [OCCUP (4)] − ٫٣١ [OCCUP (5)] + ٫٥٧٤١ [SOCIAL (1)]
− ٫١٠٢٧ [SOCIAL (2)] − ١٫٢١٢٢ [SOCIAL (3)]

فعلى سبيل المثال ، إذا كان هناك شخص ما يعيش فى الريف [UR = ٢] ويمتلك بطاقة انتخابية [Q 22 = ١] ولم يرشح نفسه فى انتخابات سابقة [Q 27 = ٢] ولا يعرف جدوى المشاركة فى الانتخابات [Q29 = ٣] وعمره ٣٥ سنة [AGE = ٣٥] ويعمل بالتجارة [OCCUP (5) = ١] ومتزوج [SOCIAL (2) = ١] ، فإن قيمة Z الخاصة به تكون كما يلى :

Z = − ٨٫٨١٤١ − ١٫٢٣٢٥ (٢) + ٣٫٩٠٧٦ (١) + ٢٫٧٣٦٣ (٢)
(١) ٫١٠٢٧ − (١) ٫٣١ − (٣٥) ٫٠١٨٤ − (−١) ٫٤٢٥ + (−١) ٫٨٦٨٧ −
Z = − ٢٫٥١١٩

وبالتالى يكون احتمال مشاركته فى الانتخابات كما يلى :

احتمال المشاركة = $\frac{e^{٢٫٥١١٩}}{1+e^{٢٫٥١١٩}}$ = ٫٩٢

أما إذا كان هذا الشخص من سكان الحضر فإن احتمال مشاركته فى الانتخابات سوف تنخفض أى ٧٨ر . وبشكل عام ، فإن جودة التوفيق الخاصة بالنموذج المستنتج تتمثل فى اختبار 2 Log Liklihood – والذى يتبع توزيع كا^٢ ، وقد بلغت قيمته ٧٥٨ر٥ بدرجات حرية ١٣٤١ وهو ما يدل على أنه لا يوجد فرق معنوى بين النموذج المستنتج والنموذج النظرى الأمثل Perfect Model .

الخلاصة

يلاحظ من نتائج الدراسة أنه من بين المتغيرات المستقلة (١٩ متغيرا) تم استخلاص ٧ متغيرات ذات الدلالة من حيث تأثيرها على احتمالية مشاركة الفرد فى العملية الانتخابية . ومن هذه المتغيرات يوجد ٤ متغيرات تعتبر من المتغيرات الأساسية وهى محل الإقامة ، العمر ، المهنة ، الحالة الاجتماعية . وهذا يعكس أهمية المتغيرات الأساسية للفرد فى تحديد مشاركته ، أو عدم مشاركته فى العملية الانتخابية .

وفى النهاية ، فإن الدراسة أوضحت أهمية استخدام أسلوب Logistic Regression كأحد أساليب تحليل الانحدار المتعدد فى مجال بحوث وقياسات الرأى العام ، وذلك بغرض الوصول إلى نتائج ذات دلالة فى توصيف متغيرات الدراسة .

المراجـع

١ - قنديل ، أماني ، استطلاع رأى المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية ، التقرير الأول ، استطلاع رأى عينة من النخبة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٢ - العامرى ، سلوى ، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، التقرير الثانى ، استطلاع رأى عينة من الجمهور العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٣ - Neter, J., Wasserman, W. and Kutner, M., Applied Linear Statistical Models, Second Edition, RICHARD D. IRWIN, INC., 1985.

٤ - العامرى ، مرجع سابق ، ص ص ١ - ٨ .

٥ - مرجع سابق ، ص ٦٤ .

٦ - Hosmer, D. and Lemeshow, S., Applied Logistic Regression, JOHN WILEY & SONS, INC., 1989.

٧ - Schlichting, K. C., Democratic Incumbents and the 1984 Presidential Election: A Case Study, Public Opinion Quarterly, Vol. 53, No. 1, 1989, pp. 83-97.

٨ - Norusis, M. J., SPSS Advanced Statistics User's Guide, SPSS, INC., 1990.

٩ - Ibid., p. 48.

١٠ - Ibid., pp. 45-46.

Abstract

APPLYING MULTIVARIATE REGRESSION
ANALYSIS TO THE PUBLIC OPINION TOWARDS
POLITICAL PARTIES AND THEIR PRACTICES

Maged G. Iskander Ramses F. Sadek

The multivariate regression analysis is considered one of the most important techniques for studying the effect of a set of independent variables on a dependent variable. Therefore, the Logistic Regression technique was applied to the data of the public opinion towards political parties and their practices. The main target of this paper is to select the most important variables that affect the participation of the individual in the election. In addition, a statistical model was built to estimate the probability of individual's participation in an election.

مفهوم الضياع

دراسة نظرية وسيكومترية

هند طـه *

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة الحالية فى محاولة بلورة مفهوم الضياع ، بوصفة مفهوماً سيكولوجياً خصباً يمكن أن يساعدنا فى إلقاء الضوء على العديد من مظاهر التفاعلات النفسية الاجتماعية القائمة على الحدود بين الاضطراب والسواء .

وقد حددنا خمسة مكونات رئيسية لمفهوم الضياع ، هى : فقدان التوجه ، وفقدان الطمأنينة ، وعدم الرضا ، واليأس ، والميول الانتحارية . ثم قمنا بتكوين مقياس على درجة مرضية من الثبات والصدق لقياس هذا المفهوم بمكوناته الخمسة السابق ذكرها . وطبقنا المقياس على مجموعتين من الطلاب (٢٠٦ طالباً ، و٢٠٦ طالبة) الدارسين بعدد من كليات جامعة القاهرة . وأجرينا تحليلا عاملياً لدرجات كل من المجموعتين على حدة ، على المقاييس الخمسة الفرعية التى يشتمل عليها مقياس الضياع . وأسفرت نتائج التحليل العاملى عن استخلاص عامل عام واحد من المقاييس الخمسة الفرعية ، استوعب ٥١٫٩٪ من التباين الكلى فى حالة مجموعة الطلبة ، و٤٨٫٢٪ من التباين الكلى فى حالة مجموعة الطالبات .

وتعد الدراسة الحالية فاتحة لسلسلة من الدراسات التى نرجو القيام بإجرائها فى المستقبل للكشف عن العلاقات الارتباطية بين مفهوم الضياع والعديد من الاضطرابات النفسية والانحرافات السلوكية .

مقدمة

يتردد كثيراً القول بأن هناك حالة نفسية عامة تتسم بالشمول تواجه المواطن المصرى ، وخاصة الشباب ، بأن الطرق التى كانت مفتوحة ومحددة القواعد

* دكتوراه فى علم النفس ، خبيرة بقسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وعضو البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٤ .

للطموح والسلوك ، كادت أن تغلق أو أن تطمس معالمها ، نتيجة لسلسة التغيرات المباغتة فى السياق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، التى طرأت على المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة وحتى الآن . فقد أفضت هذه التغيرات المباغتة إلى نشأة قيم ومعايير جديدة وغير متجانسة ، بحيث وجد المواطن نفسه إزاء أطر مرجعية متضاربة يصعب التكيف معها ، مما ولد لديه إحساسا بالحيرة ، والتخبط ، وفقدان الشعور بالأمان . فلم تعد الأمور أمامه مستقرة ومحددة سلفاً ، بل هى مفتوحة أمام كل التوقعات غير المحسوبة من الربح والخسارة . وقد ضاعف من هذا الإحساس غيبة الهدف العام الواحد ، مما أسفر عن إنكفاء أعضاء المجتمع داخل ذواتهم ومشكلاتهم الشخصية ، التى فقدت هى الأخرى إمكانية حلها ، فى أطر مشروعة ومتفق عليها من الجميع ، فى ظل الأزمة الاقتصادية التى يعانيها المجتمع المصرى . ومن ثم تفشى الشعور بالإحباط بين قطاعات كبيرة من الشباب ، الذين تنوعت استجاباتهم إزاء هذه الأوضاع ؛ فإما محاولة الكسب السريع والمباشر من أى سبيل ، وإما الوقوع فريسة للعديد من مظاهر الاضطرابات النفسية ، وإما محاولة الهروب من الواقع المحبط عن طريق الهجرة ، أو بالانخراط فى تعاطى المخدرات ، أو بتبنى مواقف التطرف الدينى أو غير الدينى .

وقد تنبه العديد من الأدباء والكتاب المعاصرين إلى هذه الحالة النفسية ، وحالوا وصفها فى جوانبها المتنوعة ، كما تتبين فى سلوك الشباب بوجه خاص ، مستخدمين فى ذلك تعبيرات متعددة ، لعل أكثرها أهمية وثراءً كلمة "الضياع" . غير أن هذه الكلمة لم تحظ بعد بالاهتمام اللائق من قبل الباحثين المتخصصين ، سواء فى مجال الدراسات النفسية أو الدراسات الاجتماعية ، رغم ثرائها وإمكانية توظيفها فى إلقاء الضوء على العديد من الاضطرابات النفسية والانحرافات

السلوكية .

ولذا فقد رأينا أن نفرد الدراسة الحالية لمحاولة بلورة مفهوم محدد للضياع [1] ، يمكن إخضاعه للضبط المنهجي ، من خلال تكوين مقياس على درجة مقبولة من الثبات والصدق لقياس المكونات الرئيسية لهذا المفهوم . على أن تكون هذه الدراسة بمثابة فاتحة لسلسلة من الدراسات التى يمكن إجراؤها وتطويرها فيما بعد ، باستخدام هذا المقياس وغيره مما قد يبتكر ، للكشف عما إذا كانت هناك علاقة ارتباطية بين مفهوم الضياع والعديد من الاضطرابات النفسية والانحرافات السلوكية . وعلى ضوء هذه العلاقة ، إن وجدت ، يمكننا أن نأمل فى المستقبل فى استخدام المقياس للتنبؤ باحتمال وقوع هذه الاضطرابات والانحرافات ، مما يسمح بالتالى بإتخاذ ما يلزم من إجراءات وقائية بشأنها .

هذا عن أهمية الدراسة الحالية ومبررات القيام بها .

المكونات الرئيسية لمفهوم الضياع

فى محاولتنا بلورة مفهوم محدد للضياع والكشف عن مكوناته الرئيسية ، استعنا بمجموعة من المفاهيم الواردة فى تراث الدراسات النفسية والاجتماعية ، لعل أهمها أو ما يمكن أن نطلق عليه المفهوم المرشد guiding concept ، الذى اهتدينا من خلاله إلى بقية المفاهيم ، هو مفهوم "الأنومى[2]" anomie .

وهناك استخدامان لهذا المفهوم : أحدهما سوسيولوجى للإشارة إلى حالة أو وضع يخص البناء الاجتماعى للمجتمع ، ويتميز إما بغياب المعايير أو القواعد المحددة للسلوك ، أو بعدم وضوح هذه المعايير ، أو بصراعها مع بعضها البعض . أما الاستخدام الآخر فهو استخدام سيكولوجى للإشارة إلى حالة نفسية تخص الفرد ، وتتميز بالإحساس بالتفكك الشخصى personal disorganization أو

بفقدان التوجه [٣] disorientation .

وعلى الرغم من أهمية الفصل بين الاستخدامين (السوسيولوچى والسيكولوچى) لأغراض البحث العلمى [٤] ، فإن هناك قدراً من الارتباط بينهما على نحو ما سنعرض فيما بعد . بل إن البعض يرى أن حالة فقدان التوجه التى يشير إليها الاستخدام الثانى (السيكولوچى) ما هى إلا المقابل أو الانعكاس الذاتى لحالة البناء الاجتماعى التى يشير إليها الاستخدام الأول [٥] .

وأول من سك مفهوم الأنومى وأدخله فى علم الاجتماع كان عالم الاجتماع الفرنسى "إميل دوركايم" Emile Durkheim ، وخاصة فى دراسته الرائدة عن الانتحار ، التى أجراها عام ١٨٩٧ [٦] . وقد قصد دوركايم بهذا المفهوم ، بوجه عام ، الإشارة إلى حالة المجتمع الذى يعانى من الفقدان النسبى للمعايير المطلوبة لضبط سلوك أعضائه ، أو أن المعايير التى كانت راسخة وتتمتع باحترام الأفراد لم تعد تستأثر بهذا الاحترام ، مما يفقدها سيطرتها على السلوك . ومن ثم تعم الفوضى والاضطراب فى المجتمع ، ويصبح الأفراد فى حالة من الشك وعدم اليقين فيما ينبغى عليهم إتباعه وما يتعين تركه ، وتصبح الحدود الفاصلة بين الممكن والمستحيل غير معروفة ، كما تنعدم الحدود الفاصلة أيضا بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع [٧] . ويرى دوركايم أن هذه الحالة تحدث نتيجة للتحولات الاقتصادية المفاجئة سواء أكانت فى اتجاه الكساد أو الرخاء [٨] . كما يترتب عليها ارتفاع معدلات الانتحار فى المجتمع . وقد أطلق دوركايم على هذا النوع من الانتحار "الانتحار الأنومى" anomic suicide تمييزاً له عن النوعين الآخرين وهما : "الانتحار الأنانى" egoistic suicide ، و"الانتحار الإيثارى" altruistic suicide ، وإن كان يعزوهما أيضا لأسباب وظروف تخص البناء الاجتماعى ، ولكنها تختلف عن فكرة الأنومى [٩] .

وقد قام عالم الاجتماع الأمريكى "روبرت ميرتون" Robert Merton بإعادة صياغة هذا المفهوم للإشارة بشكل محدد إلى "حالة الانهيار فى البناء الثقافى ، التى تحدث بصفة خاصة عندما يكون هناك انفصال حاد بين المعايير والأهداف الثقافية من ناحية ، والإمكانات والفرص التى يتيحها البناء الاجتماعى لأعضائه لتحقيق تلك الأهداف [١٠]" . بعبارة أخرى يرى ميرتون "أن الصراع بين الأهداف الثقافية (أيا كانت طبيعة هذه الأهداف) وتوفر إمكانية استخدام الوسائل المشروعة لتحقيقها ، ينتج عنه نزعة تجاه الأنومى[١١]" ، أى تجاه تحلل المعايير normlessness . ومعنى ذلك أن مفهوم الأنومى عند ميرتون"لا يعنى حالة انعدام المعايير ، كما أنه لا يعنى به حالة ينعدم فيها وعى الأفراد بمعايير المجتمع الذى يعيشون فيه ، ولكنه يعنى تلك الحالة التى يدرك فيها أعضاء مجتمع أو جماعة معينة إنهم لن يحققوا الأهداف التى تفرضها الثقافة السائدة إذا التزموا التزاماً دقيقاً بالوسائل المشروعة والسبل المقبولة اجتماعياً ، بسبب نقص تلك الوسائل فى البيئة الاجتماعية وانعدام فرصتهم فيها" [١٢] . ومن ثم يستجيب الأفراد لهذه الحالة (حالة الأنومى) "بطرق وأنماط مختلفة من السلوك ، تتراوح بين الامتثال conformity ، والابتداع innovation ، والطقوسية ritualism ، والانسحابية retreatism ، والتمرد rebellion . وحينما تتفاقم حالة الأنومى فى المجتمع يصبح الانحراف هو القاعدة بدلاً من أن يكون هو الاستثناء ، وحينئذ نتوقع الانهيار الكامل للضبط الاجتماعى" [١٣] .

وعلى الرغم من اختلاف دلالة مفهوم الأنومى لدى كل من دوركايم وميرتون ، فإن كليهما قد استخدم هذا المفهوم للإشارة إلى خاصية تميز البناء الاجتماعى ، لا إلى خاصية تميز هذا الفرد أو ذاك . وإن كان أولهما قد تكلم عن بعض المظاهر الذاتية للأنومى ؛ فهو يرى أن المجتمع الذى يعانى من

فقدان المعايير يُحدث لدى العديد من أفراده حالات نفسية تتميز بالإحساس بالعبث futility ، وفقدان الهدف ، والفراغ الوجدانى emotional emptiness والقنوط despair [١٤] .

وقد اكتسب مفهوم الأنومى ، وخاصة على نحو ما تناوله ميرتون ، مكانة متميزة بين المشتغلين بعلم الاجتماع ، وحاولوا الامتداد به لا لتفسير الانتحار فحسب ، ولكن لتفسير الكثير من مشكلات المجتمع الحديث ، والتى منها على سبيل المثال : الجريمة ، والانحراف ، والتعصب الدينى religious prejudice ، والاضطرابات النفسية ، والإدمان (أى الاعتماد على المخدرات) [١٥] .

ومن ناحية أخرى ، ومع بداية الخمسينيات تقريباً ، بدأ البعض يستخدم منحى سيكولوچيا فى تناولهم لمفهوم الأنومى . فعلى سبيل المثال أشار "روبرت ماكيفر" Robert MacIver إلى ما معناه أن الأنومى هو حالة نفسية تميز الفرد الذى يشعر بفقدان القيم الأصيلة التى من شأنها أن تمنح حياته غاية أو تعطى لها توجهاً محدداً [١٦] .

وبنفس المعنى تقريبا عرف "هربرت ماكلوسكى وچون تشار" Herbert McClosky & John Schaar الأنومى بأنه" الشعور بأن العالم والمرء يسيران بلا هدف ، تائهين ، يفتقدان القواعد الواضحة ، وسبل الأمان المستقرة . وأن الفرد الذى يعانى من تلك الحالة يشعر بالفوضى ، وتبدو المعايير التى تحكم السلوك بالنسبة له متهافتة ، وغير واضحة ، وبعيدة المنال [١٧]" . وقد أعد هذان الباحثان مقياساً لهذه الحالة يتكون من تسعة بنود . ووجدا أنه (أى المقياس) يرتبط ارتباطاً إيجابياً ، إلى حد ما ، بحالات نفسية أخرى ، منها على سبيل المثال : الشعور بالوحدة ، والحيرة والارتباك bewilderment ، والتشاؤم ، وعدم الرضا عن الحياة [١٨] .

كذلك عرف "ليو سرول" Leo Srole الأنومى بطريقة مماثلة ، حيث أشار إلى أنه حالة نفسية تتميز "باحساس عام باغتراب الذات عن الآخرين self-to-others alienation "[١٩] . وقد أعد مقياساً لقياس هذه الحالة ، يتكون من خمسة بنود ، تعبر فى مجملها عن شعور الفرد بأنه موضع تجاهل من قبل أولئك الذين يمسكون بمقاليد السلطة ، وبافتقاده الثقة فى قدرته على تحقيق أهدافه ، وبتدنى أو تدهور مكانته فى الحياة ، وبأن الحياة نفسها بلا مغزى أو هدف ، وبافتقاد العلاقات الاجتماعية الأصيلة التى يمكنه الاعتماد عليها [٢٠] .

وقد وجدنا أن مفهوم الأنومى بمعناه السيكولوچى هذا ، والذى يُطلق عليه عادة فقدان التوجه ، يقترب إلى حد كبير من فكرة الضياع كما نتصورها ، ولكنه فى نفس الوقت لا يستوعبها كلية . ولذا فقد اكتفينا بالاستعانة به كأحد المكونات الرئيسية للضياع . وكان علينا بالتالى أن نبحث عن مفاهيم نفسية أخرى ترتبط بفقدان التوجه من جانب ، وتصلح للتعبير عن الضياع من جانب آخر . أى مفاهيم يمكننا أن نعتبرها بمثابة المكونات الرئيسية الأخرى لمفهوم الضياع .

وفى سبيل ذلك استرشدنا ببعض ما سبق أن ألمحنا إليه أثناء عرضنا السريع لتطور مفهوم الأنومى ، سواء من المنظور السوسيولوچى أو المنظور السيكولوچى . وانتهينا إلى الاستعانة بأربعة مفاهيم نفسية ، رأينا أنها يمكن أن تمثل ، بجانب مفهوم فقدان التوجه ، المكونات الرئيسية للضياع .

فأما المفهوم الأول فهو اليأس hopelessness ، ويشير هذا المفهوم على نحو ما عرفه ستوتلاند Stotland فى كتابه "سيكولوچية الأمل" The psychology of hope الصادر عام ١٩٦٩ ، يشير إلى نسق من التوقعات السلبية تجاه الذات والمستقبل [٢١] . وقد صاغ عالم النفس "آرون بك" Aaron Beck وزملاؤه مقياساً لليأس وفقا لهذا التعريف ، يتكون من عشرين بنداً ، أسفر التحليل العاملى لها عن

استخلاص ثلاثة عوامل ، تشير إلى الجوانب الوجدانية ، والدافعية ، والمعرفية لهذا المفهوم [٢٢] . ويستخدم هذا المقياس كثيراً في الكشف عن بعض الاضطرابات النفسية ، وخاصة الاكتئاب والانتحار .

أما المفهوم الثانى فهو عدم الرضا dissatisfaction ، وهو مقابل مفهوم الرضا الذى يشار إليه كثيراً كأحد مكونات الصحة النفسية mental health . كما يستخدم أيضا فى بحوث نوعية الحياة Quality of life ، أو ما يسمى أحياناً بجودة الحياة الذاتية subjective well-being . فقد تبين من هذه البحوث أن هناك ثلاثة مكونات مستقلة للسعادة ، أو للحياة الهانئة ، أو لما يُطلق عليه عامة نوعية الحياة المدركة . ويمثل مفهوم الرضا أحد هذه المكونات الثلاثة ، أما المكونان الآخران فيمثلهما الوجدان الإيجابى positive affect (أى مشاعر البهجة والسرور) ، والوجدان السلبى negative affect (أى مشاعر العناء) . وهناك عدة مقاييس للرضا / عدم الرضا عن الحياة ككل ، وعن مجالاتها المختلفة [٢٣] .

وفيما يتعلق بالمفهوم الثالث فهو الميول الانتحارية suicidal tendencies . ولتوضيح هذا المفهوم يلزمنا الإشارة إلى أن الأطباء النفسيين عامة ، والباحثين المعنيين بموضوع الانتحار خاصة ، يتصورون السلوك الانتحارى على أنه متصل يمثل ثلاثة مستويات متدرجة ، الواحد بعد الآخر ، يمتد من الخواطر أو الأفكار الانتحارية ، إلى محاولة الانتحار ، إلى فعل الانتحار نفسه [٢٤] . وعلى الرغم من أن بلوغ أى مستوى أعلى لا يكون إلا من خلال المرور بالمستويات الأدنى ، فإن المرور بالمستويات الأدنى لا يستتبع بالضرورة التقدم نحو المستويات الأعلى فى هذا المتصل [٢٥] . وما يهمنا فى فكرة هذا المتصل هو المستوى الأول ، أى مستوى الخواطر أو الأفكار الانتحارية ، فهو يماثل مفهوم الميول الانتحارية الذى أشرنا إليه ، والذى لا يعنى وجوده لدى أحد الأفراد إنه سيقوم حتما فى يوم من

الأيام بالانتحار ، ولكنه يعنى فقط أن لديه استعداداً أو قابلية للانتحار ، أو للقيام بأى شكل آخر من أشكال ما يسمى بسلوك تدمير الذات [٢٦] self-destructive behavior ، إذا ما تعرض لضغوط شديـدة . وأهم ما يميز الميول الانتحارية هذه ، هو وجود اتجاهات سلبية نحو الحياة من ناحية ، واتجاهات إيجابية نحو الموت من ناحية أخرى [٢٧] .

أما المفهوم الأخير الذى استعنا به فهو فقدان الطمأنينة insecurity ، وهو مقابل مفهوم الطمأنينة الذى يعرف بأنه "إحساس بالثقة وبالأمان وبالتحرر من مشاعر الخوف والقلق ؛ خاصة فيما يتعلق بتحقيق الفرد لحاجاته الحاضرة والمستقبلية [٢٨]" .

وتُمثل المفاهيم السابقة ، إلى جانب مفهوم فقدان التوجه ، المكونات الخمسة الرئيسية لمفهوم الضياع . *وبهذا يمكننا أن نعرف الضياع بأنه حالة نفسية يشعر الفرد فيها بفقدان التوجه ، واليأس ، وعدم الرضا ، وفقدان الطمأنينة ، والميول الانتحارية* . وعلى هذا الأساس حاولنا أن نكون مقياساً للضياع يستوعب هذه المكونات الخمسة .

إجراءات تكوين مقياس الضياع

يتكون مقياس الضياع من ١٢٤ بنداً تشير إلى المكونات الخمسة لمفهوم الضياع . أما عن المصادر التى استمدت منها هذه البنود فهى على النحو الآتى :

أولا : استعنا فى الإشارة إلى مكون فقدان التوجه ببنود مقياسين : أولهما مقياس "ماكلوسكى وتشار" للأنومى ، ويتكون من تسعة بنود ، من أمثلتها العبارات الثلاث التالية : (أ) "بما أن كل شئ على هذا النحو من الاضطراب ، فمن الصعب على المرء أن يحدد موضعه من يوم لآخر" ، (ب) "كثيراً ما أشعر أن

العديد من الأفكار التى كان أباؤنا يمثلونها أصبحت على وشك أن تنهدم تماما أمام أعيننا" ، (جـ) "ما ينقص العالم اليوم هو نوعية الصداقة القديمة التى كانت تدوم طوال العمر" [٢٩] .

أما المقياس الثانى فهو مقياس "سرول" للأنومى ، ويتكون من خمسة بنود ، من أمثلتها العبارات التالية : (أ) "لا جدوى من الكتابة إلى الشخصيات العامة لأنهم فى الغالب لا يهتمون بمشاكل الرجل العادى" ، (ب) "ليس من العدل أن نأتى بالأطفال إلى العالم فى ظل الصورة التى تبدو عليها الأمور فى المستقبل" ، (جـ) "فى هذه الأيام لا يعرف المرء حقاً من الذى يمكن الاعتماد عليه" [٣٠] .

ثانيا : للإشارة إلى مكون اليأس استعنا بالبنود (٢٠ بنداً) التى صاغها "بك" وزملاؤه فى مقياسهم لليأس . ومن أمثلة هذه البنود العبارات التالية : (أ) "يبدو لى أن مستقبلى مظلم" ، (ب) "قد يكون من الأفضل أن استسلم لأننى لن أستطيع تحسين أمورى" ، (جـ) "كل ما أستطيع أن أراه أمامى أمور كريهة أكثر منها سارة" [٣١] .

ثالثا : للإشارة إلى المكون الثالث ، وهو عدم الرضا ، صغنا أربعة عشر بنداً تدور حول الرضا / عدم الرضا عن بعض مجالات الحياة التى حددها "مايكل فريش" Michael Frisch وزملاؤه فى استبيانهم لنوعية الحياة [٣٢] Quality of life inventory . ومن أمثلة هذه البنود العبارات التالية : (أ) "أشعر بالرضا عن علاقاتى العاطفية" ، (ب) "أشعر بالرضا عن بلدى" ، (جـ) "أشعر بالرضا عن ذاتى" .

رابعا : فيما يتعلق بالمكون الرابع ، وهو الميول الانتحارية ، فقد استعنا فى الإشارة إليه ببنود مقياسين : أولهما "مقياس احتمال الانتحار" Suicide

probability scale الذى أعده "چون كال ووابن چيل" John Cull & Wayne Gill ، وهو يتكون من أربعة مقاييس فرعية على النحو الآتى : ١ - *مقياس العداوة* hostility scale ، ومن أمثلة بنوده (٦ بنود) العبارات الثلاث التالية : (أ) "أشعر بالعزلة عن الناس" ، (ب) "عندما أثور أحطم أشياء كثيرة" ، (جـ) "أشعر بالعداوة نحو الآخرين" . ٢ - *مقياس اليأس* ، ومن أمثلة بنوده (١٢ بنداً) العبارات التالية : (أ) "أشعر أننى لا يمكننى أن أكون سعيداً أينما كنت" ، (ب) "أشعر باليأس من أن الأمور يمكن أن تتحسن" ، (جـ) "أشعر بالوحدة لدرجة لا أستطيع تحملها" . ٣ - *مقياس الأفكار (أو الخواطر) الانتحارية* suicide ideation scale ، ومن أمثلة بنوده (٨ بنود) العبارات التالية : (أ) "أشعر أن الناس سيكونون أفضل حالاً بعد أن أموت" ، (ب) "سبق أن فكرت فى كيفية التخلص من حياتى" ، (جـ) "أشعر أن العالم لا يستحق مواصلة الحياة فيه" . ٤ - *مقياس تقييم الذات السلبى* negative self-evaluation scale ، ومن أمثلة بنوده (٩ بنود) العبارات التالية : (أ) "أشعر أنه يمكننى أن أفعل الكثير من الأمور القيّمة" ، (ب) "أشعر أن الناس يقدروننى" ، (جـ) "أشعر أن كثيرين من حولى يهمهم أمرى بشدة"[٣٣] .

أما المقياس الثانى الذى استعنا ببنوده للإشارة إلى مكون الميول الانتحارية، فهو "مقياس الميل للانتحار ذى الاتجاهات المتعددة" Multi - attitude suicide tendency scale الذى أعده "اسرائيل أورباخ" Israel Orbach وزملاؤه ، وهو يتكون من ثلاثين بنداً تدور حول أربعة اتجاهات هى :١ - *اتجاه الجاذبية نحو الحياة* ، ومن أمثلة بنوده (٧ بنود) العبارات التالية : (أ) "على الرغم من أن الأمور تكون قاسية أحياناً فإننى أعتقد أن الحياة تستحق أن نعيشها" ، (ب) "أشعر بالسعادة معظم الوقت" ، (جـ) "أستمتع بأشياء كثيرة فى الحياة" .

٢ – *اتجاه النفور من الحياة* ، ومن أمثلة بنوده (٧ بنود) العبارات التالية :
(أ) "الحياة تبدو كمعركة طويلة وشاقة" ، (ب) "أحيانا أشعر أن مشاكلى لايمكن أن تحل" ، (جـ) "أحيانا أشعر أن أسرتى ستكون أفضل حالاً بدون وجودى" .
٣ – *اتجاه الجاذبية نحو الموت* ، ومن أمثلة بنوده (٧ بنود) العبارات التالية :
(أ) "أعتقد أن الموت يمكن أن يؤدى إلى ارتياح كبير من المعاناة" ، (ب) "كثير من المشاكل لايحلها إلا الموت" ، (جـ) "قد يغير الموت الأمور إلى الأفضل" .
٤ – *اتجاه النفور من الموت* ، ومن أمثلة بنوده (٩ بنود) العبارات التالية :
(أ) "أخاف من الموت لأن كل نشاطى الذهنى والروحى سيتوقف" ، (ب) "التفكير فى الموت يجعلنى ارتجف من الخوف" ، (جـ) "أخاف من الموت لأن جسدى سيتعفن"[٣٤] .

وجدير بالذكر أن هذا المقياس يُصحح فى اتجاه الميول الانتحارية ، بمعنى أن الأفراد ذوى هذه الميول سيحصلون على درجات مرتفعة فى اتجاهى : *النفور من الحياة والجاذبية نحو الموت* ، ودرجات منخفضة فى اتجاهى : *الجاذبية نحو الحياة والنفور من الموت*[٣٥] .

خامسا : للإشارة إلى المكون الأخير ، وهو فقدان الطمأنينة ، صغنا أحد عشر بنداً ، من أمثلتها العبارات التالية : (أ) "أشعر أن كل زملائى يحبوننى" ، (ب)"أشعر أننى موفق فى الحياة" ، (جـ) "أعتقد أننى سأحصل على ما أستحقه من تقدير مهما طال الزمن" .

هذا عن مجموعة البنود التى يتكون منها مقياس *الضياع* . وقد راعينا عند تكوين المقياس أن تصاغ نصف البنود ، *السابق ذكرها* ، بحيث يتم تصحيحها فى اتجاه الضياع إذا أجيب عليها بالموافقة ، بينما يُصحح النصف الآخر من البنود

فى نفس الاتجاه إذا أجيب عليها بعدم الموافقة . كما راعينا من ناحية أخرى توزيع البنود توزيعاً عشوائياً على المقياس ، وذلك لتحاشى تأثير وجهة الاستجابة response set [٣٦] . وتحسب الدرجة الكلية للمقياس على أساس عدد البنود التى أجيب عليها فى اتجاه الضياع . ومن ثم فأقصى درجة يمكن الحصول عليها هى ١٢٤ درجة .

وقد نصت تعليمات المقياس على الآتى :

"فيما يلى مجموعة من العبارات ، والمطلوب منك أن تقرأ كلا منها بعناية ، ثم تضع علامة (√) أمام كلمة أوافق أو لا أوافق حسب وجهة نظرك أو رأيك الشخصى فى العبارة المكتوبة . لاحظ أنه لاتوجد إجابات صحيحة وأخرى خاطئة ، ولكن المهم أن تعبر عن رأيك بصدق دون تأثر بالآراء الشائعة . لايوجد زمن محدد للإجابة ولكن سجل أول إجابة ترد إلى خاطرك بعد قراءة كل عبارة . حاول أيضاً أن تجيب على كل عبارة بشكل مستقل دون أن تتأثر بالعبارات السابقة ، ولاتترك أى عبارة دون إجابة عليها" .

الدراسة الاستطلاعية

أجريت الدراسة الاستطلاعية بهدف التحقق من ثبات مقياس الضياع وصدقه . وذلك على النحو الآتى :

١- مجموعة المفحوصين

طُبق مقياس الضياع على مجموعة من طلاب كلية الآداب بجامعة القاهرة ، قوامها ٦٩ طالباً (من السنة الأولى بقسمى الفلسفة والاجتماع ، والسنة الثالثة بقسم المكتبات) تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢١ سنة ، بمتوسط عمرى مقداره

١٩,٣٨ ± ١,٢٦ ، و١٠٩ طالبة (من السنة الأولى بقسم الفلسفة ، والسنة الثالثة بقسم المكتبات) تتراوح أعمارهن بين ١٨ و٢٠ سنة ، بمتوسط عمرى مقداره ١٩,١٠ ± ٩٤ر. . وقد تم تطبيق المقياس بطريقة جمعية داخل مدرجات الكلية . واستغرقت جلسة التطبيق الواحدة حوالى ٣٠ دقيقة .

ب - ثبات المقياس

اتبعنا فى حساب الثبات طريقتين : أولاهما هى طريقة إعادة التطبيق بفاصل زمنى، بين التطبيقين ، تراوح بين عشرة أيام وخمسة عشر يوماً ، على مجموعة فرعية من مجموعة الدراسة الاستطلاعية ، قوامها ٤٣ طالباً و ٥٦ طالبة . وقد بلغ معامل الثبات ٩٢ر. فى حالة الطلبة ، و ٩١ر. فى حالة الطالبات .

أما الطريقة الثانية فى حساب الثبات فهى طريقة التجانس الداخلى ، حيث بلغ معامل ألفا لكرونباخ ٩٢ر. فى حالة الطلبة (ن = ٦٩) ، و٩٣ر. فى حالة الطالبات (ن = ١٠٩) .

جـ - صدق المقياس

بالنسبة لصدق المقياس اعتمدنا على مؤشرين : أولهما هو أنه على الرغم من أننا تركنا للمفحوصين حرية كتابة أو عدم كتابة أسماءهم عند الإجابة على المقياس ، فقد وجدنا أن ١٣٥ فرداً من أفراد مجموعة الدراسة الاستطلاعية (أى حوالى ٧٦٪ منها) كتبوا أسماءهم . ولم نجد فرقاً جوهريا بين متوسطى درجات الأفراد الذين كتبوا أسماءهم والذين لم يكتبوها ، وهو مايوضحه الجدول (١) .

جدول (١) الفرق بين متوسطى درجات الافراد
الذين كتبوا أسماءهم ومن لم يكتبوها على المقياس *

المجموعـــة	ن	المتوسط	الانحراف المعيارى	قيمة ت
مـن كتبـوا أسماءهـم	١٣٥	٤٧٫٢٦	١٦٫٨٠	١٫٥٩
من لم يكتبوا أسماءهم	٤٣	٥١٫٩١	١٦٫٣٤	

* احتوى جزء البيانات الشخصية فى مقياس الضياع على بند يتضمن كتابة الاسم لمن يرغب فى ذلك .

أما المؤشر الثانى الذى اعتمدنا عليه بالنسبة لصدق المقياس فهو تحليل البنود item analysis . وفيما يلى الخطوات التى اتبعناها فى ذلك الصدد :

اولا : قُسم مقياس الضياع (١٢٤ بنداً) إلى ثمانية مقاييس فرعية وفقاً لمضون البنود ، وذلك على النحو الآتى : (١) *مقياس اليأس* ، ويتكون من ٣٢ بنداً ، هى مجموع بنود مقياسى اليأس السابق الإشارة إليهما . (٢) *مقياس الميول الانتحارية* ، ويتكون من ٢٢ بنداً ، هى مجموع بنود مقاييس : الأفكار (أو الخواطر) الانتحارية ، واتجاه النفور من الحياة ، واتجاه الجاذبية نحو الموت . (٣) *مقياس فقدان التوجه* ، ويتكون من ١٤ بنداً ، هى مجموع بنود مقياسى الأنومى . (٤) *مقياس عدم الرضا عن الحياة* ، ويتكون من ٢١ بنداً ، هى مجموع بنود مقياسى : اتجاه الجاذبية نحو الحياة ، وعدم الرضا . (٥) *مقياس فقدان الطمأنينة* ، ويتكون من ١١ بنداً هى مجموع بنود هذا المقياس . (٦) *مقياس النفور من الموت* ، ويتكون من ٩ بنود . (٧) *مقياس العداوة* ، ويتكون من ٦ بنود . (٨) *مقياس تقييم الذات السلبى* ، ويتكون من ٩ بنود .

ثانياً : تم حساب ارتباط كل بند من بنود المقاييس الفرعية السابقة مرة بالمقياس الكلى للضياع ، ومرة أخرى بالمقياس الفرعى التابع له البند . وذلك بالنسبة لمجموعتى الطلبة والطالبات كل على حدة .

ثالثا : تقرر الإبقاء فقط على البنود التى يتوفر فيها المحكان الآتيان : (أ) الدلالة الإحصائية (على الأقل عند مستوى ٠٥ر٠) لارتباط البند بالمقياس الفرعى التابع له هذا البند . (ب) أن يكون معامل الارتباط بين البند والمقياس الفرعى التابع له أكبر من معامل ارتباط هذا البند بالمقياس الكلى للضياع (أو على الأقل مساوياً له) . وذلك بالنسبة لمجموعتى الطلبة والطالبات كل على حدة .

وقد أسفرت الخطوة الأخيرة عن الاحتفاظ بأربعة وأربعين بنداً فقط موزعة ، على النحو الموضح فى الجدول (٢) ، على خمسة مقاييس فرعية هى : مقياس اليأس (١٤ بنداً) ، ومقياس الميول الانتحارية (٦ بنود) ، ومقياس فقدان التوجه (٦بنود) ، ومقياس عدم الرضا عن الحياة (١٢ بنداً) ، ومقياس فقدان الطمأنينة (٦ بنود) .

جدول (٢) ارتباط كل بند من بنود مقياس الضياع بالمقياس الكلى وبالمقياس الفرعى التابع له البند . فى مجموعتى الطلبة والطالبات

المقاييس الفرعية	رقم البند فى المقياس الكلى للضياع	الطلبة (ن = ٦٩) ارتباط البند بالمقياس الفرعى	ارتباط البند بالمقياس الكلى	الطالبات (ن = ١٠٩) ارتباط البند بالمقياس الفرعى	ارتباط البند بالمقياس الكلى
(١) مقياس اليأس (١٤بنداً)	١٤	٢٥ر٠	١٩ر٠	٤٤ر٠	٣٥ر٠
	٢١	٢٨ر٠	٢٣ر٠	٢٤ر٠	١٦ر٠
	٣٣	٢٩ر٠	٢٢ر٠	٤٦ر٠	٤٢ر٠
	٣٦	٢٤ر٠	١١ر٠	٣٢ر٠	٢٤ر٠
	٥٧	٣٢ر٠	٢٧ر٠	٢٠ر٠	١١ر٠
	٦٣	٤٧ر٠	٤٠ر٠	٥٣ر٠	٥٠ر٠
	٦٩	٢٩ر٠	٢٩ر٠	٣٥ر٠	٢٧ر٠
	٧٣	٢٤ر٠	١٧ر٠	٤٥ر٠	٣٤ر٠
	٨٤	٤٢ر٠	٣٣ر٠	٦٨ر٠	٥٨ر٠
	١٠١	٤٦ر٠	٣٧ر٠	٤٧ر٠	٤٠ر٠
	١٠٦	٤٤ر٠	٤٢ر٠	٤٧ر٠	٤٧ر٠
	١١٣	٦٥ر٠	٥٦ر٠	٤٧ر٠	٤١ر٠
	١١٩	٢٤ر٠	٠٧ر٠	٤٠ر٠	٣٤ر٠
	١٢٢	٣٩ر٠	٣٢ر٠	٤٦ر٠	٤٥ر٠

تابع جدول (٢)

المقاييس الفرعية	رقم البند في المقياس الكلي للضياع	الطلبة (ن = ٦٩) ارتباط البند بالمقياس الفرعي	الطلبة (ن = ٦٩) ارتباط البند بالمقياس الكلي	الطالبات (ن = ١٠٩) ارتباط البند بالمقياس الفرعي	الطالبات (ن = ١٠٩) ارتباط البند بالمقياس الكلي
(٢) مقياس الميول الانتحارية (٦ بنود)	١١	٠ر٤٨	٠ر٣٢	٠ر٤١	٠ر١٤
	٢٧	٠ر٤٩	٠ر٤١	٠ر٥٠	٠ر٢٥
	٤٦	٠ر٣١	٠ر٢٠	٠ر٥٩	٠ر٥٠
	٤٩	٠ر٢٤	٠ر١٢	٠ر٢٠	٠ر١١
	٧٥	٠ر٢٧	٠ر١٧	٠ر٤٢	٠ر٢٣
	١٠٧	٠ر٤٤	٠ر٤٠	٠ر٥٤	٠ر٤٣
(٣) مقياس فقدان التوجه (٦ بنود)	٥	٠ر٢٠	٠ر٠١	٠ر٣٠	٠ر٢٥
	١٦	٠ر٣٢	٠ر٠٧	٠ر٢٥	٠ر٢٥
	٢٥	٠ر٢٧	٠ر٢٣	٠ر٢٤	٠ر٢١
	٣٨	٠ر٣٦	٠ر٢٦	٠ر٣١	٠ر٣١
	٥٢	٠ر٣٦	٠ر٣٢	٠ر٣٨	٠ر٣٥
	٧٤	٠ر٣٨	٠ر٣٨	٠ر٣٥	٠ر٢٨
(٤) مقياس عدم الرضا عن الحياة (١٢ بنداً)	٤	٠ر٦٧	٠ر٤٤	٠ر٣٩	٠ر٣٦
	١٧	٠ر٢٦	٠ر٢٦	٠ر٣٠	٠ر٣٠
	٣٢	٠ر٤٥	٠ر٤٢	٠ر٣٥	٠ر٢٥
	٤٥	٠ر٥٤	٠ر٢٩	٠ر٣٩	٠ر٣٤
	٥٣	٠ر٣٧	٠ر٣٦	٠ر٤٧	٠ر٣٢
	٦٥	٠ر٥٢	٠ر٤٢	٠ر٤٧	٠ر٣٩
	٧٢	٠ر٢٤	٠ر٠٥	٠ر٢٩	٠ر١٦
	٨٠	٠ر٢٣	٠ر١٧	٠ر٤١	٠ر٢٣
	٨٦	٠ر٤٨	٠ر٤٣	٠ر٣٤	٠ر٢٢
	٩٢	٠ر٤٣	٠ر٣٥	٠ر٤١	٠ر٤١
	١١١	٠ر٥٢	٠ر٣٥	٠ر٥٢	٠ر٤٤
	١١٤	٠ر٥٣	٠ر٤٩	٠ر٤٠	٠ر٢٥
(٥) مقياس فقدان الطمأنينة (٦ بنود)	١٠٣	٠ر٤٩	٠ر٤٢	٠ر٥٤	٠ر٣٥
	١٠٩	٠ر٥٠	٠ر٣٤	٠ر٥٥	٠ر٣٩
	١١٠	٠ر٤١	٠ر٣٦	٠ر٤٩	٠ر٢٣
	١١٦	٠ر٥٣	٠ر٤٥	٠ر٤٠	٠ر٤٠
	١٢٠	٠ر٥٧	٠ر٥٦	٠ر٦٢	٠ر٥٨
	١٢٣	٠ر٦٧	٠ر٤٦	٠ر٥٤	٠ر٤٧

وجدير بالذكر فى هذا الموضع ، إننا أعدنا حساب ثبات المقياس الكلى للضياع بعد حذف الـ ٧٥ بنداً ، التى تقرر الاستغناء عنها بناء على المحكين اللذين قررناهما لذلك . وبلغ معامل الثبات للمقياس بصورته الجديدة بين مرتى التطبيق ٨٨ر٠ فى مجموعة الطلبة (ن= ٤٣) ، و٧٤ر٠ فى مجموعة الطالبات (ن= ٥٦) .

كما بلغ معامل التجانس الداخلى ٨٤ر٠ فى مجموعة الطلبة (ن= ٦٩) ، و٨٦ ر. فى مجموعة الطالبات (ن= ١٠٩) .

ومن ناحية أخرى حسبنا ثبات كل من المقاييس الخمسة الفرعية ، على النحو الموضح فى الجدول (٣) .

جدول (٣) معاملات ثبات المقاييس الخمسة الفرعية من مقياس الضياع

المقاييس الفرعية	ثبات إعادة التطبيق		ثبات التجانس الداخلى (معامل ألفا لكرونباخ)	
	الطلبة (ن=٤٣)	الطالبات (ن=٥٦)	الطلبة (ن=٦٩)	الطالبات (ن=١٠٩)
مقياس اليأس	٦٩ر٠	٦١ر٠	٧٨ر٠	٨١ر٠
مقياس الميول الانتحارية	٧٩ر٠	٥١ر٠	٧١ر٠	٧٣ر٠
مقياس فقدان التوجه	٦٠ر٠	٦١ر٠	٥٩ر٠	٥٢ر٠
مقياس عدم الرضا عن الحياة	٨٦ر٠	٧٢ر٠	٧٩ر.	٧٥ر٠

الدراسة الرئيسية

أجريت الدراسة الرئيسية بهدف الكشف عن البناء العاملى لمقياس الضياع لدى كل من الذكور والإناث . وقد تبلور هذا الهدف للتحقق من صحة الفرض التالى : هناك عامل عام للضياع يمكن استخلاصه من المقاييس الخمسة الفرعية ، السابق ذكرها ، سواء فى حالة الذكور أو فى حالة الإناث .

ا- مجموعة المفحوصين

تكونت مجموعة الدراسة الرئيسية من ٢٠٦ طالباً ، و ٢٠٦ طالبة . تم اختيارهم من طلاب السنوات الأولى والثانية والرابعة من كليات : الإعلام ، والاقتصاد والعلوم السياسية ، والآداب (مع استبعاد طلاب قسم علم النفس) ، والهندسة بجامعة القاهرة . وتراوحت أعمار الطلبة بين ١٧ و ٢٢ سنة ، بمتوسط عمرى مقداره ١٩ر٥٧ ± ١ر٣٤ ، كما تراوحت أعمار الطالبات بين ١٨و ٢١ سنة ، بمتوسط عمرى مقداره ١٩ر٣٤ ± ١ر٣٥ .

ب- إجراءات تطبيق مقياس الضياع

طُبق مقياس الضياع على مجموعتى الطلبة والطالبات تطبيقاً جمعياً داخل مدرجات الكلية . وكانت جلسة التطبيق الواحدة تستغرق حوالى ٣٠ دقيقة . وقد راعينا أن يُطبق المقياس فى صورته الأولية (١٢٤ بنداً) على أن تقتصر التحليلات الإحصائية التى سنجريها فيما بعد على الأربعة والأربعين بنداً فقط ، التى تقرر الإبقاء عليها بناء على نتائج تحليل البنود فى الدراسة الاستطلاعية ، وذلك حتى لايختلف سياق البنود فى الدراسة الرئيسية عنه فى الدراسة الاستطلاعية .

جـ - التحليل الإحصائى

اشتمل التحليل الإحصائى على الخطوات الآتية :

١ - حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية لدرجات مجموعتى الطلبة والطالبات ، كل على حدة ، فيما يتعلق بالمقياس الكلى للضياع ، والمقاييس الخمسة الفرعية التى يشتمل عليها .

٢ - حساب قيمة "ت" لدلالة الفروق بين متوسطى درجات الطلبة والطالبات فى

كل من المقياس الكلى ، والمقاييس الخمسة الفرعية التى يشتمل عليها .

٣ - حساب معاملات الارتباط بين المقاييس الخمسة الفرعية وبعضها البعض ، بالنسبة لمجموعتى الطلبة والطالبات كل على حدة .

٤ - إجراء التحليل العاملى (بطريقة المكونات الأساسية لهوتلنج) للمقاييس الخمسة الفرعية ، من مقياس الضياع ، وذلك بالنسبة لمجموعتى الطلبة والطالبات كل على حدة .

د - النتائج

اولا : المقارنة بين الطلبة والطالبات فيما يتعلق بدرجاتهما على المقياس الكلى للضياع . والمقاييس الخمسة الفرعية التى يشتمل عليها :

كشفت نتائج المقارنة بين الطلبة والطالبات ، على النحو الموضح فى الجدول (٤) عن عدم وجود فروق جوهرية بينهما ، سواء فيما يتعلق بالمقياس الكلى للضياع أو المقاييس الثلاثة الفرعية التالية : مقياس الميول الانتحارية ، ومقياس عدم الرضا عن الحياة ، ومقياس فقدان الطمأنينة .

أما بالنسبة للمقياسين الفرعيين : اليأس ، وفقدان التوجه ، فقد تبين أن هناك فرقاً جوهرياً بين المجموعتين ، فى اتجاه ارتفاع اليأس وفقدان التوجه لدى الطالبات عنهما لدى الطلبة . حيث بلغت قيمة "ت" ١٧ر٢ ، و ١٢ر٣ على التوالى .

جدول (٤) المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات الطلبة والطالبات
فى المقاييس الخمسة الفرعية والمقياس الكلى . ودلالة الفروق بينهما

المجموعـــة / المقاييـــس	الطلبة (ن = ٢٠٦)		الطالبات (ن = ٢٠٦)		قيمة ت
	م	ع	م	ع	
مقيـــاس اليـــأس	٣ر٣٧	٢ر٩٧	٤ر٠٣	٣ر١٩	٢ر١٧ *
مقيـاس الميـول الانتحاريـة	٢ر٨٤	١ر٧١	٢ر٥٧	١ر٨٣	١ر٥٩
مقيـاس فقـدان التوجـــه	٣ر٨٧	١ر٤٧	٤ر٢٩	١ر٢٧	٣ر١٢ **
مقياس عدم الرضا عن الحياة	٤ر٨٨	٢ر٩٥	٤ر٩٤	٢ر٨٩	٠ر٢٠
مقيـاس فقـدان الطمأنينـة	١ر١٠	١ر٣٢	١ر٢٨	١ر٣٩	١ر٣٤
المقيـاس الكلـى للضيـاع	١٦ر٠٧	٧ر٦٤	١٧ر١٢	٧ر٦٠	١ر٣٩

* دالة فيما بعد مستوى ٠٥ر٠ .
** دالة فيما بعد مستوى ٠١ر٠ .

ثانياً : التحليل العاملى للمقاييس الخمسة من مقياس الضياع :

يوضح الجدولان (٥) و (٦) مصفوفتى معاملات الارتباط المستقيم (بيرسون) بين المقاييس الخمسة الفرعية لدى مجموعتى الطلبة والطالبات ، كل على حدة .

جدول (٥) مصفوفة معاملات الارتباط المستقيم (بيرسون)
بين المقاييس الخمسة الفرعية لدى مجموعة الطلبة (ن = ٢٠٦)

المقاييـــس	اليأس (١)	الميول الانتحارية (٢)	فقدان التوجه (٣)	عدم الرضا عن الحياة (٤)	فقدان الطمأنينة (٥)
اليـــــأس	١ر٠٠٠				
الميـول الانتحاريـة	٠ر٣٧٦	١ر٠٠٠			
فقـدان التوجـــه	٠ر٣٤٦	٠ر٢٢٦	١ر٠٠٠		
عدم الرضا عن الحياة	٠ر٤٤٢	٠ر٣١٩	٠ر٣٢١	١ر٠٠٠	
فقـــدان الطمأنينـة	٠ر٦٣٨	٠ر٢٧٦	٠ر٣٣٥	ر٥٩٦	١ر٠٠٠

جدول (٦) مصفوفة معاملات الارتباط المستقيم (بيرسون)
بين المقاييس الخمسة الفرعية لدى مجموعة الطالبات (ن = ٢٠٦)

المقاييـــس	اليأس (١)	الميول الانتحارية (٢)	فقدان التوجه (٣)	عدم الرضا عن الحياة (٤)	فقدان الطمأنينة (٥)
اليـــــــأس	١ر٠٠٠				
الميــول الانتحاريــة	٠ر٣٩٧	١ر٠٠٠			
فقــدان التوجـــــه	٠ر٣٧٠	٠ر١٩٢	١ر٠٠٠		
عدم الرضا عن الحياة	٠ر٤٩٥	٠ر٢١٤	٠ر١٧٨	١ر٠٠٠	
فقــدان الطمأنينــة	٠ر٦١٣	٠ر١٦٨	٠ر١٩٤	ر٥١٩	١ر٠٠٠

ويتبين بالنظر فى البيانات الواردة فى الجدولين السابقين أن جميع معاملات الارتباط ، سواء لدى الطلبة أو لدى الطالبات ، ذات دلالة احصائية مرتفعة (اختبار الذيل الواحد[٣٧]) . وكانت أعلى المعاملات فى مجموعة الطلبة بين مقياسى اليأس وفقدان الطمأنينة (ر= ٠ر٦٣٨) ، وأقلها بين مقياسى الميول الانتحارية وفقدان التوجه (ر= ٠ر٢٢٦) .

أما فى مجموعة الطالبات ، فقد كانت أعلى المعاملات أيضاً بين مقياسى اليأس وفقدان الطمأنينة (ر= ٠ر٦١٣) ، وأقلها بين مقياسى الميول الانتحارية وفقدان الطمأنينة (ر= ٠ر١٦٨) .

وقد أسفر التحليل العاملى لمعاملات الارتباط بين المقاييس الخمسة الفرعية عن استخلاص عامل عام واحد ، سواء فى مجموعة الطلبة أو فى مجموعة الطالبات . وتوضح البيانات الواردة فى الجدول (٧) تشبعات المقاييس الخمسة على هذا العامل فى مجموعتى الطلبة والطالبات ، كل على حدة .

جدول (٧) تشبعات المقاييس الخمسة على العامل العام المستخرج*
من التحليل العاملى فى مجموعتى الطلبة والطالبات

المجموعة	الطلبة (ن = ٢٠٦)		الطالبات (ن = ٢٠٦)	
العامل	العامل المستخرج		العامل المستخرج	
المقاييس	التشبع	قيم الشيوع	التشبع	قيم الشيوع
اليأس	٨٠٦ر٠	٦٥٠ر٠	٨٧٠ر٠	٧٥٧ر٠
الميول الانتحارية	٥٧٠ر٠	٣٢٥ر٠	٥١٦ر٠	٢٦٦ر٠
فقدان التوجه	٥٨٥ر٠	٣٤٢ر٠	٤٩٨ر٠	٢٤٨ر٠
عدم الرضا عن الحياة	٧٦٦ر٠	٥٨٧ر٠	٧٣٢ر٠	٥٣٦ر٠
فقدان الطمأنينة	٨٣١ر٠	٦٩٠ر٠	٧٧٧ر٠	٦٠٤ر٠
الجذر الكامن	٥٩٤ر٢		٤١١ر٢	
نسبة التباين الكلى	٩ر٥١٪		٢ر٤٨٪	

* تم استخدام محك الجذر الكامن واحد صحيح على الأقل ، لتحديد عدد العوامل المستخرجة من التحليل العاملى [٢٨] . ونورد فيما يلى باقى الجذور الكامنة كما نتجت فى تحليل الحاسب الآلى بالنسبة لمجموعة الطلبة : ٧٨٨ر٠ ، ٧٥٦ر٠ ، ٥٥٧ر٠ ، ٣٠٤ر٠ . أما بالنسبة لمجموعة الطالبات فقد كانت باقى الجذور الكامنة: ٩٤٥ر٠ ، ٨١١ر٠ ، ٥١٢ر٠ ، ٢١٩ر٠ .

ويتبين من النظر فى البيانات الواردة فى الجدول السابق مايلى :

ا- بالنسبة لمجموعة الطلبة

١ - تم استخلاص عامل عام واحد تشبعت عليه جميع المقاييس الخمسة ، واستوعب ٩ر٥١٪ من التباين الكلى . ويمكن تفسيره بأنه عامل الضياع .

٢ - تراوحت قيم الشيوع بين ٣٢٥ر. (مقياس الميول الانتحارية) ، و ٦٩٠ر. (مقياس فقدان الطمأنينة) .

٣ - حصل مقياس فقدان الطمأنينة على أعلى تشبع بالعامل العام ، حيث بلغ ٨٣١ر. ، بينما حصل مقياس الميول الانتحارية على أقل تشبع بالعامل العام ، حيث بلغ ٥٧١ر. .

ب - بالنسبة لمجموعة الطالبات

١ - تم استخلاص عامل عام واحد تشبعت عليه المقاييس الخمسة كذلك ، واستوعب ٢ر٤٨٪ من التباين الكلى . ويمكن تفسيره بأنه عامل الضياع .

٢ - تراوحت قيم الشيوع بين ٢٤٨ر. (مقياس فقدان التوجه) و ٧٥٧ر. (مقياس اليأس) .

٣ - حصل مقياس اليأس على أعلى التشبعات بالعامل العام ، حيث بلغ ٨٧٠ر. ، بينما حصل مقياس فقدان التوجه على أقل التشبعات بالعامل العام ، حيث بلغ ٤٩٨ر.

وبوجه عام يمكننا القول بأن هناك تشابهاً بين العامل المستخرج من نتائج التحليل العاملى لمجموعتى الطلبة والطالبات على حد سواء .

أما وجه الاختلاف بين المجموعتين فيتمثل من ناحية فى ارتفاع نسبة التباين التى استوعبها هذا العامل فى مجموعة الطلبة (٩ر٥١٪) عنها فى مجموعة الطالبات (٢ر٤٨٪) . كما يتمثل من ناحية أخرى فى اختلاف تشبعات المقاييس الخمسة الفرعية على العامل العام المستخرج . ففى حين انخفض تشبع مقياس اليأس على هذا العامل فى مجموعة الطلبة بالمقارنة بمجموعة الطالبات ، ارتفعت تشبعات المقاييس الأربعة الأخرى فى مجموعة الطلبة عنها فى مجموعة الطالبات .

تعقيب عام

ومما تقدم يتبين صحة الفرض الذى صغناه فى بداية الدراسة الرئيسية ، حيث أمكن استخلاص عامل عام للضياع من الارتباطات المتبادلة بين المقاييس الخمسة

السابق ذكرها ، سواء فى حالة الذكور أو فى حالة الإناث .

ولكن يمكن أن يثار هنا سؤال على جانب هام من الناحية المنهجية ، مؤداه إلى أى مدى يمكن اعتبار هذه النتيجة التى انتهينا إليها من التحليل العاملى نتيجة ثابتة مستقرة ، بمعنى أنها ليست مرتبطة بهذا الحجم الذى جاءت به مجموعتا البحث الحالى . فحتى بداية السبعينيات كان الرأى السائد هو أن ن = ٢٠٠ يعتبر حجماً مقبولا يضمن استقرار النتيجة التى نحصل عليها . ويرجع هذا الرأى أصلا إلى "جيلفورد" ، إلا أن "كومرى" فى بحثه المنشور سنة ١٩٧٨ يقرر غير ذلك ، إذ يرى أن الحجم الأمثل الذى يضمن استقرار النتيجة التى نحصل عليها هو ن = ٢٠٠٠ [٣٩] .

ومهما يكن الأمر ، ففى ظل الدراسة الحالية أمكننا أن نبلور مفهوما محددا للضياع ، وأن نكوّن مقياساً على درجة مقبولة من الثبات والصدق لقياسه .

ويُعد مفهوم الضياع ، على النحو الذى حددناه فى هذه الدراسة ، مفهوماً خصباً ، يمكن الاستعانة به فى إلقاء الضوء على العديد من الاضطرابات النفسية والانحرافات السلوكية فى مجتمعنا ، وهو مانأمل القيام به فى المستقبل . كما أنه يمكننا من ناحية أخرى استخدام مقياس الضياع فى دراسات مسحية للكشف عن مدى انتشار مشاعر الضياع بين قطاعات مختلفة من المجتمع ، وطبيعة المتغيرات النفسية والاجتماعية المرتبطة بهذه المشاعر .

المراجع والهوامش

١ – جدير بالذكر فى هذا الموضع أن البعض قد يرى إمكانية الاستعانة بمفهوم الاغتراب alienation للتعبير عن تلك الحالة النفسية ، إلا أننا نرى أن مفهوم الاغتراب مفهوم مراوغ إلى حد كبير ، فبالإطلاع على تراث الدراسات النظرية والإمبريقية التى تناولته ، يتبين على الفور مدى تنوع استخداماته ، وتعدد معانيه . بل إن بعض هذه المعانى يكتنفها الغموض لدرجة تكاد تفقدها قيمتها العلمية . انظر فى ذلك : Schacht, R. *Alienation*. London: George Allen & Unwin, 2nd ed., 1972.

ولذا فنحن نفضل كلمة الضياع بدلا من الاغتراب ؛ فهى قريبة من لغتنا كما نتداولها فى حياتنا اليومية ، وهى مع ذلك عربية سليمة ، فقد جاء فى المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية تحت مادة ضاع : "ضاع يضيع ضياعاً : فُقِد وأهمل ... والمضيعة : الإهمال والمفازة المنقطعة يضيع فيها الإنسان وغيره" . وورد فى لسان العرب لابن منظور ضمن مادة ضيع :"المضيعة ، بكسر الضاد ، مفعلة من الضياع : الاطّراح والهوان كأنه فيه ضائع ... وضاع عيالُه من بَعده : خلو من عائلٍ فاختلوا" . كذلك ورد فى المنجد فى المترادفات والمتجانسات للأب رفائيل نخلة اليسوعى مانصه : "ضاع : ضل ، تاه يتوه ، غوى غيا ، عَمِه ، ابتعد عن الصواب" . ويلاحظ أن كلمة عَمِه رغم إنها من الكلمات المهجورة ، فإنها تقترب إلىَ حد ما من الاستخدام الشائع حاليا لكلمة الضَياع ، فمعناها كما ورد فى معجم ألفاظ القرآن لمجمع اللغة العربية :"العَمه : التحير والتردد ، والعمى فى البصيرة كالعمى فى البصر" .

انظر فى ذلك :

المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٧٣ .

ابن منظور ، *لسان العرب* ، القاهرة : دار المعارف .

اليسوعى ، الأب رفائيل نخلة ، *المنجد فى المترادفات والمتجانسات* ، بيروت : دار المشرق ، ١٩٦٩ .

معجم *ألفاظ القرآن* ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٠ .

ونشير هنا إلى إننا استخدمنا فى الملخص الانجليزى لدراستنا كلمة disengagement كمقابل لمفهوم الضياع كما حددناه فى الدراسة الحالية . وهى ترجمة للكلمة الفرنسية "désengagement" الذى جاء فى تعريفها فى قاموس علم النفس لأونرى پيرون Henric Piéron ما يشابه إلى حد كبير تعريفنا لمفهوم الضياع :

"Renonciation à satisfaire aux exigences de la vie dans le milieu social; consentement à la mort, pouvant préluder au suicide".

Piéron, H. Vocabulaire De La Psychologie. Paris: Presses Universitaires De France, 1951, p. 75.

٢ – أصل هذه الكلمة يونانى نقل إلى اللغة اللاتينية فأصبح anomia ، ثم ترجمه عالم الاجتماع "إميل دوركايم" إلى اللغة الفرنسية فأصبح anomie . وقد ظل بعض الباحثين يحتفظ بالكلمة الفرنسية أثناء كتابتهم بالإنجليزية ، بينما ترجمها البعض الآخر إلى anomy . انظر فى ذلك :

McClosky, H. & Schaar, J. H. "Psychological Dimensions of Anomy". *American Sociological Review*, 1965, 30, 14-40.

٣ - *The New Encyclopedia Britannica.* Chicago: William Benton Pub., 15 th ed., 1982, Vol. 1, p. 399.

٤ - جدير بالذكر فى هذا الموضع أن البعض يرى أنه من الضرورى للتمييز بين المعنى السوسيولوچى والمعنى السيكولوچى لمفهوم الأنومى أن يختلف شكل كتابة الكلمة ، بحيث يكون anomic عندما يراد الإشارة إلى المعنى الأول ، و anomia أو anomy حينما يراد الإشارة إلى المعنى الثانى . انظر فى ذلك: Merton, R. K. "Anomic, Anomia and Social Interaction: Contexts of Deviant Behavior" in Clinard, M. B.(ed.) *Anomie and Deviant Behavior: A Discussion and Critique.* London: Macmillan, 1964, pp. 225-227.

ومهما يكن الأمر ، فمن الأفضل أن تستبعد كلمة anomia فى هذا السياق حتى لايحدث خلط بينها وبين مصطلح سيكولوچى آخر يُكتب على هذا النحو ، ولكنه يشير إلى معنى مختلف تماماً ، وهو فقدان القدرة على تذكر الأسماء . انظر فى ذلك : Reber, A. S. *The Penguin Dictionary of Psychology.* London: Penguin Books, 1985, p. 38.

٥ - Schacht, R., *Op. cit.*, p. 188.

٦ - Durkheim, E. *Suicide: A Study in Sociology.* Translated by J. A. Spaulding & G. Simpson. New York: The Free Press, 1951.

٧ - Ibid., pp. 249-253.

٨ - Ibid., p. 246.

٩ - Ibid., p. 258.

١٠- Merton, R. K. *Social Theory and Social Structure.* (revised and enlarged edition) London: The Free Press, 9th ed., 1964, p. 162.

١١- Ibid., p. 166.

١٢- اسكندر ، نبيل رمزى . *الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر* ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص ٣٠٦ .

١٣- المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .

١٤- *The New Encyclopedia Britannica. Op. cit.*, p. 399.

١٥- Clinard, M. B. "The Theoretical Implications of Anomie and Deviant Behavior" in Clinard, M. B. (ed.) *Op. cit.*, p. 2.

١٦- MacIver, R. M. *The Ramparts We Guard.* New York: Macmillan, 1952, pp. 84-87.

١٧- McClosky, H. & Schaar, J. H. *Op.cit.*

١٨- Ibid.

١٩- Srole, L. "Social Integration and Certain Corollaries: An Exploratory Study". *American Sociological Review*, 1956, 21, 709-716.

٢٠- Ibid.

٢١- Beck, A. T. Weissman, A., Lester, D. & Trexler, L. "The Measurement of

Pessimism: The Hopelessness Scale". *Journal of Consulting & Clinical Psychology*, 1974, 42, 861-865.

٢٢- Ibid.

٢٣- انظر فى ذلك :

Andrews, F. M. & Withey, S.B. *Social Indicators of Well-Being: Americans' Perceptions of Life Quality*. New York: Plenum, 1976.

Diener, E., Emmons, R. A., Larsen, R. J. & Griffin, S. "The Satisfaction with Life Scale". *Journal of Personality Assessment*, 1985, 49, 71-75.

Argyle, M. *The Psychology of Happiness*. New York: Methuen & Co., 1987.

٢٤- Bedrosian, R. C. & Beck, A. "Cognitive Aspects of Suicidal Behavior". *Suicide & Life Threatening Behavior*, 1979, 9, 87-96.

Weiner, I. B. *Psychological Disturbances in Adolescence*. New York: John Wiley & Sons, 2nd ed., 1992, p. 357.

٢٥- Loc. cit.

٢٦- يشير مفهوم سلوك تدمير الذات إلى أشكال متنوعة من السلوك ، منها على سبيل المثال : الاعتماد على المخدرات ، والاستهداف للحوادث ، وعدم الامتثال لأوامر الأطباء ... الخ .انظر فى ذلك :

Baumeister, R. F. & Scher, S. J. "Self-Defeating Behavior Patterns Among Normal Individuals: Review and Analysis of Common Self-Destructive Tendencies". *Psychological Bulletin*, 1988, 104, 3-22.

Bruno, F. J. *Psychological Symptoms*. New York: John Wiley & Sons, 1993, pp. 188-190.

٢٧- Orbach, I., Milstein, I., Har-Even, D., Apter, A., Tiano, S. & Elizur, A. "A Multi-Attitude Suicide Tendency Scale for Adolescents". *Psychological Assessment*, 1991, 3, 389-404.

Reynolds, W. M. "Psychometric Characteristics of The Adult Suicidal Ideation Questionnaire in College Students". *Journal of Personality Assessment*, 1991, 56, 289-307.

٢٨- Reber, A. S., *Op. cit.*, p. 674.

٢٩- McClosky, H. & Schaar, J. H., *Op. cit.*

٣٠- Srole, L., *Op. cit.*

٣١- Beck, A. T., Weissman, A., Lester, D. & Trexler, L., *Op. cit.*

٣٢- نشير هنا إلى اننا اكتفينا فقط بأخذ فكرة عن مجالات الحياة المختلفة التى يتضمنها استبيان نوعية الحياة ، دون ترجمة بنود الاستبيان نفسه أو الاعتماد على نظام تصحيحها . ولمزيد من التفاصيل عن هذا الاستبيان انظر:

Frisch, M. B., Cornell, J., Villanueva, M. & Retzluff, P. J. "Clinical Validation of the Quality of Life Inventory: A Measure of Life Satisfaction For Use in Treatment Planning and Outcome Assessment". *Psychological Assessment*, 1992, 4, 92-101.

٣٣- Cull, J. G. & Gill, W. S. *Manual of Suicide Probability Scale*. California: Western Psychological Services, 6th ed., 1992, p. 2.

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أنه النسبة للمقياس الفرعى الخاص بتقييم الذات السلبى تصحح بنوده فى اتجاه عدم الموافقة عليها .

٣٤- Orbach, I., Milstein, I., Har-Even, D., Apter, A., Tiano, S. & Elizur, A., *Op. cit.*

٣٥- Ibid.

٣٦- Anastasi, A. *Psychological Testing*. New Yrok: Macmillan, 5th ed., 1982, pp. 524-525.

٣٧- أخذنا فى هذا الصدد باختبار الذيل الواحد ، نظراً لافتراضنا أصلاً وجود ارتباطات إيجابية بين المقاييس ، حيث أن المتصور أنها تدخل كمكونات فى مقياس شامل ، هو مقياس الضياع .

٣٨- Kaiser, "The Varimax Criterion For Analytical Rotation in Factor Analysis". *Psychometrika*, 1958, 23, 187-199.

٣٩- Comrey, A. L. "Common Methodological Problems in Factor Analytic Studies". *Journal of Consulting & Clinical Psychology*, 1978, 46, 648-659.

Abstract

DISENGAGEMENT: A THEORETICAL AND PSYCHOMETRIC STUDY OF A CONCEPT

Hind Taha

The aim of the present study is to explore the theoretical and psychometric implications of "disengagement" as a concept thought to cover a broad area of overlap between normal and abnormal behaviours. Five main components were proposed to comprise the conceptual content of "disengagement": (a) disorientation,(b) insecurity, (c) dissatisfaction, (d) hopelessness, and (e) suicidal tendencies.

A reliable and valid scale was constructed tailor - made to measure the suggested five components of "disengagement". The scale was administered to two groups of students at Cairo university (206 males and 206 females). Factor analyses were conducted on the correlational matrices of each group seperately.

One general factor could be extracted in each analysis. This factor accounted for 51, 9% of the variance in the male group and 48, 2% of the variance in the female group. The factor is identified as a general factor of disengagement. Future studies will, hopefully, cast light on the role of disengagement in a number of psychosocial abnormalities.

تونييس (فرديناند)

Tönnies; Ferdinand

احمد ابو زيد *

ينتمى فرديناند تونييس إلى فئة العلماء الذين يصفهم الأستاذ بيتريم سوروكن Pitirim Sorokin فى مقدمته للترجمة الإنجليزية لكتاب تونييس *"الجماعة المحلية والمجتمع Gemeinschaft und Gesellschaft* بأنهم "أصحاب الفكرة الواحدة" التى يدور حولها كل تفكيرهم وكل كتاباتهم . ولكن هذه الفكرة الواحدة لم تلبث فى حالة تونييس أن تعقدت تعقيدا شديدا نتيجة لطريقته فى التفكير والعرض والتحليل ، وبفضل أسلوبه الصعب فى الكتابة واستخدامه لكثير من المصطلحات الجديدة المبهمة ، وانتقالاته الفجائية وغير المتوقعة من فكرة لأخرى دون أن يكون بين هذه الأفكار رابطة واضحة ومباشرة . وقد أدى ذلك إلى انصراف الكثيرين عن دراسة كتابات تونييس وابتعادهم عن الإفادة منها على الرغم من عمقها وأهميتها فى تاريخ الفكر الاجتماعى ؛ وإن كانت هناك قلة محدودة من الدارسين الجادين فى كل اللغات استعانوا بنظريته الأساسية عن "الجماعة المحلية والمجتمع" فى دراسة مظاهر التغير فى بعض المجتمعات ، وبخاصة انتقال المجتمعات

* أستاذ الأنثروبولوجيا ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية .

البسيطة نسبيا إلى مستوى اجتماعى واقتصادى وثقافى أعلى وأكثر تعقيدا ، أو إلى مرحلة أكثر تطورا وتقدما نتيجة للتصنيع .

ولقد جاء تونييس إلى علم الاجتماع بعد دراسته للفلسفة . وهذا تقليد كان شائعا فى أوربا فى القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن - كما كان شائعا فى مصر حتى عهد قريب . بل إن تونييس قام فعلا بتدريس الفلسفة فى الجامعة لعدة سنوات ، كما خضع لتأثير عدد من الفلاسفة من أمثال هوبز Hobbes وسپينوزا Spinoza وكانْت Kant وكذلك لتأثير بعض المفكرين من أمثال ماركس Marx ورودبرتوس Rodbertus - كما أنه كان على اتصال وثيق بالفيلسوف وعالم الأخلاق الألمانى پاولسن Paulsen الذى ترك فيه أثرا عميقا بأفكاره وآرائه الفلسفية والأخلاقية . وانعكست كل هذه الآراء فى تحليله للعلاقات الاجتماعية ، كما صبغت كتاباته بصبغة فلسفية واضحة ، بحيث تكاد آراؤه وأفكاره السوسيولوچية تختفى وتضيع وراء ذلك القدر الهائل من التحليلات الفلسفية والسيكولوچية والمنطقية .

ويتميز تونييس عن الكثيرين من معاصريه من علماء الاجتماع بأنه لم يكن يعتبر علم الاجتماع علما مستقلا ومتمايزا ، أو أن له مجاله الخاص وقوانينه المحددة ؛ وإنما كان يرى أنه يقوم بالضرورة على علم النفس ، وذلك بعكس ما كان يذهب إليه دور كايم مثلا والمدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع . ولذا كان يرى أنه يتعين على الباحث السوسيولوچى قبل أن يدرس المجتمع والعلاقات الاجتماعية أن يكشف عن الأسس السيكولوچية الكامنة وراء تلك العلاقات . وظهر ذلك واضحا فى كتاب "*الجماعة المحلية والمجتمع*" حيث يُفرِد للعوامل السيكولوچية جانبا غير يسير .

***

وقد ولد فرديناند تونييس فى بلدة هوسوم Husum فى مقاطعة شلزڤيج هولشتاين وأمضى هناك معظم طفولته . وكانت أمه تنتمى إلى عائلة متدينة من أتباع المذهب اللوثرى ، ويبدو أن ذلك ترك فى نفسه بعض رواسب طفت على السطح فى مرحلة لاحقة من حياته الخاصة والأكاديمية بعد أن كان (لا أدريا) خلال معظم تلك الحياة . وقد التحق تونييس فى الأصل بجامعة ستراسبورج ولكنه تنقّل بعد ذلك بين عدد من الجامعات كما كان المتبع فى ذلك الوقت ، وبذلك درس فى جامعات يينا Jena وبون ولايبتسج Leipzig وتوبنجن Tubingen التى حصل منها على الدكتوراه فى الفيلولوچيا الكلاسيكية عام ١٨٧٧ ، وإن كان ظل يولى كثيرا من الاهتمام فى الوقت ذاته لدراسة الفلسفة والمشكلات الاجتماعية . وقد أتاحت له هذه الاهتمامات فرصة للتدريس بجامعة برلين وجامعة لندن حيث جذبته فلسفة هوبز ، ثم بعد ذلك كله فى جامعة كييل Kiet . ولم ينسَ طيلة الوقت المشكلة المحورية التى يدور حولها كل تفكيره وأهم أعماله وهى مشكلة التعارض بين "الجماعة المحلية Gemeinschaft" و "المجتمع Gesellschaft" .

وكانت لتونييس اهتمامات واسعة أيضا بأحداث المجتمع الألمانى وبالذات الحركات الاشتراكية والنقابات العمالية والتيارات التقدمية بشكل عام ، وحركات التحرر والاستقلال فى العالم . ودفعه ذلك إلى الانضمام بعد الحرب العالمية الأولى إلى الحزب الديمقراطى الاجتماعى ، كما جاهر بالعداء للنازية وللحركات المعادية للسامية مما جعل هتلر يفصله من وظيفته كأستاذ متفرغ بالجامعة عام ١٩٣٣ .

كذلك كان تونييس حريصا خلال كل حياته على تيسيير المعرفة بعلم الاجتماع ونشر هذه المعرفة ، فأسس "الجمعية الألمانية لعلم الاجتماع" وأصبح رئيسا لها خلال الفترة الطويلة بين عامى ١٩٠٩ و ١٩٣٠ ، وشاركه فى تأسيس تلك الجمعية الهامة زملاؤه ومعاصروه من أشهر علماء الاجتماع فى ألمانيا فى تلك

الفترة من أمثال جيورج زيمل Georg Simmel وماكس ڤبر Max Weber وڤرنر Werner وزومبارت Sombart . وقد لا يكون تونييس أكثر علماء الاجتماع الألمانى شهرة وذيوع صيت ، ولكن الكثيرين من مؤرخى الفكر الاجتماعى يرون أنه هو المؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع العام هناك .

ويستخدم تونييس اصطلاح "علم الاجتماع" بمفهوم واسع يشمل علم النفس الاجتماعى والديموجرافيا والتاريخ الاجتماعى (ويطلق عليه أحيانا اسم "الأنثربولوچيا الاجتماعية" (ويقصد به دراسة السلالات البشرية والوراثة) ، كما يشمل علم الاجتماع بالمعنى الدقيق للكلمة أو ما يسميه أحيانا "علم الاجتماع الخاص" الذى ينقسم إلى علم الاجتماع البحت ، وعلم الاجتماع التطبيقى ، وعلم الاجتماع الأمبيريقى .

وقد عرض تونييس نظريته فى علم الاجتماع وتصوره للمنهج الذى يجب اتباعه فى دراسة الظواهر والعلاقات الاجتماعية فى كتابه *"مقدمة لعلم الاجتماع"* الذى ظهر عام ١٩٣٦ ، وهو كتاب قلما يرجع إليه الباحثون ولم يلق نصيبا كبيرا من الشهرة بعكس كتابه الآخر *"الجماعة المحلية والمجتمع"* .

ويعرّف تونييس موضوع علم الاجتماع بأنه "نظرية الحقائق الاجتماعية" أو "الوقائع الاجتماعية" . ويقصد بالحقيقة الاجتماعية أو الواقع الاجتماعى كل "الحياة العامة" ، أو "الحياة المشتركة" التى تؤلف وحدات متماسكة ومتمايزة . ويقصد بذلك الحياة الاجتماعية التى يتفاعل فيها أفراد المجتمع بعضهم مع بعض مثلما تتفاعل وتتعاون أعضاء الكائن العضوى الحى . ويقوم هذا "التجمع" الذى يكشف عن "وحدة الحياة المشتركة" على روابط سيكولوچية ترتكز بدورها على *إرادة الأفراد* الذين تقوم بينهم تلك العلاقات . وبدون معرفة واكتشاف هذه الروابط السيكولوچية لن يمكن دراسة وفهم الواقع الاجتماعى ومعرفة ماهيته وطبيعته .

ومنهج علم الاجتماع - وبخاصة "علم الاجتماع البحت" أو "علم الاجتماع الخالص" منهج استقرائى يقوم على ملاحظة الوقائع الاجتماعية وتصنيفها . ولكن حين يعكف تونييس على توضيح هذا "المنهج" يتطرق إلى مناقشات نظرية ذات طابع فلسفى بحيث تتعقد الفكرة الأصلية البسيطة الواضحة . ويميز تونييس بين نوعين من العلاقات التى يمكن أن تنشأ بين أعضاء المجتمع : علاقات إيجابية وعلاقات سلبية . ويهتم علم الاجتماع بدراسة العلاقات الإيجابية فقط لأنها هى التى تؤدى إلى قيام ما يسميه "الوحدة الاجتماعية" وظهور "الواقع الاجتماعى" أو "الحقيقة الاجتماعية" وذلك بعكس العلاقات السلبية التى لا يمكن أن تؤدى إلى ظهور مثل هذه "الوقائع" أو الحقائق" . وتتمثل العلاقات الإيجابية فى الحب والصداقة والتعاقد والتعاون والتبادل وما إليها ، بينما تتمثل العلاقات السلبية فى الكراهية والعداوة وما إلى ذلك من علاقات لا يمكن أن تساعد على قيام "الوحدة الاجتماعية" . وقد انتهى الأمر بتونييس إلى الإقرار بأن علم الاجتماع البحت لا يمكن أن يكتفى بالملاحظة وجمع المعلومات وتصنيفها وإلا لما استحق ان يطلق عليه اسم (علم) ، لأن العلم الحقيقى هو علم الأفكار والمفهومات التى تنشأ بفعل العقل البحت . وبذلك يناقض تونييس نفسه لأن معنى ما يقوله هنا هو أن منهج علم الاجتماع منهج استنباطى جدلى وليس منهجا استقرائيا على ما كان يقول فى أول الأمر . بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقرر أن لكل فرع من فروع علم الاجتماع منهجه الخاص به مما يزيد الأمر تعقيدا . وهذه كما قلنا سمة أساسية فى كل كتابات تونييس .

ومع ذلك فإنه يمكن القول إن النقطة الأساسية فى نظرية تونييس فى علم الاجتماع هى نظريته عن "العلاقة الاجتماعية" أو ما يسميه أحيانا "الكيانات الاجتماعية Soziale Wesenheiten" . وتقوم هذه النظرية على التفرقة التى يقيمها

تونييس بين "الجماعة المحلية" و "المجتمع" ؛ وهى تفرقة قديمة على أية حال نجد لها مثيلا لدى عدد من علماء الاجتماع والمفكرين السابقين عليه بل وعند بعض العلماء المعاصرين له وإن اتخذت أسماء أخرى مختلفة . وأفضل مثال لذلك - وربما أشهر مثال - هو التفرقة التى يقيمها إميل دوركايم بين "التضامن الآلى Solidarité méchanique" و "التضامن العضوى Solidarité organique" . ولكن من الإنصاف أن نقول إن الأسس التى يقوم عليها التمييز بين "نمطى الحياة الاجتماعية" لم تتضح بقوة فى تلك الكتابات القديمة السابقة مثلما اتضحت فى كتاب تونييس ، وذلك نتيجة لازدياد المعرفة بالحياة الاجتماعية لدى الشعوب البدائية بفضل الدراسات الأنثربولوچية التى أجريت بين هذه الشعوب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكذلك نتيجة لتقدم الفيلولوچيا المقارنة Comparative Philology والقانون المقارن Comparative Law . وعلى أى حال فإن نظرية تونييس عن الجماعة المحلية والمجتمع ظهرت عام ١٨٨٧ ومهدت لقيام نظرية دوركايم عن نوعى التضامن التى ظهرت عام ١٨٩٣ فى كتابه عن *تقسيم العمل الاجتماعى Division du trvavail social* .

★★★

فى وضع نظريته عن التباين بين "الجماعة المحلية" و "المجتمع" اهتم تونييس أولا بتحديد المستوى السيكولوچى ثم انتقل بعد ذلك إلى المستوى الاجتماعى ؛ فقد كان يرى أن المدخل الصحيح لدراسة الحياة الاجتماعية هو المدخل السيكولوچى ، على أساس أن "الفعل الاجتماعى" و "العلاقات الاجتماعية" تصدر بالضرورة عن الإرادة . ولذا فإن الفقرة الأولى من كتابه *"الجماعة المحلية والمجتمع"* تحمل عنوانا

له مغزاه هو "العلاقات بين الإرادات الإنسانية " ، كما أن الباب الثانى كله - وهو يشغل حوالى ثلث الكتاب - مخصص بأكمله لدراسة نوعى الإرادة المرتبطين بنمطى الحياة الاجتماعية اللذين يميز بينهما . وهذان النوعان من الإرادة هما - حسب تعبيره "الإرادة من حيث هى تتضمن التفكير" و "التفكير من حيث هو يتضمن الإرادة" . النوع الأول يسميه تونييس "الإرادة العضوية Wesenwille" بينما يسمى النوع الثانى "الإرادة العقلانية Kurwille" أو الإراده الرشيدة . فكل الظواهر الاجتماعية - أو الوقائع والكيانات الاجتماعية كما يسميها - لا يمكن أن تظهر إلى الوجود إلا إذا أراد ذلك الأفرادُ الذين يدخلون فى تلك العلاقات أو الكيانات . وتتغير الإرادات بتغير الظروف والملابسات والأهداف مما يؤدى إلى ظهور علاقات مختلفة بين نفس المجموعة من الأفراد نتيجة لتغير إراداتهم . فالإرادة الطبيعية هى العنصر الأساسى وراء كل عملية إرادية تكون مستمدة من مزاج الشخص أو موقفه واتجاهه ، وسواء أكان الباعث عليها هو الحب أو الميل أو العادة أو الذاكرة ، وإن كان هذا لا يعنى ان الإرادة الطبيعية هى دائما إرادة لا عقلانية .

ويعرف تونييس الإرادة الطبيعية أو العضوية بأنها "المُساوى السيكولوچى للجسم الإنسانى ، أو مبدأ وحدة الحياة" . وهذا تعريف مبهم وينقصه الوضوح والتحديد ، ولكن المهم هو أن تونييس يرى أن هذه الإرادة الطبيعية توجد كامنة فى كل نشاط يقوم به الفرد ، أى أن كل فعل يصدر عن الفرد يتضمن بالضرورة إرادة طبيعية أو إرادة عضوية ، وذلك بعكس الحال بالنسبة للإرادة العقلانية التى يتصورها تونييس منفصلة تماما عن النشاط ولها استقلالها الخاص بها لأنها تسبق الفعل وتكون خارجة ومستقلة عنه . وبقول آخر فإن الإرادة الطبيعية أو العضوية إرادة أصيلة وفطرية فى الفرد وتلازمه طيلة حياته وتخضع أثناء ذلك

للتغير والتطور نتيجة لتغير الظروف والملابسات . فهى إذن تعبير عن الحياة ذاتها بكل جوانبها وعظمتها أو هوانها وتطورها ونموها ، وهى المصدر الذى تصدر عنه أفعالنا وأنشطتنا الفيزيقية أو العقلية أو الأخلاقية .

أما *الإرادة العقلانية* فهى بعيدة كل البعد عن التلقائية لأنها تقوم أساسا على الاختيار . إنها محصلة التفكير وثمرته ونتاجه ، وهو ما يعبر عنه تونييس فى عبارته "التفكير من حيث هو يتضمن الإرادة" . ومع ذلك فثمة علاقة وثيقة بينها وبين الإرادة الطبيعية لأن عمليات التفكير تعتمد إلى حد كبير على الميول وعلى الملكات الطبيعية والاتجاهات الذهنية للفرد . ولكن المهم هو أن التفكير من أجل هدف معين هو العنصر الغالب فى الإرادة العقلانية الواعية ، ولذا فهى تقوم على تغليب التفكير على الرغبة كما أن نظرتها للأمور والأحداث والأفعال نظرة مستقبلية وليست نظرة آنيّة تلقائية أو عضوية .

الإرادة الطبيعية يدخل فى تكوينها عناصر ثلاثة هى الحب أو الميل والعادة والذاكرة . أما الإرادة العقلانية فيدخل فى تكوينها التمييز واتخاذ القرار والتصور ، وهذه العناصر الثلاثة هى التى تحدد كل الأفعال فى نمط التجمعات الإنسانية التى يطلق عليها تونييس مصطلح "مجتمع Gesellschaft" وإذا كانت الإرادة الطبيعية تؤلف جزءا من حياة الفرد أو أنها مبدأ وحدة الحياة" حسب تعبيره فإن الإرادة العقلانية ليست هى جوهر الكائن الإنسانى أو طبيعته لأنها ينقصها العاطفة وتفتقر إلى المشاعر والأحاسيس والوجدانات ، بل وتخلو أيضا من الضمير . ولما كانت القيم الإنسانية والأخلاقية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعواطف والمشاعر والوجدانات فإن الأفعال الصادرة عن الإرادة العقلانية تقف "خارج مجال الأخلاق" ، فهى تتنكر للقيم الأخلاقية ولا تعطيها أدنى اعتبار بل وقد تعمل على خنقها والقضاء عليها ... الإرادة الطبيعية "تعكس نبضات القلب" بينما الإرادة

العقلانية "تعبر عن نشاط العقل" ... الإرادة الطبيعية عضوية وانفعالية ، بينما الإرادة العقلانية – ذهنية بحت ومجردة تماما .

والتعارض بين نوعي الإرادة على المستوى السيكولوچي يجد له تعبيرا صادقا في التعارض القائم بين فئات المجتمع أو قطاعاته وبالذات في التعارض بين الجنسين (الأنثى والذكر أو المرأة والرجل) وبين الشباب والشيوخ وبين العامة والمثقفين . ففي كل نوع من أنواع التعارض يمثل الطرف الأول الإرادة الطبيعية بينما يمثل الطرف الثاني الإرادة العقلانية ؛ وبالتالي يمثل الطرف الأول خصائص ومقومات الجماعة المحلية Gemeinschaft التي تقوم العلاقات فيها على روابط الدم (المحبة والميل) وروابط المكان أو الجوار (العادة) وروابط الصداقة أو الوحدة الذهنية (الذاكرة) بينما يمثل الطرف الثاني خصائص ومقومات المجتمع Gesells-chaft الذي تقوم العلاقات فيه على أسس مختلفة تماما ، لأن المجتمع مجموعة من الأفراد قد يعيشون جنبا إلى جنب ولكن لا يقوم بينهم بالضرورة أي نوع من أنواع الروابط العضوية أو الطبيعية (علاقات الدم أو الجوار أو الصداقة) لأن كل فرد يعيش بمقتضى إرادته العقلانية الواعية وتبعا لتفكيره وحساباته الخاصة . ولذا لا توجد في "المجتمع" أفعال تكشف عن إرادة وروح الوحدة ، أو أفعال تصدر عن الفرد ولكنها تعبر عن المجموعة التي يتحد معها ذلك الفرد . وهذا الموقف السلبي إزاء الآخرين هو النمط السائد والمألوف لأن الأفراد يرفضون أن يمنحوا شيئا أو ينتجوا شيئا بغير مقابل . ولذا فإن "التبادل" هو الأساس الذي تقوم عليه كل الأفعال في المجتمع ، وهو أساس عقلي يقوم على التفكير والتقدير والتقييم والمقارنة بين قيم الأشياء . ويقوم التبادل على أساس (العقد) من أجل إتمام العملية . ويفترض إبرام العقد وجود نوع من التراضي الاجتماعي أو الاتفاق الاجتماعي العام دون أن يدخل فيه أي جانب عاطفي . وأخيرا فإن العنصر الثالث الذي تقوم

عليه خصائص "المجتمع" هو "العلم" الذى يعكس الإرادة العقلانية الواعية المدركة فى أقوى صورها خاصة وأن العلم ، بالتعريف ، يكون بعيدا ومنزها عن الانحياز ويقوم بطبيعته على التفكير (البارد) وعلى التروى ، كما يتميز بالكلية والعمومية ويتخطى حدود الزمان والمكان ويتجاوز كل الروابط العضوية أو الطبيعية ، ويعمل أخر الأمر على توحيد "العقول" والأفكار .

وتجد الحياة المرتبطة بالمجتمع Gesellschaft أفضل تعبير لها فى المدينة وبخاصة المدن الكبرى والمدن الصناعية على الأخص بينما الأمة والعالم ككل ليسا ، أخر الأمر سوى مجرد تطورات لحياة المدينة . وباختصار فإن تونييس يرى أن التجريد والعقلانية هما المقومان الأساسيان اللذان يؤلفان جوهر "المجتمع" ، بحيث لا نكاد نجد أية عناصر عضوية أو عاطفية فى العلاقات السائدة فيه .



ولم يعد لنظرية علم الاجتماع عند تونييس كما عرضها فى كتابه *مقدمة فى علم الاجتماع* أهمية كبرى الآن ، بل قلما يعود إليها حتى المتخصصون أو يستعينون بها في تحليلهم للمجتمع ، وكل أهميتها تنحصر الآن في موقعها من تاريخ الفكر الاجتماعى ، وذلك على العكس تماما من نظريته الأساسية عن "الجماعة المحلية والمجتمع" التى لا تزال تجد لها قبولا فى الكتابات الأنثربولوچية على وجه الخصوص ، كما لا تزال تثير كثيرا من المناقشات النظرية وبخاصة فى مجال مقارنتها مع نظرية دور كايم عن نوعى التضامن : الآلى والعضوى ، أو نظرية سير هنرى مين Sir Henry Maine التي قال بها فى القرن الماضى عن انتقال المجتمع فيما يتعلق بعملية تنظيمه الاجتماعى والقانونى من مرحلة "المنزلة

الاجتماعية" status إلى مرحلة "العقد contract" . كذلك يستعين بعض الباحثين فى مجال الأنثربولوچيا الاجتماعية بتلك التفرقة بين نمطى الحياة الاجتماعية فى دراستهم للتغيرات الاجتماعية والبنائية التى تطرأ على المجتمعات التقليدية والنامية وبخاصة حين يدخلها التصنيع . وليس من شك فى أن تونييس نفسه كان قد تأثر فى صياغته لتلك النظرية بالتغيرات والتطورات التى طرأت على المجتمع الأوربى نتيجة للثورة الصناعية ، أى أنه استمد المبادئ التى تقوم عليها نظريته من الواقع . ومن هنا كانت نظرية الجماعة المحلية والمجتمع هى الإضافة الحقيقية التى أسهم بها تونييس فى الفكر الاجتماعى ، كما أنها هى الجزء الباقى من كتاباته وأعماله وتفكيره . فالذى استرعى انتباه تونييس فيما طرأ على المجتمع الأوربى من تغيرات هو التعارض بين "الوضع الاجتماعى" الذى ينشأ من تشابه الإرادات ويقوم على الانسجام والتجانس بين أعضاء المجتمع (القروى أو قبل الصناعى) والذى يجد له سنداً من الأعراف الشعبية والتقاليد المتوارثة والدين ، وبين "الوضع الاجتماعى" أيضا الذى ينشأ عن اتحاد الإرادات العقلانية المتباينة ولكنه يقوم رغم التباين أو بسبب التباين على الاتفاق والمواثيق والتراضى ، ويجد له سنداً فى التشريع السياسى ، كما يجد له تبريرا (أيديولوچيا) فى الرأى العام .

فى الحالة الأولى – التى تنطبق على الجماعة المحلية وعلى المجتمعات البسيطة والقروية وقبل الصناعية – يقوم نسق من "القانون الوضعى" يتكون من المعايير والقواعد والمثل المتوارثة والتى تنظم العلاقات بين الإرادات الطبيعية ، ويستمد هذا "القانون الوضعى" كيانه وقوته من الروابط العائلية وملكية الأرض ، كما تلعب مبادئ الأخلاق والعادات والأعراف الشعبية صياغة قواعده وبنوده ، بينما تضفى المعتقدات الدينية – بالمعنى الواسع للكلمة الذى يشمل المعتقدات الشعبية وأقوال الحكماء وما إلى ذلك – طابعا مقدسا على تلك البنود .

أما فى الحالة الثانية – التى تنطبق وتصدق على "المجتمع Gesellschaft" – بالمعنى الذى يأخذ به تونييس هذا المصطلح – فإنه يقوم أيضا على نسق من "القانون الوضعى" يختلف كل الاختلاف عن النسق السائد فى "الجماعة المحلية ، لأنه يؤكد الشخصية المستقلة المنفصلة للإرادات الفردية العقلانية ، ويستمد وجوده وكيانه من التنظيم المتفق عليه والذى يتحكم بمقتضى ذلك الاتفاق فى تحديد العلاقات والروابط المختلفة وتوجهها كما هو الحال فى العلاقات التجارية مثلا ، كما أن الذى يفرض ذلك القانون الوضعى" على الناس هو "الإرادة العليا" المتمثلة فى قوة الدولة .

إلى جانب ذلك ، توجد ازدواجية فى المعايير الأخلاقية من حيث هى نسق مثالى ، *أو نسق عقلى . ففى الحالة الأولى* – المتمثلة فى "الجماعة المحلية Gemeinschaft" يعتبر النسق الأخلاقى تعبيرا عن المعتقدات والقوى الدينية وأداة لها ، كما أنه يتداخل ويتفاعل مع الأوضاع العامة المتصلة بما يسميه تونييس "روح العائلة" والأساليب الشعبية والأعراف والعادات الاجتماعية .

أما فى الحالة الثانية فإن النسق الأخلاقى يكون حصيلة للرأى العام ونتاجه بل وأيضا أداته فى تنظيم العلاقات ، على اعتبار أن الرأى العام يتضمن كل العلاقات الناشئة عن الروبط والعلاقات الاجتماعية *التعاقدية* ، وكذلك العلاقات الناجمة من الاتصالات والأهداف السياسية *التعاقدية* . وفى هذا الشكل الثانى من الحياة الاجتماعية يميل الفرد إلى العيش بعيدا عن الآخرين ، بل إنه قد يحمل نحوهم كثيرا من مشاعر العداء المستتر ، وإن كان يمنعه من التعبير عن هذه المشاعر فى الواقع وترجمتها إلى أفعال عدوانية واضحة الخوفُ من الانتقام والقصاص . بل إن العلاقات بين الجيران أنفسهم لا تخلو من مشاعر الكراهية بحيث يصفها تونييس بأنها علاقة "حرب خفية" أو حرب غير معلنة .

ومع ذلك فإنه فى تطور المجتمع البشرى تتطور الإرادة الطبيعية نتيجة لضغط الظروف والأوضاع الجديدة إلى تفكير خالص وإرادة عقلانية لا تلبث أن تطغى على الإرادة الطبيعية أو الإرادة العضوية وتضعف من تأثيرها وفاعليتها بحيث تتوارى لتحل محلها أشكال الحياة الجديدة القائمة على الإرادة العقلانية وتتحول "الجماعة المحلية" بالتالى إلى "مجتمع" .

وهذا كله معناه أن من الخطأ الاعتقاد بأن تونييس حين يميز بين "الجماعة المحلية" و"المجتمع" كان يهدف إلى تصنيف المجتمعات الإنسانية إلى فئتين متخارجتين ومتميزتين ومنفصلتين تماما ، والأقرب إلى الصواب هو أن هذين النمطين نمطان مثاليان لا يمكن تحققهما فى الواقع بكل تفاصيلهما التى حددها تونييس . فأى تجمع انسانى يجمع فى الحقيقة والواقع خصائص وملامح معينة من كل من هذين النمطين بحيث تمتزج تلك الخصائص والملامح معا فى وحدة كلية متماسكة ولكن مع ميل إلى خصائص وملامح أحد النمطين أكثر منه نحو خصائص وملامح النمط الآخر . فإذا كانت الحياة العائلية مثلا هى الأساس العام للحياة فى الجماعة المحلية "فإنها تستمر وتظهر مع بعض التعديلات والاختلافات فى حياة القرية وحياة المدينة الصغيرة (اللتين يمكن اعتبارهما كعائلات كبيرة) وحياة المدن الكبرى الصناعية وإن كانت تقوم بدور آخر يختلف فى كثير من الوجوه عن العائلة فى الجماعة المحلية على اعتبار أن كل شخص فى المدن الكبرى "يكون هو بما هو عليه بفضل حريته الشخصية وثروته وتعاقداته" مما يعنى أن دور العائلة - بالمعنى السائد فى الجماعة المحلية - يتدهور ويضمحل ، أو يتغير بقول أدق .

وعلى أى حال فإن تونييس فى تحليله لنمطى الحياة الاجتماعية كان يركز دائما على أن الهدف النهائى من أى نظام اجتماعى هو تحقيق العلاقات السلمية

بين أعضاء المجتمع ، ولذا أخرج من مجال علم الاجتماع البحث السلوك السلبى والعدوانى ، كما كان يرى أن فى الإمكان معالجة الانحرافات المختلفة بالأساليب والوسائل (السلمية) دون حاجة إلى القيام بثورات قد تؤدى فى آخر الأمر إلى هدم المجتمع وتقويض نظمه ومعاييره . فوظيفة علم الاجتماع أولا هى رسم السبيل لإقامة علاقات إنسانية سليمة ، ليس فقط بين أفراد المجتمع بل وأيضا بين الجماعات والزمر والطبقات المختلفة التى تقوم فيه ، ثم بعد ذلك بين مختلف المجتمعات ومختلف الشعوب والأمم .

***

وقد توفى فرديناند تونييس عام ١٩٣٦ بعد أن أفلح فى توجيه نظر أميل دوركايم إلى التفرقة الأساسية بين النمطين الكبيرين فى المجتمع الإنسانى ، بحيث كتب دوركايم عرضا لكتاب *"الجماعة المحلية والمجتمع"* عام ١٨٨٩ فى المجلة الفلسفية *Revue Philosophique* وذلك قبل أربع سنوات من إصداره كتابه عن *"تقسيم العمل الاجتماعى"* الذى تأثر فيه بشكل واضح بآراء تونييس وإن كان اتخذ طريقا آخر فى التمييز بين القوى التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية وفى التعارض بين نوعى الإرادة من ناحية ونوعى التضامن من الناحية الأخرى .

اهم اعماله

1887; *Gemeinschaft und Gesellschaft,* Translated into Enghish as: *Community and Association,* by Charles P. Loomis.- Translated into French as *Communauté et Societé* by J. Leif.

1899; "Philosophical Terminology"; *Mind: Quarterly Review of Psychology and Philosophy,* vol. VIII and vol. IX.

1904; "The Problems of Social Structure"; *Congress of Arts and Science.* St. Louis.

1940; "The Coucept of Law and Human Progress" Translated by Karl J. Arnd and C. L. Foles, in *Social Forces,* vol. XIX, no. 1.

مراجع مختارة

1926; Wirth, Louis; "The Sociology of Ferdinand Tönnies", *The American Journal of Sociology* (A. J. S), XXXII.

1933; Leemans, Victor, *Tönnies et la sociologie contemporaine en Allemagne,* Felix Alcan, Paris.

1937; Parsons, Talcotr; *The Structure of Social* Action.

1938; Zimmerman, Carl, *The Changing Community, N. Y.*

1946; Leif, J. *La sociologie de Tönnies,* P. U. F. Paris.

زيمل (جيورج)

Simmel; Georg

احمد ابوزيد *

لم تكن حياة جيورج زيمل (١٨٥٨ – ١٩١٨) الخاصة أو الأكاديمية حياة سهلة ميسرة وإنما كانت على العكس من ذلك تماما تعوقها الصعوبات والعقبات التى انعكست بشكل واضح على مزاجه الخاص وشعوره بالغربة والابتعاد عن كثير من أنشطة الحياة ، وبخاصة الاهتمام بالسياسة التى كان يعطيها كثيرٌ من فلاسفة وعلماء عصره جانبا كبيرا من اهتمامهم . وقد ظهرت هذه الصعوبات بصورة واضحة فى تخلفه عن شغل أى منصب أكاديمى ثابت ودائم حتى بلغ السادسة والخمسين من عمره ، على الرغم من اعتراف معاصريه بقدراته الذهنية واتساع ثقافته وتنوعها بل وبتأثيره فى كثير من مجالات المعرفة وبالذات فى علم الاجتماع حيث أسهم إسهامات جذرية فى دراسة موضوع "العملية الاجتماعية Social Process" وبالأخص موضوع "التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعى -Sociali zation" الذى يعتبره أهم العمليات الاجتماعية على الإطلاق . ومع أن عددا من علماء الاجتماع كانوا قد سبقوه فى الاهتمام بدراسة العمليات الاجتماعية كما هو شأن عالم الاجتماع الأمريكى ألبيون سمول Albion W. Small (١٨٥٤ – ١٩٢٦) فإن زيمل هو الذى أعطى لذلك المفهوم أبعاده الواقعية والعملية وطرق

* أستاذ الأنثربولوچيا ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٤ .

الاستعانة به فى تحليل كثير من مجالات التفاعل الاجتماعى Social Interaction.

ونصطبغ كتابات زيمل وتفكيره - وبخاصة فى أوائل حياته ثم بعد ذلك فى المرحلة المتأخرة منها - بصبغة فلسفية واضحة غلبت عليها فى أول الأمر تأثيرات فلسفة كانْت Kant والكانتية الجديدة والهيجلية الجديدة ، كما غلبت عليها فى المرحلة الأخيرة فلسفة الحياة أو الفسلفة الاحيائية Vitalism ، وقد أفلح زيمل فى تطويع هذه الأفكار والفلسفات لنظريته وآرائه ومواقفه الخاصة والخروج منها كلها بفكرة موحدة وإن تكن معقدة ، كما كانت له نفس المقدرة على الإفادة من مختلف المناهج والمداخل والمنظورات فى دراسة وتحليل المشكلات التى يشغل ذهنه بها . وربما كان هذا هو ما جعله يصف نظريته السوسيولوچية وأعماله بأنها "صراع من أجل الحياة" قاصداً بذلك - على ما يقول بيترإرنست شنابل Peter-Eenst Schnabel الأستاذ بجامعة بيلفلد Bielfeld بألمانيا - إنه كان يعنى بذلك الصراع العقلى والفيزيقى من أجل المحافظة على كيان الفرد فى بيئة ثقافية واجتماعية تتعرض باستمرار لتأثيرات التكنولوچيا والاقتصاد والبيروقراطية ، بالإضافة إلى صراع البرچوازية المتعلمة المثقفة ضد أنماط الحياة الروحية والمادية التى يغلب عليها الطابع البروليتارى بشكل متزايد كنتيجة حتمية للاتجاه العام نحو التصنيع والاستهلاك الجماهيرى وظروف الحياة الحديثة وأساليب ووسائل الاتصال . (أنظر مادة : "زيمل Simmel" فى *موسوعة العلم الاجتماعى* *The Social Scievee Encyclopedia*) . وهذا فى حد ذاته يكشف عن ميول زيمل واتجاهاته العقلية المحافظة .



وقد انحدر جيورج زيمل من عائلة يهودية فى الأصل وإن كان أبوه تحول إلى الكاثوليكية كما أصبح هو نفسه من أتباع المذهب اللوثرى .

وقد ولد زيمل فى برلين فى الأول من مارس عام ١٨٥٨ وبذلك أمضى معظم حياته فى بيئة كانت تتميز بأنها مفترق - أو ملتقى - تيارات فكرية متلاطمة . وكان يزيد من حده الصراع الفكرى فى برلين الاختلافات فى التوجهات والنزعات الأخلاقية وبخاصة فيما يتعلق بالعداء للسامية إلى جانب الصراع السياسى ، ولكنه كان يشعر طيلة الوقت بابتعاده وانزوائه عن المشاركة فى كثير من الأنشطة الثقافية الألمانية على الرغم من تأثره بها وعلى الرغم من أنه هو نفسه كان يعتبر أحد كبار لعقول الألمانية وبخاصة فى العلم الاجتماعى كما كان بيته فى وقت من الأوقات ملتقى الكثيرين من رجال الفكر والأدب والفن . وهكذا عاش زيمل غريبا إلى حد كبير عن البيئة التى ولد فيها وأمضى فيها معظم حياته . وربما كان ذلك الإحساس بالغربة وراء مقاله الرائع عن "الغريب" الذى يحيا ويعيش فى مجتمع قريب وبعيد عنه فى آن واحد .

كان جيورج زيمل أصغر إخوة سبعة . وقد مات أبوه وهو صغير ، وكان أبوه من رجال الأعمال اليهود الناجحين ، فتولى أمره أحد أصدقاء العائلة وكان يمتلك داراً لنشر الأعمال الموسيقية ، وترك له بعد وفاته ثروة كان عائدها يكفى لسد احتياجاته بحيث يستطيع أن يعيش عليها حتى وإن لم يعمل . ولم تكن علاقتة بأمه طيبة ، ولذا كانت الفترة المبكره من حياته تفتقر إلى الإحساس بالأمن ، وكان ذلك بغير شك أحد عوامل شعوره الدائم بعدم الانتماء لأى جماعة وبإحساسه بعدم الأمان والاستقرار بل وبأنه إنسان (هامشى) . وازداد ذلك الشعور حدة وعمقا بعد فشلة المتكرر فى الحصول على منصب ثابت فى أى جامعة ، على الرغم من الاعتراف بنبوغة وقدراته الذهنية . ذلك أن كل ما أمكنه

الحصول عليه هو وظيفة غير ثابتة للتدريس فى جامعة برلين بحيث كان يتقاضى راتبه من المصروفات التى يدفعها الطلاب ، ثم حصل بعد ذلك على وظيفة شرفية لا تدر عليه أى دخل ، ولم يشغل وظيفة أستاذ دائم إلا عام ١٩١٤ فى جامعة ستراسبورج – وليس جامعة برلين التى ارتبط بها معظم حياته – وكان حينئذ فى السادسة والخمسين من عمره ، أى قبل وفاته بأربع سنوات .

وقد درس زيمل فى جامعة برلين حيث التقى بمجموعة ممتازة من أكبر الأساتذة والعلماء والمفكرين الألمان فى فترة خصبة من حياة الجامعة والمدينة (برلين) . فعرف من علماء التاريخ مومسن Mommsen وترايتشكه Treitschke ودرويسن Droysen ، ومن الفلاسفة هارمس Harms وتسيللر Zeller ، ومن علماء الأنثربولوجيا عرف باستيان Bastian ولاتساروس Lazarns وشتاينتال Sreiathal . وحين حصل على الدكتوراه فى فلسفة كانت Kant عام ١٨٨٠ كان قد بلغ بالفعل درجة عالية جدا من الثقافة العميقة المتنوعة فى التاريخ والفسلفة والعلوم الاجتماعية وقد انعكس ذلك كله فى تنوع كتاباته الرفيعة المستوى . وربما كان لذلك الاتساع والتنوع وعدم التركيز طويلا على موضوع واحد محدد ومتخصص ، دخل فى عدم حصوله على أى وظيفة أكاديمية حتى أواخر حياته ، وإن كانت أصوله اليهودية وقفت حائلا دون تحقيق ذلك بغير شك حيث كانت ألمانيا فى أوائل القرن تسيطر عليها مشاعر ملتهبة بالعداء للسامية ولليهود . ولكنه ظل طيلة حياته ، ورغم كل هذه المعاناة ، شديد الارتباط بالفكر الفلسفى ، بل إن اهتماماته اتسعت حتى شملت آراء فلاسفة من أمثال برجسون Bergson وهايدجر Heideggar وياسبررز Jaspers ؛ بل أن كتاباته فى فلسفة التاريخ تقف – على ما يقول لويس كوزر Lewis Coser على مستوى واحد مع كتابات ڤيلهلم ديلتاى Wilhelm Dilthey وريكرت Rickert وڤندلباند Windelband ،

وكانت دروسه ومحاضراته تدور حول كثير من الموضوعات التى تشمل تاريخ الفلسفة والمنطق والأخلاق وعلم النفس الاجتماعى بل وفلسفة الفن وفلسفة التاريخ وفلسفة الدين ، وذلك كله إلى جانب اهتمامه بعرض النظريات والاتجاهات الجديدة فى علم الاجتماع ، وكان زيمل محاضرا ممتازا ، ولذا كانت محاضراته تجذب إليها أعدادا كبيرة من الطلاب والمثقفين وتثير كثيرا من الجدل والمناقشة فى أوساطهم .

ويتميز إنتاج زيمل بالغزارة والوفرة والتنوع حيث كان يكتب فى كثير من مجالات المعرفة بحيث أن إنتاجه فى علم الاجتماع لا يمثل سوى جانب واحد صغير من أعماله ؛ ولكن هذا "الجانب الصغير" – أى كتاباته فى علم الاجتماع – هى الجزء الذى أذاع شهرته وارتبط به اسمه حتى الآن ، بينما لم تعد كتاباته وأعماله الأخرى تلقى كثيرا من الاهتمام بها حتى في ألمانيا ذاتها ، وربما كان أهم ما يعيب معظم هذه الكتابات – بما فى ذلك كتاباته السوسيولوچية – هو كثرة انتقالاته وبشكل مفاجئ من فكرة لأخرى ، وهو عيب ظل يلازمه طيلة حياته مما يجعل كتاباته تبدو – لأول وهلة – غير متسقة وتفتقر إلى التسلسل المنطقى ، كما أنها تضع بغير شك عبئا ثقيلا على القارئ الذى كثيرا ما يجد صعوبة فى تتبع أفكاره وإدراك العلاقة بينها بعضها وبعض ، وذلك على الرغم من الطابع الجمالى – أو حتى الغنى – الذى يتميز به أسلوبه . ولكن هذا لا يعنى عدم وجود نسق متكامل من الأفكار والآراء وراء ذلك التشتت (الظاهرى) .

★★★

ينتمى جيورج زيمل إلى جيل من العلماء الأوربيين – وبخاصة الألمان – الذين خرجوا على التقاليد الكلاسكية التى كانت تسيطر على علم الاجتماع فى

القرن التاسع عشر .

كان هناك من ناحية الاتجاه الوضعى الذى ارتبط فى فرنسا باسم أوجيست كونت Auguste Comte والذى وجد صدى له فى بريطانيا فى الاتجاه العضوى الذى يقوم على المماثلة البيولوچية والذى ارتبط باسم هربرت سپنسر Herbert Spencer . ويقوم هذا الاتجاه على تصور المجتمع على نمط الطبيعة واعتبار التغير الاجتماعى عملية تشبه - من الناحية النوعية - العملية البيولوچية وإن كانت أكثر منها تعقيدا ، كما يرى المناهج المتبعة فى العلوم الطبيعية تصلح مع بعض التعديل لدراسة العلوم الاجتماعية . وقد وجد هذا الاتجاه معارضة قوية من المفكرين الألمان المثاليين الذين يرون - وهذا هو الاتجاه الثانى الذى كان يسود فى القرن التاسع عشر - أن ثمة اختلافا بين العلم الطبيعى والمعرفة (التاريخية) وأن القوانين الطبيعية ليس لها مكان فى دراسة الثقافة الإنسانية ، وكان زيمل - وشأنه فى ذلك شأن ريكرت وڤندلباند وغيرهما من العلماء الذين يعرفون باسم علماء جنوب غرب ألمانيا ، من أتباع الكانتية الجديدة ولذا كانوا يعارضون الاتجاه الوضعى ويعمدون على العكس من ذلك إلى تحديد مقولات الفكر ويميزون على الخصوص بين المقولات المستخدمة فى العلوم الانسانية وتلك التى تميز العلوم الطبيعية وترتبط بها . وكانت الكانتية الجديدة . ترى أن الاختلاف بين نوعى "العلوم" - الطبيعية والإنسانية - اختلاف فى المناهج فى المحل الأول التى تتبعها كل منهما أكثر مما هو فى موضوعات البحث والدراسة . فالعلوم الإنسانية والثقافية تتجه نحو فهم "وقائع" أو "أحداث" محددة أكثر مما تميل إلى صياغة "قوانين عامة" كما هو الشأن فى العلوم الطبيعية . وكما وقف زيمل موقف المعارضة من الاتجاه الوضعى اتخذ موقفا معارضا مماثلا من "التقليد" الألمانى الذى كان يرى أن المجتمع لا يؤلف موضوعا "حقيقيا" للدراسة

بعيدا عن الأفراد الذين يؤلفونه ، وأنه حين ندرس الأفراد وأفعالهم فى السياق التاريخى الملائم فلن يبقى شئ يستحق الدراسة أو تقام عليه علوم المجتمع . وعلى ذلك فإن علم الاجتماع لم يكن يعتبر علما على الإطلاق ، فضلا عن أن يكون هو "ملك العلوم" كما كان يدعى كونت .

فموضوع علم الاجتماع عند زيمل إذن هو دراسة الأفراد ضمن أو داخل جماعة أو زمرة اجتماعية معينة بحيث يقوم بينهم شبكة من التفاعل الاجتماعى .

وقد لقيت هذه النظره قبولا واسعا لدى كثير من علماء الاجتماع فى أمريكا بالذات وإن كان زيمل نفسه لم يعمل - كعادته - على تطوير الفكرة أو تعميقها بطريقة منهجية منظمة ، وقد بنى نظريته على أساس أن الأفراد ليس لهم - وحدهم *أو فى ذاتهم* - وجود حقيقى ، كما أن المجتمع ليس له وحده أيضا وجود حقيقى ، وأن الأمر على العكس من ذلك تماما ، بمعنى أن كل حياة إنسانية توجد فى مجتمع بالضرورة ، وعلى ذلك كان زيمل يرى أنه لا يمكن لعلم الاجتماع أن يكتفى أو يقنع بدراسة أى من هذين الكيانين : "الأفراد" أو "المجتمع كلّ منهما على حدة وبعيدا عن الآخر .

فكأن زيمل وقف موقف الرفض من كلا (التصورين) : أى التصور المتأثر بفلسفة هيجل وتصور كونت وسبنسر . فقد كان تصور كونت سبنسر فى رأيه ينظر إلى المجتمع كما لو كان له وجود مستقل ومتمايز وخاص به ويعلو فوق وجود الأفراد الذين يؤلفون ذلك المجتمع وأن له على هذا الأساس "حقيقة" خارجة عن الأفراد وأنه هو الذى يشكل كل مظاهر السلوك والتفكير الفردى ، كما رفض التصور المثالى لأنه ينظر إلى المجتمع كما لو كان مجرد "بطاقة" تشير إلى شئ ليس له وجود "حقيقى" ، ومن هنا جاءت محاولة زيمل لإقامة علم اجتماع يختلف عن كلا الاتجاهين : الوضعى والمثالى ، ويعتبر المجتمع نسيجا معقدا من العلاقات

المتشابكة القائمة بين الأفراد الذين يدخلون معاً في علاقات متبادلة ودائمة من التفاعل .

وهذا يصدق ليس فقط على الجماعات أو الزمر الاجتماعية الصغيرة ، بل وأيضا على "الكيانات" أو "الأبنية" الكبيرة التي تعلو على الفرد مثل العائلة والقبيلة والمدينة بل والدولة وحتى النقابة العمالية وما إليها من جماعات أو جمعيات أو تجمعات ، فهذه كلها ليست سوى أشكال وأنماط معقدة من التفاعل بين الأفراد ، على الرغم من أنها قد تتمتع بدرجات مختلفة من الاستمرار في الوجود ومن الاستقلال عن الأفراد ، بل إن بعضها قد يقف من هؤلاء الأفراد موقف التعارض والمعارضة . ومن هنا كان زيمل يرى أن مجال الدراسة الرئيسي لعالم الاجتماع ليس هو "المجتمع society" ، بل بالأحرى "الروابط Associations أو العمليات الاجتماعية .

كذلك من الخطأ النظر إلى علم الاجتماع كما لو كان هو المجموع الكلي لما تقوم بها العلوم الإنسانية الأخرى من دراسات للظواهر ، إذ لا يمكن أن يكون هناك علم واحد أو موحد يتولى دراسة كل ما هو إنساني ونصلق عليه اسم (علم الاجتماع) أو يكون بديلا عن علم الاجتماع أو مرادفاً له . كما أنه لا يوجد بالمثل - بل ولا يمكن أو يوجد - علم طبيعي واحد لدراسة كل الظواهر المادية . فالعلم يدرس مظاهر وأبعاداً لظواهر معينة ، ولا يدرس الكليات العامة الشاملة global totalities على ما يقول لويس كوزر . وعلى ذلك فإن علم الاجتماع لا يدرس كل ما هو إنساني ، وإنما يتركز موضوعه الحقيقي المعيّن على وصف وتحليل صور معينة للتفاعل الإنساني فحسب . ومع أن زيمل كان يرى أن الكيانات والأبنية الكبرى يمكن أن تكون موضوعا للبحث الاجتماعي فإنه كان يعتقد في الوقت ذاته أن الأجدر بعلم الاجتماع أن يركز على دراسة "الصور"

المحددة الدائمة التى يمكن أن يتخذها التفاعل بين الأفراد .

فعلم الاجتماع يهتم إذن بدراسة "صور التفاعل" الكامنة وراء أنواع السلوك المختلفة (مثل السلوك السياسى والسلوك الاقتصادى والسلوك الدينى وما إلى ذلك) . وتتيح دراسة "صور" التفاعل فرصة أوسع لدراسة وتحليل قدر كبير من الظواهر الإنسانية المتباينة فى الواقع الملموس ، والتى قد يصعب دراستها حقا على أى أساس آخر أو من أى منظور آخر . فمظاهر السلوك المرتبطة بالحرب مثلا تختلف وتتباين تباينا شديدا عن مظاهر السلوك الخاصة بالعلاقات بين الزوجين ، ومع ذلك فإنه يمكن دراسة نوعى السلوك معاً والتقريب أو حتى الجمع بينهما إذا نحن وضعناهما تحت نوع واحد من "صور التفاعل" الكامنة وراء هذه المظاهر السلوكية المختلفة ، مثل "*صورة التفاعل*" التى تأخذ شكل الصراع : أى الصراع بين القوى المتحاربة من ناحية والصراع بين الزوجين من الناحية الأخرى . وبالمثل فإنه لا يوجد تشابه بين السلوك الواقعى فى بلاط ملوك فرنسا مثلا وملوك بريطانيا وأباطرة الرومان . ومع ذلك فإنه يمكن الكشف عن الأنماط المشتركة الكامنة وراء هذه الأشكال من السلوك الواقعى . فعلم الاجتماع عند زيمل - الذى يسميه على هذا الأساس "وعلم الاجتماع الصورى Formal sociology" لا يُعنى إذن بتعرف أو جمع الأفعال المفردة التى تصدر عن ملوك معينين بالذات - مثلما يفعل المؤرخ - ولكنه يحاول أن يلقى أضواء على أساليب سلوك الملوك - أىّ ملوك - من خلال دراسة نظام الملَكية . بل إن علم الاجتماع (الصورى) قد لايهتم حتى بذلك ، وإنما يهتم بالأحرى - وعلى مستوى الجماعات الصغيرة - بصور التفاعل التى قد تأخذ شكل الصراع /التعاون ، أو صورة الخضوع/ السيطرة ، أو صورة المركزية/ اللامركزية . فهذه "الصور" تؤلف "اللبنات الأساسية" التى تقوم عليها الأبنية الأخرى الأكثر تعقيدا ، ويشير زيمل

إلى هذه العملية بأنها عملية "هندسة الحياة الاجتماعية" . وكان أحد أهدافه من علم الاجتماع الصورى هو التوصل إلى إقامة هذه "الهندسة" .

فالتميز بين "صورة" الظواهر والأحداث الاجتماعية و"محتوى" تلك الظواهر والأحداث أساس مهم من أسس علم الاجتماع الصورى . ومع ذلك فإن دراسة زيمل لهذه المشكلة الهامة لم تكن تتسم دائما بالوضوح والاتساق . ولكن يمكن القول بشكل عام إن "علم الاجتماع الصورى" يقوم على فصل أو عزل الصورة عن المحتوى المتباين غير المتجانس ، كما يميز بين الهدف purpose وبين المصالح والاهتمامات المتعددة التى تدفع الناس إلى العمل ، سواء أكانت مصالح مادية أو مثالية . فمهما اختلفت الأهداف وتباينت المصالح التى تقوم عليها مختلف أنواع الروابط الاجتماعية بين الناس ، فإن الصور التى تتحقق فيها هذه المصالح والأهداف والاهتمامات قد تكون متماثلة ومتطابقة . ومن الناحية الأخرى ، وعلى العكس من ذلك ، فإن الأهداف والمصالح المتطابقة قد تتجسد وتتبلور فى صور مختلفة . فالمصالح الاقتصادية مثلا قد تتحقق فى شكل صورة تنافس أو صورة تعاون وهكذا . وبالمثل قد يمكن إشباع الدوافع العدوانية بصور مختلفة من الصراع .

وما يقوله زيمل عن الصورة والمحتوى لا يختلف كثيرا عما يقوله رادكليف براون فى تمييزه بين الصورة البنائية" و"البناء الواقعى" .

ومع ذلك ، فإن "الصورforms" التى يمكن تحديدها وفصلها والتمييز بينها فى الواقع الاجتماعى لا توجد أبداً فى حالة خالصة أو مطلقة ، لأن كل ظاهرة اجتماعية تشتمل فى حقيقة الأمر على عديد من "العمليات الصورية" المتباينة ، فالتعاون والصراع ، والخضوع والسيطرة ، والتقارب والتباعد وغيرها من "الصور" تقوم بدور فعال فى العلاقات الواقعية الملموسة بين الزوجين مثلما توجد

فى التنظيم البيروقراطى . وتعدد الصور وتنوعها فى أى ظاهرة محسوسة ملموسة يعنى تداخلها بعضها مع بعض بحيث لا تتحقق أى "صورة" منها تحققا كاملا وخالصا . فليس هناك "صراع" بحت فى الحياة الاجتماعية ، كما أنه ليس هناك "تعاون" خالص . ومن هنا يعتبر زيمل الصور "البحتة" تكوينات وتركيبات ذهنية فحسب ، وفى ذلك يقترب زيمل اقترابا شديدا من فكرة ماكس ڤيبر عن "النموذج المثالى Ideal Type " . فكما أن باستطاعة المهندس - مثلا - تكوين صورة ذهنية عن المثلث بصرف النظر عن محتواه ، وكما أن مؤرخ الفن يستطيع أن يتكلم عن الطراز القوطى أو طراز الباروك حتى ولو لم يوجد فى الحقيقة والواقع أى عمل معمارى يضم كل عناصر أىٍّ من هذين الطرازين كذلك يمكن لعالم الاجتماع أن يكوِّن نموذجا أو "صورة" نقية أو خالصة عن الصراع الاجتماعى حتى ولو لم تكن هناك حالة واحدة يتمثل فيها ويتجسد ذلك الصراع بكل خصائصه ومقوماته وعناصره .

والأمر نفسه ينطبق على كل العمليات والروابط الاجتماعية . فهى تضم عناصر متباينة من الانسجام والصراع ، ومن الانجذاب والنفور ، ومن الحب والكراهية وما إلى ذلك . ولذا يتعين على عالم الاجتماع فى دراسة العلاقات الإنسانية أن يهتم بخاصية الثنائية أو الازدواجية على أساس أن أى علاقة - حتى العلاقات الحميمة - تحمل عواطف إيجابية وأخرى سلبية فى نفس الوقت ، وبذلك يصعب قيام جماعة متجانسة ومنسجمة تماما فى الواقع وإلا لما استطاعت أن تتغير وتتطور . فالروابط الاجتماعية هى دائما حصيلة نوعى التفاعل .

من هذا المنطلق يفرق زيمل بين ما هو ظاهرى وما هو حقيقى ، أو بين الظاهر الاجتماعى والحقيقة الاجتماعية . فالعلاقات التى تقوم على الصراع (ونظرية الصراع تشغل مكانا محوريا فى نظرية زيمل) قد تعتبر علاقة سلبية فى

نظر أطراف الصراع بل وفى نظر الآخرين ، ولكن هذه العلاقة ذاتها يمكن أن يكون لها وظائف اجتماعية كامنة أو مستترة . والانسحاب من العلاقة - أىّ علاقة - هو وحده الذى يمكن اعتباره سلبية بحتة أو سلبية خالصة ، كذلك فإن علاقة الصراع التى قد يعتبرها البعض علاقة مؤلمة وتثير الأسى تربط فى الحقيقة أطراف الصراع بالنسيج الاجتماعى بقوة وإحكام ؛ إذ لولا هذا الصراع لما قامت العلاقة ولما نشأت الرابطة الاجتماعية واستمرت فى الوجود . فالصراع يؤدى إذن إلى قيام روابط جديدة بين الأطراف المتصارعة ويقوى العلاقات القائمة بالفعل بين تلك الأطراف . وبهذا المعنى يعتبر الصراع قوة بنّاءة أكثر منها قوة هدّامة . بل إن زيمل يذهب فى ذلك إلى حد القول إن الصراع هو ماهية الحياة الاجتماعية وليس فقط مجرد عنصر أساسى لا يمكن الاستغناء عنه فى الحياة الاجتماعية .

ولا يهتم علم الاجتماع الصورى بأفعال الفرد الاجتماعية فى ذاتها ولكن فى علاقتها بأفعال الأفراد الآخرين وبالإشارة إلى أبنية وعمليات معينة . وهنا يبدو زيمل أقرب إلى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الوظيفيين .

ويعطى زيمل لحجم الجماعة أهمية فى تكوين العلاقات وتعقدها . فالعلاقة الثنائية Dyadic Relationship التى تقوم بين أصغر الجماعات - وهى التى تضم شخصين أثنين فقط - تختلف اختلافا نوعيا عن أشكال الجماعات الأكبر حجما ، لأن وجود الجماعة الثنائية Dyad يعتمد على وجود الطرفين معا بحيث إن انسحاب أىّ منهما يهدم الجماعة كلها ، أى أن اختفاء الجزء يؤدى إلى اختفاء الكل . فالعملية الاجتماعية فى الجماعة الثنائية تظل قائمة - من حيث المبدأ - ضمن التساند الشخصى ولا تقوم ضمن بناء يتعدى وجودُه وجودَ العناصر المكونة له . وبمجرد أن ينضم إلى هذه الجماعة الثنائية شخص آخر واحد فقط تتحول إلى جماعة ثلاثية Triad ذات طبيعة خاصة مختلفة كل الاختلاف عن طبيعة

الجماعة الثنائية لأن أى طرف واحد فى هذه الجماعة الجديدة يعتبر (أقلية) - حسب تعبير زيمل - فى مواجهة الشخصين الآخرين . وهذا يصدق بالطبع على الجماعات الأكبر حجما . فالجماعة الثلاثية هى إذن أبسط بناء أو كيان اجتماعى تتحقق فيه سيطرة الجماعة ككل وسيادتها على أعضائها ، وتهيئ إطاراً اجتماعيا يسمح بإخضاع الأعضاء للأهداف الجماعية ، وذلك إذا أفلح شخصان اثنان من أعضائها الثلاثة فى التعاون ضد الشخص الثالث ، كما أن تكوين الجماعة الثلاثية يتيح الفرصة لقيام علاقات وعمليات أكثر تعقيدا ولا يمكن قيامها فى الجماعة الثنائية (كالفرق بين الجماعة الثنائية المؤلفة من زوج وزوجة ، وتحولها إلى جماعة ثلاثية بمجرد إنجاب طفل واحد) .

وبالمثل تختلف العلاقات الاجتماعية فى الجماعات الكبيرة عنها فى الجماعات الصغيرة اختلافا نوعيا وليس فقط اختلافا فى الدرجة . فالتفاعل بين الأعضاء فى الجماعات الصغيرة يتم فى العادة بشكل مباشر بينما تختفى علاقات التفاعل بين الأفراد فى الجماعات الكبيرة ولا تتم إلا من خلال أجهزة وترتيبات رسمية تزداد تعقدا بازدياد حجم الجماعة وتباعد الأفراد بعضهم عن بعض ؛ وإن كان هذا التباعد يساعد - من الناحية الأخرى - على نمو الحرية الفردية إزاء الآخرين . ويتحقق الضبط الاجتماعى فى هذه الحالة عن طريق قوى أخرى متميزة ومستقلة عن الأفراد .

***

على الرغم من أن إنتاج زيمل يتميز بالغزارة والوفرة والعمق ، وعلى الرغم من اعتراف ومعاصريه بنبوغه وقدراته الفائقة ، فإنه لم ينجح فى تكوين مدرسة

خاصة ومتميزة فى علم الاجتماع فى ألمانيا . فقد ظهر ماكس ڤيبر فى نفس الوقت وأفلح فى أن يفرض نفسه وآراءه ومناهجه وأن يجذب إليه أنظار واهتمام المشتغلين بعلم الاجتماع . وبذلك توارى اسم زيمل ، كما أن أعماله وآراءه الفلسفية وخارج علم الاجتماع لم يقدّر لها الانتشار والاستمرار ، ولم يبق من زيمل فى ألمانيا سوى علم الاجتماع الصورى الذى تراجع الاهتمام به بالتدريج ونظريته عن الصراع وكذلك كتاب له عن *سوسيولوچيا النقود* . بل ربما كانت آراء زيمل السوسيولوچية أكثر انتشاراً فى الوقت الحالى فى أمريكا عنها فى ألمانيا أو أوربا . فقد ظهر عدد من العلماء الأمريكيين الذين توفروا على تقديم أعماله وترجمة الكثير من مقالاته ونشرها فى الدوريات العلمية وبخاصة فى *المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع A. J. S* ، وتحمس له بعض العلماء من أمثال لويس كوزر Lewis Coser وكورت وولف Kurt H. Wolff . بل إن روبرت ميرتون Robert Merton كتب عنه مشيدا بأعماله وأفكاره وقدراته المتعددة .

ولم يكد يبقى من كتابات زيمل فى التداول والشيوع سوى كتاب له عن "*سوسيولوچيا النقود Soziologie des Gedes*" ونظريته المهمة عن "*وظيفة الصراع*" التى لا يزال يرجع إليها الكثيرون من العلماء حتى وإن لم يشيروا لها صراحة . ولكن يبدو أن ثمة نوعا من محاولة إحياء زيمل وإثارة الاهتمام بأفكاره ونظرياته بدأت تأخذ طريقها إلى عدد من الجامعات فى الخارج ابتداء من الستينات . وتمثل ذلك فى الاهتمام بترجمة مزيد من كتاباته . كما وجدت آراء زيمل وتحليلاته سبيلها إلى الأنثربولوچيا الاجتماعية منذ أواخر الخمسينات فى بريطانيا على أيدى ريموند آبثورب Roymond Apthorpe .

وقد ترك زيمل اثنين وعشرين كتابا وأكثر من مائتى مقال ودراسة ، وإن كان بعض هذه المقالات ظهر فى مجلات غير أكاديمية كما أن معظم كتبه هى

مجرد إعادة نشر بعض مقالاته التى أعيد جمعها وترتيبها ومراجعتها .

وقد توفى جيورج زيمل عام ١٩١٨ نتيجة مرضه بسرطان الكبد ، وقد تنبأ هو نفسه بمصير أعماله وكتاباته وآرائه وأفكاره حيث كتب قبل موته :

"أعرف أننى سأموت دون أن أترك ورائى وريثا عقليا ، وهذا على أى حال هو ما ينبغى أن يكون . وسوف توزّع تركتى كما لو كانت نقودا بين عدد كبير جدا من الورثة ؛ وسوف يعمل كل منهم جاهدا على تحويل نصيبه من التركة بحيث يستثمرها بما يتلاءم مع طبيعته هو نفسه ، وهو استثمار لن يكشف بأى شكل من الأشكال عن مدى دينه لتلك التركة" .

وقد تحققت نبوءة زيمل بحذافيرها . فقد أصبحت آراؤه الكثيرة المتشعبة ملكاً ، بل ونهباً ، لكثيرين من علماء الاجتماع الذين يعتمدون عليها فى تحليلاتهم دون أن يشيروا إلى المصدر الذى استمدوها منه ، أو الاعتراف بفضل صاحبها عليهم وعلى علم الاجتماع بوجه عام .

أهم أعماله

(المترجمة إلى اللغة الانجليزية)

1950; *The Sociology of Georg Simmel,* Translated and editel by Kurt H. Wolff; The Free Press, N. Y.

1956; *Conflict and The Web of Group Affiliation;* Translated by Kurt H. Wolff and Richard Bendix; The Free Press, N. Y.

1959; *Sociology of Religion;* Translated by Curt Rosenthal, The Wisdom Library, N. Y.

مراجع مختارة

Abel, Theodore; *Systematic Sociology in Germany;* Columbia University Press, 1965.

Coser, Lewis A.; *The Function of Social Conflict;* R. K. P., London, 1956.

Coser, Lewis A.; (ed); *Georg Simmel;* Prentice - Hall, Eaglewood, 1965.

Spykman, Nicolas J., *The Social Theory of Georg Simmel,* Atherton, 1966.

Wolff; Kurt H.; *Georg Simmel, 1858-1918;* Ohio State University Press; Colombus, 1959.

أسئلة عن الأسئلة

تساؤلات فى الأسس المعرفية للمسوح*

سلوى العامرى**

يتناول هذا الكتاب المشكلات المتعلقة بالأدوات البحثية وتطورها عبر السنين ، والظروف التى ساعدت على ذلك . وقد شهدت فترة الستينيات والسبعينيات تطورات هامة فى مجال البحث الاجتماعى نتيجة استخدام الحاسبات الاليكترونية. وقد ساعد هذا فى إجراء المزيد من البحوث ، بنفقات أقل ، وسرعة أكبر.

وقد مكن هذا الهيئات الحكومية - بمشاركة الباحثين الأكاديميين - من إجراء مسوح ودراسات اجتماعية أساسية فى موضوعات مختلفة وبصفة دورية ، حتى أصبحت هذه الدراسات والمسوح جزءا هاما من نسيج حياة المواطن فى الولايات المتحدة ، كما أنها تعد أحد أهم مصادر البيانات التى تعتمد عليها الدراسات الأكاديمية .

* Judith M. Tanur (editor), Questions about Questions; Inquiries into the Cognitive Bases of Surveys, New York, Russell Sage Foundation, 1992, p. 306.

** خبيرة (دكتوراة فى علم النفس الاجتماعى) بقسم بحوث وقياسات الرأى العام ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الحادى والثلاثون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٤ .

وأهم ما فى الأمر أنه يعتمد على بياناتها فى وضع السياسات الحكومية المختلفة ، كالسياسة السكانية والصحية والتعليمية ، وغيرها .

ولكن هـذا أثار العديد من الأسئلة حول مدى دقة وصحة البيانات التى توفرها تلك المسوح والدراسات . ومن بين الأسئلة المثارة مايلى :

- هل يستطيع المبحوث أن يجيب بدقة عن الأسئلة التى يطلب منه فيها أن يتذكر بعض الأحداث الذاتية ، كسؤاله عن عدد مرات زيارته للطبيب ، فى المسوح الخاصة بالصحة ، أو عن بحثه عن عمل خلال فترة أربعة أسابيع سابقة ، فى المسوح الخاصة بالعمل ؟
- ما مدى صحة ودقة البيانات التى تجمعها هذه المسوح بحيث تستند إليها الدراسات الأكاديمية أو ترسم السياسات الحكومية وفقا لها وتبنى عليها ؟
- ما الذى يمكن عمله بحيث يمكن أن يُطمأن إلى مصداقية بيانات هذه المسوح ؟

وعلى الرغم من أهمية هذه المشكلات ، وغيرها مـن مشكلات أخرى ، مثل ارتفاع معدلات رفض الاستجابة للأدوات البحثية من جانب المبحوثين ، والزيادة الكبيرة فى نفقات إجراء المسوح ، والصدق فى البيانات المطلوبة بهدف وضع السياسات ، فإن كل هذه المشكلات ليست بجديدة .

وقد أدرك الدارسون فى العلوم الاجتماعية – منذ زمن طويل – المشكلات المنهجية المتعلقة بالأساليب البحثية وإعداد الأدوات ، كتصميم المقابلات أو قوائم الاستبيان ، وأسلوب التطبيق . وكانوا على وعى تام بالمشكلات المختلفة المتعلقة بصياغة الأسئلة ، وأيضا بمميزات وحدود الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة ، وترتيب الأسئلة ونظامها ، ووجود استجابات وسيطة أو الإجابة "بلا أعلم" . كل هذه المشكلات واجهها المشتغلون بالعلوم الاجتماعية منذ زمن طويل ، ولكن مع منتصف السبعينيات زاد اهتمامهم بالأساليب المنهجية للمسوح ، وذلك بفضل

ازدياد الفهم للعمليات المعرفية التى تحدد طريقة وضع الأسئلة وأساليب الاستجابة عليها .

ومع بداية الثمانينيات كانت جهود المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هذه الإشكاليات هى عقد سلسلة من المؤتمرات والندوات فى الموضوع ، لعل أهمها كان عن الجوانب المعرفية فى مناهج البحث ، والذى عقدته لجنة الإحصاءات القومية المنبثقة عن المجلس القومى للبحوث عام ١٩٨٣ . وكان الهدف من هذا المؤتمر هو بناء جسور بين المشتغلين بمناهج البحث وبين الباحثين فى علوم المعرفة ، على أمل إلقاء المزيد من الضوء على المشكلات البحثية القديمة ، ومحاولة إيجاد حلول لها .

وقد كان هذا المؤتمر بمثابة علامة على الطريق فى تاريخ الجهود التى بذلت من أجل الجمع بين علوم المعرفة والدراسات المسحية ، وكان بداية للمجهودات التى بذلت لتشجيع الحوار بين الباحثين فى المناهج والباحثين فى علوم المعرفة ؛ لإيجاد فرص جديدة لتصحيح أو تعديل النظريات المعرفية المبنية على التجارب المعملية ، فى ضوء اختبارات تعتمد بصورة أكثر على الظروف الطبيعية .

ويركز الاهتمام فى هذا الكتاب على مساهمات العلوم المعرفية لفهم المشكلات فى البحوث المسحية ، وهو ثمرة للتعاون بين عدد من المشتغلين بالمناهج وعلماء نفس المعرفة . وقد أدى إلى تطوير واختبار النماذج النظرية لعملية الاستجابة على الأسئلة ، وتطوير إطار نظرى لتحليل تأثير الاستجابات فى قياسات وبحوث الرأى العام .

ويتناول هذا الكتاب موضوعات نظرية ومشكلات يتبع كل منها فصل إمبريقى أو أكثر ، وهو يتألف من خمسة أقسام تقع فى ثلاثة عشر فصلا .

يتضمن الفصل الأول المقدمة ، وهى بمثابة فصل تمهيدى كتبته المحررة جوديث تانور Judith Tanyr وعنوانه "الجوانب المعرفية للمسوح Cognitive Aspects of Surveys and this Volume" . وتتضمن المقدمة فكرة تاريخية مختصرة عن المنهج التكاملى .

أما القسم الثانى فعنوانه الرئيسى "المعنى Meaning " ، وهو يعكس وجهة نظر مؤداها أنه من الضرورى أن يفهم المبحوث معنى السؤال كما يقصده الباحث حتى تكون إجاباته صحيحة ، وتكون هناك مصداقية للنتائج التى يتوصل إليها .

ويضم هذا القسم فصلين : الثانى والثالث . والفصل الثانى بعنوان "توجيه الأسئلة والتأثير على الاستجابات" ، وكتبه كل من كلارك هربرت Clark Herbert ومايكل شوبر Michael Schober .

ويذكر المؤلفان أنه قد يبدو من النظرة السطحية للأمور أن إجراء المقابلات البحثية أمر سهل ، لا يتضمن أكثر من ذهاب الباحث إلى المبحوث وتوجيه مجموعة من الأسئلة ، وتسجيل الاستجابات ، ثم يعود حاملا معه حقائق أو آراء جديدة يضيفها إلى موضوع بحثه . ولكن فى الواقع فإن المعلومات التى يحصل عليها الباحث تتوقف على طبيعة الأسئلة الموجهة ، وكيفية صياغتها ، وما المطلوب أن يجيب عليه المبحوث . وعلى ذلك فإن التصميم الجيد لأدوات البحث هو الوسيلة الوحيدة لوصول الباحث إلى الحقائق والمعلومات التى يسعى للحصول عليها . وتدل الممارسات البحثية المختلفة على أن صياغة السؤال الواحد بأسلوبين مختلفين يؤدى إلى نتائج مغايرة تماما ، وكذلك الحال بالنسبة لكيفية تقديم السؤال ، ونظام ترتيب الأسئلة ، والاستجابات المسموح بها وعددها .

هناك إذا عوامل كثيرة مؤثرة ، لعل أهمها اللغة المستخدمة ، فلابد أن تتلاءم الكلمات المختلفة فى السؤال مع المعنى الذى يقصده الباحث ، وهو ما ييسر

التعامل مع كافة المشكلات المتعلقة بتخطيط البحث . ويرى المؤلفان أنه ، كما تعد اللغة نشاطا اجتماعيا يمارسه المشاركون فى الحديث ، وتكون له أهداف اجتماعية ، كذلك الأمر بالنسبة للمقابلات البحثية . فحينما يوجه الباحث سؤالا للمبحوث فإن كليهما يأخذ دورا فى العملية الاجتماعية ، وذلك فى صناعة وتبادل المعلومات .

وتعتمد المقابلة البحثية بالمثل كما فى الحوار بين طرفين على عدة أمور : أولها قصد المتحدث ، فليس المهم أبدا هو المعنى المطلق للكلمات ، ولكن ما يقصده المتحدث باستخدامه لهذه الكلمات . ثانيها ، وجود أرضية مشتركة بين الطرفين ، ومفتاح التعرف على قصد الباحث أو المتحدث هو الأرضية المشتركة بينهما . وهذه الأرضية المشتركة تؤدى إلى خلق أرضية مشتركة تراكمية بين الطرفين عن طريق الخبرات اللغوية والإدراك المشترك ، فكل طرف يضيف للطرف الآخر ، مما يدعم القاعدة المشتركة بينهما .

ولكن إذا كان هناك اتفاق بين الحديث العادى والمقابلة البحثية فى بعض الأمور ، إلا أن الأمر ليس كذلك دائما . ففى الحديث العادى لا يوجد وسطاء بين الناس ، وذلك على العكس من المقابلة البحثية التى غالبا ما يكون فيها وسيط . فإذا تساءلنا من الذى يوجه السؤال بالفعل ؟ ومن الذى يريد أن يعرف الإجابة ؟ إنه ليس القائم بالمقابلة بكل تأكيد ، فغالبا ما يكون القائم بالمقابلة مندوبا عن الباحث الذى يعد البحث ، فيكون وسيطا بينه وبين جمهور البحث .

كذلك فإن المقابلة البحثية تتبع طريقا مخططا ومحددا من قبل ، بينما تحكم المحادثةعن طريق أداء الطرفين معا ، ويفترض ألا يتدخل المبحوث فى تغيير اتجاه الحديث (إلا فى بعض الاستثناءات) . أما الاستبيان المكتوب – كأداة للبحث – فهو يتحكم تماما فى الموضوعات المثارة ، والأسئلة الموجهة ، وأسلوب الاستجابة

المطلوبة . وعلاوة على ذلك فإن الأسئلة توضع فى لغة تختلف عن لغة الحوار .

ويناقش هذا الفصل أيضا الأسئلة المفتوحة والمغلقة . ويشير إلى الاختلافات الحادة فى النتائج الخاصة بتطبيق الأسلوبين . ويورد أمثلة للتدليل على ذلك من دراسات ومسوح سابقة .

والسؤال المطروح هو ، ما الأفضل فى الاستخدام : هل الأسئلة المفتوحة أم المغلقة ؟ لقد ثار جدل شديد بين الباحثين بخصوص هذا الموضوع . فالأسئلة المفتوحة تحتاج لوقت أطول ، كما تواجه صعوبة فى تحليلها ، بعكس الأسئلة المغلقة فهى أسرع وأسهل فى التحليل . وقد ظل الباحثون لسنوات طويلة يفترضون أنه من الممكن الوصول إلى نتائج متشابهة ، سواء طبق أسلوب الأسئلة المفتوحة أو المغلقة ، إذا ما روعيت الدقة فى وضع البدائل على الأسئلة المغلقة . ولكن هذا ليس صحيحا دائما ، فإن الاستجابات تختلف بالفعل باختلاف نوعية الأسئلة .

والفصل الثالث بعنوان "الأسئلة المباشرة عن استيعاب المعنى Direct Questioning About Comprehension in a Survey Setting" . وقد كتبه كل من روبرت جروفز Robert Groves ونانسى فلتز Nancy Fultz واليزابيث مارتن Elizabeth Martin .

وهو دراسة إمبريقية تكشف عن مدى الاقتراب بين الباحث والمبحوث فى المعنى المقصود من السؤال . ويرى المؤلفون أن أى أداة بحثية لا تكون صالحة للقياس إلا إذا كانت الأسئلة المتضمنة قادرة على أن تنقل للمبحوث المعنى الذى يقصده الباحث . وإذا كان البعض يفترض أن هذه المسألة لا تمثل مشكلة فى عملية القياس ، فإن تاريخ البحث العلمى يقدم مايطعن فى صحة هذا الافتراض .

ويصور هذا الفصل كيفية إدراك المبحوث للمعنى ، وكيف أنه قد يختلف من

أسلوب بحثى لآخر . ويتحدد إدراك المعنى عن طريق عوامل كثيرة . فمثلا إذا استخدم أسلوب المقابلة ، فإنه بمجرد إلقاء الباحث للسؤال ، فإن المبحوث يضيف المعنى الذى استخلصه من الحديث الشفوى للباحث . وهذه تمثل أول خطوة للاستيعاب أو الفهم يتم خلالها استرجاع معانى الكلمات والجمل من الذاكرة . وتشمل هذه العملية أيضا التعرف على المعانى المتضمنة ، عن طريق الربط بين الكلمات . وقد تتدخل فيها بعض الأمور الأخرى ، كمناقشة موضوعات قريبة من سؤال معين قبل بداية إجراء المقابلة ، وإدراك المبحوث وتصوره لمعتقدات الباحث وتقييمه لسلوكه فى الحديث من خلال توجيهه للأسئلة .

وباتباع هذا المنطق ، يكون من بين مصادر الاختلاف فى الاستجابات على سؤال واحد من أسئلة البحث ، الاختلاف فى إدراك المعنى أو المقصود من السؤال .

وعلى الرغم من أنه قد بذلت محاولات كثيرة فى الدراسات المنهجية فى مجال الاهتمام بتأثير صياغة الكلمات التى تكون الأسئلة ، فإنه لم تبذل سوى محاولات قليلة للغاية لاختبار المعانى المدركة من الأسئلة . وقد عملت هذه المحاولات على تبنى أسلوب لاختبار مدى الفهم ، وهو إضافة أسئلة مباشرة داخل الاستبيان ، مثل : "هل تستطيع أن تحدثنى أكثر عن هذا ؟" أو "هل تستطيع أن تشرح قليلا فى هذا ؟" .

وقد استخدمت الدراسة الحالية هذا الأسلوب ، وهو إضافة أسئلة المتابعة التى تسأل المبحوث عن المعنى الذى استخلصه من كلمات السؤال ، والأسلوب الذى بنى عليه إجاباته على الأسئلة . ومن بين النتائج التى أسفرت عنها الدراسة الآتى :

- إن الاختلاف فى السؤال لم يؤد إلى إحداث فروق أو اختلافات فى النتائج .

- إن الاختلافات فى الاستجابة على هذه الأسئلة المباشرة المفتوحة ، قد تكون نتيجة لاختلاف المهارات اللغوية بين الأفراد .
- ولعل أهم نتيجة هى أن الأسئلة المفتوحة تعطى صورة أوضح عن مدى استيعاب وفهم المبحوث للأسئلة أكثر من الأسئلة المغلقة .

أما القسم الرابع من الكتاب فهو بعنوان "الذاكرة Memory" ، وهو يضم خمسة فصول من الرابع حتى الثامن . وتتناول هذه الفصول تأثير الذاكرة لدى الفرد فى الدراسات التى تتطلب استرجاع السيرة الذاتية . والثلاثة الأخيرة منها هى أوراق إمبريقية ترسم سياسات واستراتيجيات مختلفة لتحسين مستوى صدق التقارير الذاتية والاسترجاعية .

الفصل الرابع عنوانه "التذكر الشخصى وحدود الأسئلة الاسترجاعية فى المسوح Personal Recall and the Limits of Retrospective Questions in Surveys" ، وقد كتبه كل من روبرت بيرسون Robert Pearson ، ومايكل روس Micheal Ross ، وروبن دووز Robyn Dawes .

ويبدأ الفصل بالتأكيد على أن الذاكرة جزء من العملية التخيلية ، وأن الذاكرة الإنسانية ليست كجهاز الكومبيوتر الذى يسجل الأشياء ، وأنه لا يمكن الاستغناء فى المسوح عن الأسئلة التى تعتمد فى الإجابة عليها على الذاكرة ، بل إن مثل هذه الأسئلة قد تكون الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحديد بعض المواقف الفردية أو الاجتماعية ، والتغيرات التى تطرأ عليها .

وتستخدم مثل هذه الأسئلة فى مجالات عديدة ، منها على سبيل المثال :

- التقدير الشهرى لمعدلات البطالة ، حيث يطلب من غير العاملين من المواطنين أن يذكروا ما إذا كانوا قد قاموا بالبحث عن عمل خلال الأسابيع الأربعة السابقة على المسح .

- تقدير معدلات الاكتئاب خلال دورة حياة الفرد . وفيها يسأل الأفراد إذا كانوا قد شعروا باكتئاب شديد لمدة أسبوعين أو أكثر .
- وضع تقديرات لانتشار معدلات الجرائم . وفي مثل هذه المسوح تختار عينة قومية من الوحدات المعيشية ، ويسأل أفرادها عما إذا كانوا قد تعرضوا لحادث سرقة خلال فترة الأشهر الستة الأخيرة .

ويقدم هذا الفصل إطارا لفهم العمليات التى تؤدى إلى حدوث أخطاء فى الاستجابات التى تعتمد على استرجاع أحداث أو معلومات من الذاكرة ، كما يورد بعض النماذج أو الأدلة التى عن طريقها يمكن اكتشاف درجة الثقة فى مثل هذه الاستجابات . ولعل أهم هذه الأخطاء التذكر المتحيز للأحداث ، الذى قد يقود - إلى جانب أشياء أخرى - إلى إدراك مفاهيم غير دقيقة للسلوك الإنسانى ، وإلى تشخيص غير سليم للمشكلات المختلفة . ويصف هذا الفصل كيفية الوقوع فى التحيز عند الاستجابة على الأسئلة التى تعتمد على الذاكرة . فمثل هذه الاستجابات غالبا ما تكون وظيفة للتفاعل بين الماضى والحاضر ، وأيضا للنظريات المتضمنة لدى الفرد عن الثبات والتغير ، وما يحمله من تصور عما يريد الباحث أن يقيسه . ويستخدم الفرد كل هذا عند استجابته على الأسئلة ، وبصفة خاصة عندما تتطلب منه الإدلاء بمعلومات عن ماضيه الشخصى أو الاجتماعى .

وللحد من الأخطاء التى تنجم عن التحيز فى الدراسات المعتمدة على استدعاء الذاكرة ، أصبحت المسوح المختلفة تعمل الآن على استخدام وتوظيف تكنيكات مختلفة للحد من هذه الأخطاء . وهذه الإجراءات والتكنيكات تعمل على توجيه المبحوث بعيدا عن الاعتماد بكثافة على تركيب الماضى باستخدام نظريات الثبات أو التغير . ومن هذه الأساليب :

- التأكيد للمبحوث من خلال التعليمات على مدى أهمية ومدى الاحتياج للحصول

على إجابات صحيحة ودقيقة .

- إعادة سياق الحدث أو السلوك المطلوب تذكره .
- استخدام وسائل مساعدة للتذكير ، يزود عن طريقها المبحوث بقوائم ترتبط بالحدث المطلوب تذكره ، ثم يطلب من المبحوث أن يتعرف على الأحداث أو الموضوعات ، وذلك بمقارنتها بما هو أمامه فى القائمة .
- تقليل الفترة بين وقوع الحدث وسؤال المبحوث عنه (يفترض ألا تزيد هذه الفترة على ستة أشهر) .
- استخدام الأحداث البارزة لشحذ الذاكرة (مثل وقوع زلزال أو كارثة أو أعياد الكريسماس ...) .
- ألا يطلب من المبحوثين أن يؤرخوا الأحداث - إذا كان هذا التأريخ مطلوبا - إلا بعد توجيه مجموعة من الأسئلة تحيط بالحدث ، بحيث تقدم إطارا للمعلومات يساعد على التذكر .

وفى النهاية ، يخلص الباحثون إلى أن درجة التحيز تكون واضحة ومرتفعة فى بعض الدراسات ، ومنخفضة فى البعض الآخر . وأن عملية التذكر فى المسوح تخضع لأمرين هما : الوقت ، وأهمية الحدث .

وتتناول الفصول الأربعة التالية تأثير الذاكرة فى المسوح التى تتطلب فى الاستجابة عليها تقارير ذاتية من الفرد ، كما تتناول السياسات والاستراتيجيات المختلفة الواجب اتباعها لتحسين مستوى صدق هذه التقارير . ويعد الفصل الأول منها تمهيديا للفصول الثلاثة اللاحقة له . وفى هذا الفصل تتم التفرقة بين نوعين من الذاكرة : الذاكرة العارضة ، وغالبا ما تتعلق بأمور وأشياء عامة ، والذاكرة التى تتعلق بالمسائل الشخصية . والنوع الثانى يكون عادة أسهل فى تذكره ؛ لأنه يتعلق بأشياء حياتية تحيط بالحدث ، وتسهل استدعاءه ، مثل وقوعه فى مكان

محدد ووقت معين واتصال شخصى . ويجب على الباحث أن يساعد المبحوث لتجميع واستدعاء الأحداث ، بوضع مفاتيح تساعده على التذكر ، وخاصة بالنسبة للنوع الأول . ويؤكد هذا الفصل على أهمية الأساليب التى تتبع للإقلال من عدم دقة وصحة البيانات المجمعة ، كما يشير إلى محاولات فى هذا المجال عملت على استخدام عينات كبيرة ، كما استخدمت مقاييس متعددة بهدف ضمان الحصول على أكبر قدر من البيانات الصحيحة . ولكن هذه المحاولات والحلول غير كافية ؛ لأنها لا تعالج ما يترتب على أخطاء الذاكرة .

والفصول الثلاثة التالية تتضمن تقييمات إمبريقية لسياسات واستراتيچيات مختلفة لتحسين مستوى صدق التقارير الذاتية الاسترجاعية فى مجالات معينة ، هى المسوح الطبية والتصويت فى الانتخابات والسلوك الغذائى . وقد كان مجالا الصحة والتصويت من أكثر المجالات جذبا للباحثين ، وهما من المجالات التى يلزم أن تكون بياناتها صحيحة ؛ لأن الخطأ فى البيانات قد يؤدى إلى عواقب وخيمة .

ولما كانت هذه الفصول تقتصر على عرض مجموعة من التجارب التى أجريت بهدف تحقيق مستوى أفضل للثقة فى التقارير الاسترجاعية ، فإنها تحتاج فى عرضها إلى سرد خطوات كل منها حتى يمكن فهمها فهما صحيحا . ولما كان المجال هنا لا يتسع لذلك ، فنكتفى بالقول بأن بعضها قد حقق نجاحا ضئيلا فى التخلص من الأخطاء الناتجة عن المبالغة ، أو التقليل فى تقدير الأحداث الذاتية المطلوبة ، وهو ما يدعو إلى ضرورة اكتشاف تكنيكات أخرى قد تحقق نجاحا أفضل فى قدرتها على استخلاص وانتزاع المعلومات عن طريق إعادة وتجميع المعلومات المتعلقة بأحداث ماضية فى أى مجال تقيسه . كذلك نجحت بعض التجارب فى تحسين القدرة على التذكر فى مجال الصحة ، ولكن رغم نجاحها فإنها تحتاج لأوقات طويلة ونفقات كثيرة ، لذلك فمازالت هناك حاجة لاكتشاف

وسائل أخرى تكون فعالة وغير مكلفة فى نفس الوقت .

أما القسم الرابع فموضوعه "التعبير : حالة قياس الاتجاه فى المسوح "Expression: The Case of Attitude Measurement in Surveys . ويضم ثلاثة فصول ، التاسع والعاشر والحادى عشر . الفصل التاسع فصل تمهيدى للفصلين التاليين له ، وقد كتبه روبرت أبلسن Robert Abelson ، ويتناول فيه المجالات المختلفة لقياس الاتجاه . وهو يرى أن نسبة كبيرة من الأسئلة التى توجه فى المسوح المختلفة ، تتعلق باتجاهات المبحوثين ، مثل الاتجاه نحو المرشحين السياسيين ، والاتجاه نحو الجماعات السلالية ، والاتجاه نحو المنتجات الاستهلاكية ، وما إلى ذلك .

ويشير إلى أن الفصليين التاليين يتناولان مفاتيح منطقتين من المشكلات فى قياس الاتجاهات ، ويركزان على اكتشاف فرص جديدة يمكن عن طريقها الحصول على معلومات أكثر تفصيلا ودقة عن الاتجاهات تختلف عن الأنماط التقليدية السائدة فى قياس الاتجاه . ويتناول هذان الفصلان المشكلات المتعلقة بمفهوم التعبير عن الاتجاه ، وأيضا استكشاف فرص جديدة يمكن عن طريقها إيجاد معلومات أكثر دقة وتفصيلا عن الاتجاهات .

وهناك افتراض بأن المبحوث تكون لديه استجابة تقييمية نحو موضوع الاتجاه ، ويحتاج لتوصيل هذه الاستجابة للباحث . وفى هذه الحالة تكون الاستجابة تلقائية . ولكن هذا لا يحدث دائما . ففى بعض الأحيان قد تفشل الاستجابة بهذه الصورة ، نظرا لوجود بعض العوامل التى تعوق هذا النموذج البسيط فى عملية الاستجابة لمقياس الاتجاه . وهذه العوامل هى :

١ - ألا يكون لدى المستجيب اتجاه قوى سابق ، ويكون عليه أن يبنى استجابة فى الحال .

٢ – قد تمنع المعايير الاجتماعية دون التعبير التلقائى عن اتجاه الفرد ، مما يدفعه إلى محاولة البحث عن استجابة يقرها المجتمع . وكلتا الحالتين تتضمنان تأخيرا فى الاستجابة وإحداث عمليات معرفية أبعد . وفى هذه الحالة يمكن أن يطلق على الاستجابة استجابة متعمدة . أى أن هناك نوعين من الاستجابة ، استجابة تلقائية وأخرى متعمدة .

ولكن كيف يستطيع الباحث أن يفرق بين نوعى الاستجابة ؟ بل كيف يستطيع أن يصمم مقياسا للاتجاه بحيث يشجع ظهور إحدى الاستجابتين ؟ لقد استطاعت الدراسات العملية الحديثة التى تستخدم مقاييس رد فعل الوقت أن تفرق بين نموذجين مختلفين للاستجابة ، وبصفة خاصة بالنسبة للاتجاهات التى تقيس التحيز والعنصرية . كذلك أيضا استخدمت وسائل غير مباشرة بحيث لا يستطيع المستجيب أن يدرك أن الهدف هو التعرف على اتجاهه . ولكن تبنى مثل هذه الوسائل يعتمد على التحدى التكنولوچى واستخدام الكومبيوتر فى المقابلات البحثية التى تتم وجها لوجه . ويتضمن هذان الفصلان وضع مجموعة من مقاييس الاتجاهات لنموذجى التعبير المختلفين .

يناقش الفصل العاشر – الذى كتبه "چون كورسنيك Jon Korsnick" و"روبرت أبلسن Robert Abelson" – مجموعة من المقاييس اللفظية لشدة الاتجاه وعلاقتها ببعض المتغيرات الأخرى ، ويؤكد على أنه ليس الهدف هو معرفة تفضيلات الناس لشئ ما ، ولكن المهم هو فهم القوى التى تحدد الجوانب المعرفية والسلوكية للناس . ذلك أن الاتجاهات ليست كبعضها البعض ، فبعضها يكون قويا إلى الدرجة التى يؤثر بها ويعمق على النسق المعرفى والسلوكى للفرد ، يقاوم أى ضغوط تسعى لإحداث تغيير فيه . وبعضها الآخر يكون ضعيفا ويهتز أمام أية ضغوط موقفية ، ولا يكون له سوى تأثير بسيط للغاية على تفكير الفرد وسلوكه .

ومع ذلك فمعظم المسوح تقتصر فى دراستها على منحى الاتجاه فقط ، وهل هو مؤيد أو معارض ، إيجابى أو سلبى ، مقبول أو مكروه . لذلك يقترح الكاتبان وضع أسئلة إضافية لقياس الشدة فى أى مقياس للاتجاه ، ويشيران بأن توضع هذه الأسئلة بصورة روتينية فى كل المقاييس ، بحيث تصبح جزءا من المقياس .

وفى الفصل الحادى عشر ، تناول "چون دوڤيدو John Dovidio" و "راسل فازيو Russell Fazio" ، العديد من المشكلات النظرية والمنهجية المتعلقة بقياس الاتجاه . وأسهبا - بصفة خاصة - فى ثنائية التلقائية والعمدية فى الاستجابة على المقاييس . وتشير التلقائية إلى وضوح الاتجاه ، لأن الاستجابة غالبا ما تكون سريعة ، أما العمدية فتتضمن تأخرا فى الاستجابة . وقد قدم الباحثان تكنولوچيا جديدة ، تتمثل فى مجموعة من المقترحات فى تطوير وسائل قياس الاتجاه ، وتستمد جذورها من التنظير المعرفى الحالى .

أما القسم الخامس من الكتاب فهو عن "التفاعل الاجتماعى Social Interaction" وهو يقع فى فصل واحد كتبته كل من "لوسى سيشمان Lucy Suchman" و "بريچيت چوردان Brigitte Jordan" . وفيه تثير المؤلفتان تساؤلات حول المعايير الجامدة التى تفرض على المقابلات البحثية بهدف تقنينها والحصول على بيانات صحيحة يمكن الوثوق بها . وهما تريان أن مثل هذه المعايير قد تحطم المعايير العادية لسلوك الحوار ، ومن ثم تؤثر على صحة البيانات التى تم تجميعها . وقد اعتمدتا فى هذه الورقة على تحليل خمس مقابلات بحثية مسجلة على شريط ڤيديو ، ثلاث منها من المقابلات الخاصة بالمسح الاجتماعى العام ، واثنتان من المسح القومى الصحى .

وقد روعى عند التحليل الأخذ فى الاعتبار بعض الأمور ، مثل إدراك الفروق بين المقابلة البحثية والحديث العادى ، مع التركيز على الضبط الخارجى لأداة

البحث ومع من تتم المقابلة وما موضوعها ، ومنع أى إعادة فى شكل تعميم السؤال من جانب القائم بالمقابلة ، والمتطلبات الخاصة المتعلقة بشكل الإجابة على السؤال ، والمشكلات المتعلقة بمعنى السؤال وفهمه ، والفشل فى تصحيح عدم الفهم . وقد أظهرت النتائج التى توصلنا إليها أن صحة بيانات المسح تحمل معها فى نفس الوقت مقومات الضعف ، بالمثل كما يفعل عدم التفاعل المتعمد بين الباحث والمبحوث من أجل ضمان صحة البيانات . وكعلاج لذلك اقترحنا مدخلا جمعيا يسمح بوجود أشكال للتبادل التفاعلى بين الباحث والمبحوث ، وذلك كضرورة لتقنين التفسيرات والحيلولة دون تدخل عامل التحيز من جانب الباحث . وفى النهاية ذكرنا بعض التوصيات يمكن بها إعداد برنامج بحثى لاستكشاف مدخل جمعى أكثر تفاعلا ، يمكن عن طريقه تحقيق الثبات والصحة فى المسوح المختلفة التى تعتمد على المقابلة وجها لوجه .

أما القسم السادس والأخير فهو بعنوان "تطبيقات حكومية Government Applications" ، ويضم الفصل الثالث عشر والختامى للكتاب ، وقد كتبته كل من "كاترين ديبو Cathryn Dippo" و "جانيت نورود Janet Norwood" ، وهو عرض لدراسة تطبيقية معملية أجريت فى معمل الإجراءات البحثية الجمعية التابع لمكتب إحصاءات العمل فى الولايات المتحدة . وفيه تشير الباحثتان إلى أنه رغم إدراك المشتغلين بالعلوم الاجتماعية لمشاكل البحث المختلفة ومحاولاتهم وضع نماذج بديلة للإجراءات البحثية بهدف الوصول إلى أحسن الصيغ أو النموذج الأمثل ، فإن هذه المحاولات لم تضف إلا القليل فى الإجابة على السؤال الأساسى : لماذا تؤدى الإجراءات البحثية المختلفة إلى الحصول على بيانات مختلفة من المبحوثين ؟ والإجابة هنا هى أن نظريات ومناهج العلوم المعرفية تستطيع أن تقدم لنا إطارا وأدوات لإجراء البحث المطلوب لمواجهة هذه المسألة . فمازالت هناك حاجة لتطوير

علم تكاملى لدراسة مناهج البحث . ويمثل البحث الحالى الذى يضمه هذا الفصل خطوة مبدئية أولى فى مجال التكامل بين العلوم الإحصائية والنفسية عن طريق بناء إجراءات بحثية جمعية معملية يقوم بها علماء النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا ، جنبا إلى جنب مع الإحصائيين الرياضيين والاقتصاديين .

وإذا كانت هذه الهيئة (مكتب إحصاءات العمل) مسئولة عن تقديم العديد من الإحصاءات الهامة من أجل وضع السياسات العامة للدولة ، فإن هذا يجعل من رسالتها تقديم أكثر البيانات صحة ودقة . وإذا كان ينظر للمعمل كوسيلة أخرى فى تطوير نوعية البرامج البحثية ، فإنه يتوقع أن تمتد الدراسات المعملية لجوانب أخرى فى تصميم البحوث ، وأيضا إلى جوانب أخرى غير الجوانب المعرفية فى البحوث المسحية .

وفى النهاية ، نستطيع أن نقول إن إسهام هذا الكتاب فى أنه يقدم لنا التطورات الهامة الحديثة فى مجال مناهج البحث . وقد اتبعت محررة الكتاب أسلوبا متميزا فى العرض ، إذ كان يسبق كل موضوع أو مشكلة بحثية فصل تمهيدى يعرض إطارا نظريا لها وتلخيصا للفصول التالية ، وهى عادة ما تكون فصولا إمبريقية تمثل محاولات جادة لحل المشكلة المعنية . لذلك فإن أهمية هذا الكتاب فى أنه يقدم لنا مزيجا من استعراض المشكلات المنهجية والتقارير البحثية ، مما يجعل منه مجلدا قويا يضعه فى مصاف المراجع الأساسية فى مناهج البحث .

والمشكلة التى يتصدى هذا العمل الجماعى لها - من خلال اجتهادات مجموعة من الخبراء فى علم النفس المعرفى ، واللغويات ، والبحث ، وغيرها - هى التحفظات الكثيرة على مصداقية نتائج المسح كأسلوب للبحث الاجتماعى وهى مشكلة غير هينة ، بالنظر إلى الانتشار الواسع للمسح والاعتماد المتزايد على

نتائجه فى التطبيق .

وتتوقف مصداقية نتائج المسح على عوامل كثيرة ، من أبرزها دقة الإجابة على الأسئلة . وهذا ما تصدت له الاجتهادات المختلفة فى هذا المجلد . ومن أهم ما هدفت إليه الكشف عن مصادر الخطأ أو القصور فى المسح ، وتطوير أساليب لتقدير درجة صدق نتائجه وأدوات لرفع كفاءته .

وإذا كان صحيحا أن المشكلة التى تتصدى لها الاجتهادات المختلفة فى هذا المجلد ليست هى كل مشاكل المسح ، فإن هذا لا يقلل من قيمة الجهد .

كما أنه لا يقلل من قيمة الجهد ، أنه فى النهاية أثار من الأسئلة أكثر مما قدم من إجابات . فهو قد نجح فى رصد كثير من جوانب القصور ومصادر الخطأ ، وقدم وناقش اجتهادات إمبيريقية كثيرة فى تطوير فهمنا لها وتقنيات التعامل معها .

بقى أن نشير إلى القوائم الطويلة للمراجع المتخصصة الحديثة فى نهايات عدد من الفصول ، وهذا مما يمكن من يعنيهم الأمر من الاستزادة ، ويمهد الطريق لتقدم التفكير والبحث فى الموضوع .

المؤتمر الأوربى الرابع لعلم النفس والقانون*

(برشلونة (اسبانيا) ٦-٩ ابريل ١٩٩٤)

سميحة نصر**

لقد قطعت العلوم الاجتماعية – وعلى رأسها علم النفس – شوطا كبيرا فى مجال تراكم المعرفة العلمية الأكاديمية . ولذلك فمن الطبيعى أن تكثف جهودها فى السنوات الأخيرة نحو ربط نتائج بحوثها بالواقع ، ونحو خلق قنوات للتعاون العلمى بينها وبين المؤسسات التنفيذية المختلفة . إن هذا الميل التطبيقى أمر طبيعى فى ظل ظروف العصر المتغيرة التى تتراكم فيها المشكلات السلوكية والتفاعلية ، والتى تحتم يوما بعد يوم الابتعاد عن أسلوب الارتجال أو العشوائية فى حل المشكلات ، واستبداله بالأسلوب العلمى الذى يعتمد على منتجات العقل والتجربة . إن العصر الذى نعيش فيه هو بحق عصر العلم والعقل لا فى مجال التكنولوچيا فحسب ، ولكن فى كل المجالات الفسيحة للحياة الاجتماعية والنفسية .

ويعكس المؤتمـر الذى نعرض له هنا ... والذى عقد فى برشلونة بأسبانيا فى الفترة ٦- ٩ أبريل ١٩٩٤ هذا الاهتمام التطبيقى بجلاء كامل . ويبدو هذا

* The Fourth European Conference of Law and Psychology. Barcelona, 6-9 April, 1994.

** خبيرة بقسم بحوث الجريمة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الاهتمام من عنوانه ، فالجمع بين علم النفس والقانون فى مؤتمر علمى يعكس هذا الاهتمام التطبيقى الجديد .

إن العلاقة الحقيقية بين علم النفس والقانون هى العلاقة التطبيقية . فهناك تطبيقات - كما سيتضح من أعمال هذا المؤتمر - تطبيقات عديدة لعلم النفس فى المجال القانونى ، بدءا من التعامل مع المتهمين واستجوابهم والتحقيق معهم ، وانتهاء بالتعامل مع المجرمين داخل السجون وخارجها ، مرورا بكل الإجراءات القانونية فى المحاكم بمستوياتها ، والعلاقات التفاعلية بين رجال القانون على اختلاف أدوارهم ، أو بين القائمين على تنفيذ القانون ، إذا انطلقنا من نظرة عامة وشاملة تأخذ فى اعتبارها رجال البوليس وأى مسئولين آخرين تناط بهم عملية تنفيذ القانون .

ولقد دارت أعمال المؤتمر حول أربعة أنواع من الفعاليات . فقد عقد على مدار الأيام ثمانى عشرة حلقة نقاش Symposium ، وشكلت هذه الحلقات النقاشية التى خصص كل منها لموضوع معين أو لقضية بعينها النشاط الرئيسى والهام فى المؤتمر . أما النشاط الثانى فقد ارتبط بالجلسات العلمية الرئيسية للمؤتمر والتى عرض فيها عدد من الأوراق بلغت حوالى ٨٤ ورقة بحثية . أما النشاط الثالث فقد كان عبارة عن مجموعة ورش عمل عرضت لبرامج معينة فى مجال علم النفس والقانون باستخدام التقنيات الحديثة . وتمثل النشاط الرابع فى مجموعة الأوراق المعلقة التى خصصت لها جلسة عرض فيها ثلاثة عشر بحثا يعلقها أصحابها فى لوحات مخصصة للعرض ، ويتناقشون فيها مع القراء الذين يتنقلون من بحث إلى آخر يناقشون ويتحاورون . ومن الواضح أن فعاليات المؤتمر من التنوع والكثرة بحيث لا يمكن لباحث واحد أن يتابعها جميعا ، ومن ثم فقد كان تنظيم المؤتمر يقوم على عملية الانتقاء ، حيث كانت الجلسات العلمية وحلقات

النقاش تعقد فى آن واحد ، وبشكل متواز ، بحيث يستطيع المشاركون أن ينتقوا وفقا لاهتماماتهم . وسنتبع نفس هذا المنطق فى عرضنا لأهم فعاليات المؤتمر ، حيث سنركز على موضوعات بعينها ، نعتقد أنها هامة ، أو أنها بحاجة إلى أن تبرز فى الدوائر الأكاديمية المصرية .

أولا : حلقات النقاش

عقدت فى المؤتمر ثمانى عشرة حلقة نقاشية ، خصص لكل منها جلسة ، وكانت كل حلقة تخصص لموضوع أعد له سلفا ، وكتب فيه عدد من الأوراق . وتميزت موضوعات الحلقات النقاشية بالطابع التطبيقى ، وعكست ما أكدنا عليه سابقا من توثيق روابط التعاون بين علم النفس والقانون . وفيما يلى قائمة بعناوين حلقات النقاش.

- تطبيقات علم النفس فى تحقيقات الشرطة .
- تقويم البرامج الوطنية للتعامل مع المتهمين فى سجون انجلترا وويلز .
- مصلحة الأحداث والإجراءات القانونية .
- أساليب بديلة فى حل الصراع .
- برنامج للتدخل مع المتهمين فى تعاطى المواد المخدرة : فاعلية العلاج المبكر .
- إسهامات علم النفس فى التعامل مع الحالات الخطرة .
- علاج السلوك المدمن فى السجن .
- استجواب الشهود الأطفال .
- المؤيدون للبوليس وللضحية .
- البرامج التنظيمية والعلاجية فى السجون .
- تقديم البرامج الإصلاحية .

- الأحداث المنحرفون الذين يبلغون عن أنفسهم : الظاهرة على مستوى العالم .
- تعاطى المخدرات والمسكرات والجريمة .
- طرق بديلة للتعامل مع الشباب الذين يقضون عقوبة السجن .
- المجرمون الصغار : استقبالهم ، وأساليب قضائهم للعقوبة ، وأساليب تكيفهم .
- نماذج للتدخل بالوساطة فى المؤسسات القانونية .
- بنية السلوك الإجرامى .
- تفسير السلوك الإجرامى باستخدام العوامل الشخصية والنفسية .

ومن الملاحظ على موضوعات النقاش هنا أنها تركز على موضوعات ثلاثة فيما يتصل بإسهام علم النفس فى تطبيق القانون والتعامل مع المجرميين .

الأول هو إلقاء أضواء جديدة على تفسير السلوك الإجرامى ، وبخاصة على سلوك المجرمين الصغار . ومن أهم حلقات النقاش التى عقدت فى هذا الصدد تلك المتصلة بتفسير انحراف الأحداث فى ضوء المتغيرات السيكولوچية والشخصية ، والتى قدمت فيها ثلاثة بحوث ، عالج الأول منها الدور الذى يلعبه تقدير الذات Self-esteem فى تطور السلوك المنحرف أو السلوك اللااجتماعى ، مراجعا التصورات القديمة حول هذه العلاقة ، ومؤكدا على أن السلوك اللااجتماعى يرتبط إيجابيا ببعض مكونات تقدير الذات ، وسلبيا ببعضها الآخر ، وأن بعض مكونات تقدير الذات تكون نتيجة للسلوك المنحرف ، وليس سببا فيه . وتناول البحث الثانى التعرض للانحراف (احتمال حدوث الانحرف) أو الاستهداف للانحراف لدى الأحداث مقدما إسهاما منهجيا متميزا ، حيث تتبع الباحثون عينة مكونة من ٤٠٠ مراهق تتراوح أعمارهم بين ١٤ - ١٨ عاما لمدة ثلاث سنوات لاكتشاف أشكال السلوك اللااجتماعى فى علاقته بمتغيرات الأسرة وجماعات الرفاق والمتغيرات الشخصية . وتمكن الباحثون من خلال تحليل الانحدار وتحليل المسار من تقييم

نموذج للتنبؤ بالانحراف لدى الأحداث مع إبراز الدلالات التطبيقية لمثل هذا النموذج . وتناول البحث الثالث العلاقة بين الاندفاعية والسلوك المنحرف وكشفت البيانات التى جمعت من مجموعتين إحداهما من المراهقين غير المنحرفين ، والثانية من المراهقين الذين يقضون عقوبة فى السجن ، كشفت عن وجود علاقة قوية بين الاندفاعية وبين كل أبعاد السلوك المنحرف اللااجتماعى .

والثانى هو الكشف عن آفاق جديدة لاستخدامات علم النفس فى مجال الشرطة وعمليات التحقيق مع المتهمين والشهود . ومن أهم حلقات النقاش فى هذا المجال تلك المتعلقة بتطبيقات علم النفس فى مجال الشرطة والتى نوقشت فيها ستة بحوث ، عالج البحثان الأولان منها عملية مناقشة الشهود من خلال تقويم أسلوبين من أساليب الشرطة فى جمع المعلومات والاستجواب . الأول هو ما يسمى بالاستبار المعرفى Cognitive interview . والثانى هو عملية إدارة المحادثة Conversation managment ، وتناول البحث الثالث العلاقة بين أقوال الشاهد وقدرته على تمييز المشتبه فيهم من خلال صور فوتوغرافية . وإذا كانت البحوث الثلاثة الأولى قد ركزت على عملية مناقشة الشهود واستجوابهم . فقد ركزت البحوث الثلاثة الأخرى على عملية مناقشة المتهمين واستجوابهم تناول أحد البحوث العلاقة بين طريقة رجال الشرطة فى الاستجواب وجمع البيانات وبين عمليات الإدراك المصاحبة لها من جانب المتهمين . وتناول بحث آخر الآثار التى تتركها عملية الاستجواب للمشتبه فيهم على أحكام رجال الشرطة ومصداقية هذه الأحكام . أما البحث الأخير فقد حاول استكشاف بعض الخبرات والمعتقدات التى يكونها الذين لهم علاقة بالتوقيف القضائى ، أو لهم سلطة الضبط القضائى ، كرجال الشرطة وموظفى الجمارك . وتكمن أهمية هذه الحلقة النقاشية فى إبراز حقيقة هامة ، هى أن العمل البوليسى لم يعد يعتمد على الارتجال والأهواء

الشخصية ، وإنما أصبح العلم أحد شروط تنفيذه وأدائه . ولقد شارك رجال بوليس ومحققون فى هذه البحوث . كما تكشف أيضا عن أن إمكانيات استخدام العلوم الاجتماعية فى المجال البوليسى لا ترتبط فقط بوجود إخصائى اجتماعى أو نفسى يدرس حالات المجرمين ، ولكن ترتبط فى المحل الأول بفهم رجل الشرطة لهذه العلوم واستخدام نتائجها فى عمله بدءا من عملية الاستجواب وحتى نهاية الإجراءات الخاصة بالتحقيق .

والثالث - وهو الأكثر تكرارا بين موضوعات الحلقات النقاشية - يتصل ببرامج الإصلاح والتقويم والتدخل المهنى لإيجاد أفضل الصيغ للتعامل مع المجرمين والمتهمين والمفرج عنهم . ومن أهم حلقات النقاش فى هذا المجال تلك الخاصة بعلاج الإدمان داخل السجون ، والتى قدمت فيها أربعة بحوث . تناول الأول منها إدمان المخدرات بين نزلاء السجن ، وقارن بين المدمنين وغير المدمنين فى ضوء الحالة الصحية ، والعلاقات الأسرية والاجتماعية ، والحالة السيكولوچية ، والموارد والعمل ، والموقف القانونى . ورأى الباحثون أن فهم هذه الأبعاد هام فى ضرورة وضع برنامج علاجى للمدمنين داخل السجون . وناقش البحث الثانى التعاطى المنتظم للكوكايين بين مرتكبى الجرائم ، واستخلص أن الذين يتعاطون الكوكايين بشكل منتظم أكثر عرضة لارتكاب السلوك الإجرامى ، وأكد على أهمية التعرف على سلوك المتعاطى مثل ارتكاب الجريمة فى تقديم الخدمات العلاجية للمجرمين داخل السجون . وركز البحثان الآخران على البرامج الواقعية التى تنفذها السجون من خلال التدخل ، خاصة مع الذين يتعاطون الكحوليات ، وقدما تقويما لهذه البرامج .

ثانيا : الجلسات العلمية الرئيسية

شكلت البحوث التى قدمت على هذا المحور التيار الرئيسى للمؤتمر . ولقد عقدت فى المؤتمر جلسات علمية من خلال لجان متخصصة عقدت كل منها جلساتها بشكل مواز عبر أيام المؤتمر . وقد بلغ عدد هذه الجلسات إحدى وعشرين جلسة ، بمتوسط أربعة بحوث فى كل جلسة ، وهذا يعنى أن عدد البحوث التى قدمت فى هذه الجلسات بلغ حوالى ٨٤ بحثا . وتغطى موضوعات الجلسات مساحة عريضة من العلاقة العلمية بين علم النفس والقانون . ونقدم فيما يلى قائمه بموضوعات الجلسات لكى نكتشف مدى اتساع هذه المساحة .

- الجوانب القانونية : مشكلات التدريب فى علم النفس القضائى .
- الجوانب القانونية : خبرات من أوربا .
- محاكمات المجرمين .
- علم الضحية Victimology والبوليس .
- اختبارات الشهود .
- أنماط الجرائم .
- المنحرفون الصغار .
- الوساطة فى حالات الطلاق والانفصال .
- أساليب تقويم الخبراء (جلستان) .
- أساليب التعامل مع المتهمين (جلستان) .
- انحراف الأحداث والأسرة .
- الشهود (جلستان) .
- هيئات المحلفين .
- انحراف الأحداث والجرائم .

- الوساطة فيما يتصل بالمنحرفين الصغار .
- الجريمة وتعاطى المخدرات .
- موضوعات متنوعة (جلستان) .

ومن الواضح أن الموضوعات البحثية هنا تغطى نفس المحاور تقريبا التى دار حولها النقاش فى الحلقات النقاشية ، بل أن الموضوعات هنا قد وسعت من هذه المحاور بإضافة عناصر جديدة لدراسة عملية المحاكمة أو استخدام الوساطة كأسلوب علاجى فى مشكلات الأسرة والانحراف ، ودراسة فئات خاصة فى البناء القضائى ، مثل هيئات المحلفين ، والتعرف على أفضل الأساليب للتعامل مع المتهمين .

ولقد برزت قضية انحراف الأحداث والشباب هنا ، كما برزت فى الحلقات النقاشية . ويدل ذلك على إدراك خطورة هذه القضية وأهمية إخضاعها لمزيد من البحث والاستقصاء . وبرزت أيضا قضية العلاقة بين أشكال مختلفة من السلوك المنحرف ، كالعلاقة بين تعاطى المخدرات وارتكاب السلوك الإجرامى . ونعرض هنا لأهم البحوث التى عرضت فى جلستين : إحداهما عن انحراف الأحداث والأسرة ، والأخرى عن تعاطى المخدرات والجريمة .

حظيت الجلسة الخاصة بانحراف الأحداث والأسرة بأكبر عدد من البحوث ، حيث عرض فيها ستة بحوث ، بينما كان عدد البحوث فى معظم الجلسات أربعة بحوث فقط . ولقد جاء البحث الأول بعنوان "أين يلتقى الجنون والشر ومتى ؟" . ويحاول البحث أن يكتشف مناطق الالتقاء بين الجنون والسلوك غير الاجتماعى لدى الشباب والمراهقين . وأكد البحث على أن المرض العقلى لا يلغى تماما وجود مناطق للتفكير العقلانى والمنطقى ، وأن جهود الإصلاح وإعادة التأهيل يجب أن تركز على هذه المنطقة بتنميتها وتهذيبها ، فمن خلالها يستطيع

الفرد أن يضبط كل جوانب سلوكه واتجاهاته . أما البحث الثانى فقد ركز على السلوك الجنسى فى علاقته بأبعاد الشخصية والتفاعلات داخل الأسرة . وأكد البحث فى نتائجه على أهمية بناء الشخصية ، والنمو الجنسى ، والخبرات التى مر بها الشخص فى أسرة النشأة وفهم السلوكيات الجنسية المنحرفة ، خاصة تلك المتعلقة بالاعتداء الجنسى على الأطفال داخل الأسرة . وتناول البحث الثالث بعض التفسيرات الذاتية للسلوك المنحرف داخل النظام القضائى للأحداث فى مقاطعة بافاريا بألمانيا . وحاول الباحث أن يختبر بعض النظريات الذاتية فى تفسير السلوك المنحرف ، وذلك بالدمج بين المقابلات المقننة والمقابلات غير المقننة . وأكدت النتائج على عدم وجود فروق فى النتائج التى كشف عنها كل من هذين الإجراءين المنهجيين . ويعتبر إسهام هذا البحث إسهاما منهجيا ، خاصة فى عمليات الدمج بين الأساليب الكمية والأساليب الكيفية فى تفسير السلوك المنحرف . وجاء البحث الرابع ليركز على المتغيرات التى تقلل من الاستهداف للانحراف بين المراهقين ، وقامت الدراسة على منهج تتبعى استغرق عامين لمجموعات من المراهقين . وأكدت نتائج البحث أن متغيرات مثل تعليم الآباء ، ووجود نماذج للقدوة (أشخاص مرجعيون) reference persons خارج الأسرة ، والتدعيم الاجتماعى يكون لها أهمية أكبر من العوامل الشخصية فى التقليل من مخاطر التعرض للانحراف . أما البحث الخامس فقد كان بحثا تطبيقيا يهتم بتقديم تصور أفضل لتكوين ملفات عن المتهمين . وكان البحث السادس أكثر البحوث أهمية ، حيث ركز على عمليات الوقاية من انحراف الأحداث مقدما نموذجا نظريا وإمبيريقيا يهدف إلى إيجاد أشكال من التدخل لرفع الوعى لدى الأحداث بالنتائج السلبية للسلوك المنحرف والآثار التى تترتب عليه .

وركزت الجلسة الأخرى – التى نعرض لها كمثال – على علاقة الأحداث

بالجريمة ، وقدمت فيها خمسة بحوث . جاء الأول منها بعنوان "عن سرقة السيارات بين المراهقين" ، وهو تقرير عن بحث أجرى فى المملكة المتحدة ، وأكد على أهمية التعرف على المتغيرات الفاعلة فى دفع الصغار إلى سرقة السيارات ، وأشار إلى بعض منها ، كالانتماء الطبقى ، والفقر ، ورفض التعليم الرسمى ، وضيق الفرص المهنية . وكان البحث الثانى حول تأثير علاقات الإهمال على العنف عند المرأة . وركز البحث على العلاقة بين الذكور والإناث ، وأبرز دور التسلط والهيمنة من جانب الرجال والخضوع من جانب المرأة فى بروز خبرة العنف لدى النساء . أما البحث الثالث فقد دار حول موضوع العلاقة بين المهارات الاجتماعية وجرائم الأحداث الإناث ، وأكدت نتائج البحث أن الإناث يسجلن درجات أعلى من الذكور على أربع من خمس مهارات اجتماعية شكلت محور الدراسة وهى : أداء الدور ، والتفكير العلمى ، والتفكير فى ضوء النتائج ، والتفكير البديل ، والتفكير فى ضوء الغايات والوسائل . وتناول البحث الرابع التحيز العرقى بين أعضاء هيئات المحلفين فى بريطانيا ، وأوضح البحث – من خلال تبنى المدخل التفاعلى – كيف ترتبط خاصية تحمل الغموض (كسمة شخصية) مع الغموض السياقى فى موقف المحاكمة ، وكيف تؤثر على قرارات هيئات المحلفين . أما البحث الأخير فى هذه الجلسة فقد جاء حول العداوة والجريمة والإدمان بين أنماط مختلفة من المتعاطين الشباب ، وأكدت نتائج هذا البحث على أن اضطرابات الشخصية والاستعداد للسلوك الإجرامى تظهر بشكل مطرد لدى المتعاطين .

ثالثا : بحوث الحائط

إن إعطاء الفرصة لبعض الباحثين الذين لم يعرضوا بحوثهم فى الجلسات أو حلقات النقاش لعرض بحوثهم فى مساحات محدودة على الحائط وتخصيص وقت

(جلسة) لمناقشة هذه البحوث ، يعتبر اجراء مثيرا ؛ لأنه يتيح لأكبر عدد ممكن من الأفراد عرض بحوثهم فى المؤتمر ، كما أنه يخلق إطارا مختلفا لمناقشة البحوث بكسر رسمية الجلسات وجفافها ، حيث كان كل باحث يقف بجوار بحثه يناقش القراء والمعلقين .

وقد عرض فى هذه الجلسة غير التقليدية اثنا عشر بحثا ، تناولت الموضوعات التالية :

- تأثير الإشارات غير اللفظية وفوق اللغوية من جانب ضحايا الاغتصاب على أحكام الشرطة .
- نموذج خبرة فى التعامل مع حالات الطلاق والانفصال .
- التقدم فى إعادة تأهيل المسجونين وعلاقته بمستوى العصابية والإنبساطية والذهانية والبحث عن الإثارة .
- الجوانب الشكلية فى صناعة القرار من جانب هيئة المحلفين .
- نموذج وصفى لاتخاذ القرار من جانب هيئة المحلفين .
- الشخصية وخبرة السجن .
- تأثير السياق العقلى لإعادة التعليمات على قدرة الأطفال على التحكم فى الذاكرة .
- علم النفس القانونى فى أسبانيا .
- التقويم القضائى للقدرة المدنية : دراسة سكانية .
- تقديم مقياس للقدرة القانونية .
- الجوانب المرتبطة بالضحية فى جرائم الكمبيوتر .
- استخدام آراء الخبراء فى علم النفس فى حالات التحفظ على أحد الوالدين .

رابعا : ورش العمل

خصصت ورش العمل فى المؤتمر لعرض خبرات وتجارب فى مجال العلاقة بين علم النفس والقانون . وقد نظم المؤتمر سبع ورش عمل عرضت فيها تجارب من دول أوربية عديدة . وتتصل هذه التجارب بمجالات تطبيقية علاجية ، تقوم بها مؤسسات متخصصة ، مثل مؤسسات إعادة تأهيل المسجونين ، وعيادات ومصحات علاج المدمنين ، ومؤسسات رعاية الأحداث .

خاتمة

وبعد فقد كان العرض السابق محاولة لقراءة أعمال المؤتمر من وجهة نظر معينة ، فلم يكن بمقدورنا أن نلخص عشرات الأبحاث فى هذا الحيز المحدود . والحقيقة أن قراءتنا لأعمال المؤتمر قد كشفت عن بعض الحقائق التى يجب أن نبرزها ختاما لعرضنا :

١ – التقدم الهائل فى عمليات تنظيم المؤتمرات العلمية ، وما يصاحبها من أحداث اجتماعية وترفيهية .

٢ – التطور الكبير فى مجال استخدام العلوم الاجتماعية فى الجوانب التطبيقية ، خاصة فى مجال عمل الشرطة والقضاء .

٣ – الميل إلى توجيه مشكلات البحث لخدمة أغراض تطبيقية ، خاصة فيما يتصل بتركيز الاهتمام على مشكلات جناح الأحداث ، وجرائم الشباب ، ومشكلات الطلاق والانفصال .

٤ – إتاحة الفرصة للخبراء العاملين فى الميدان التطبيقى لعرض خبراتهم وبرامجهم ، ومحاولة تقدمها ، وتطوير نماذج نظرية من خلالها .

٥ – وأخيرا التأكيد على التعاون بين التخصصات المختلفة ، مثل القانون ، وعلم النفس ، والطب النفسى ، والخدمة الاجتماعية .

حقوق الإنسان : نهاية قصة حب

احمد خليفة

منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عرفت قضية حقوق الإنسان أكثر من سيناريو . فمن خلال الحرب الباردة كانت القضية تستخدم لدحض الماركسة والدول الاشتراكية . ومع سقوط الاتحاد السوفيتي اتجهت حركة حقوق الإنسان إلى هدف جديد هو الاقتصاد .

وقد سعى القطب الواحد (الولايات المتحدة) إلى ذلك بشراسة موجهة حتى إلى الحلفاء ، واتخذ الهجوم ذريعة حقوق الإنسان لدعم اقتصاده إزاء الاقتصاديات الأخرى ، وتبرير التدخل في الشئون الداخلية ، رافعا لواء الديمقراطية والاقتصاد الحر لتحقيق هدفه الرئيسي وهو التحكم في الاقتصاد العالمي . عندما اصطدمت اعتبارات حقوق الإنسان بالمصالح الاقتصادية للقطب الواحد تم تغليب المصلحة الاقتصادية كما حدث في منح الصين حقوق الدولة الأولى بالرعاية .

وقد شجعت السياسة الجديدة التي لا تحترم سيادة الدول الاضطرابات الداخلية ، وحركت شهية الأقليات إلى التمرد وطلب الانفصال ، وهكذا عمت مشاكل الأقليات دولا عديدة ، وأهاجت المشاعر الأثنية والدينية والقبلية . ومما زاد من خطورة الموقف ظهور فكر جديد يساند مصالح الدول الكبرى ، ويدعو إلى التدخل في شئون أي دول بحجة حدوث تجاوزات لحقوق الإنسان ، وهو مايسمى بالتدخل لاعتبارات إنسانية .

وهكذا نعتقد أن الادعاء بحب حقوق الإنسان قد سقط تماما ، وأن هذه القضية قد سقطت بشكل كامل في قبضة الدول الكبرى لتبرير عدوانها على سيادة الآخرين ، وتحقيق مصالحها الخاصة : سياسية ، واقتصادية ، وثقافية .

powers. Political, economic and cultural competition among them could bring us back to the cold war or even to serious clashes.

Moreover, with interventions even for human reasons comes the peril of using force and the ignition of military operations. We saw this too in Somalia. We'll see this time and time again especially in Africa. Africa is fraught with ethnic and religious groups. It's a Balkan in its own right and violence could always be easily unleashed.

Therefore, at least before a right of intervention becomes applicable there are several legal points that need to be settled besides the consideration of legitimacy that should arise. Procedure specified in advance, decided and agreed upon, is a sine qua non of the legitimization of any so-called humanitarian activity.

In conclusion, human rights violations are not all of the same size or weight. There are human rights violations which are usually harped on by most human rights advocates. But the worst, the most serious are those violations committed by the big powers against other nations. They affect millions and not just individuals. Undermining the sovereignty of states under any guise like humanitarian intervention is the most serious. As serious is the fierce drive to confuse, intimidate, pressurize, accuse and threaten other states, claiming, at pleasure, that this or that country denies the human rights of its people through lack of democracy or free economy.

In fact, there is no such thing as instant democracy or instant free enterprise. We should be aware of the pains of transition. A totalitarian régime with a built-in command economy could not turn into political and economic freedom at push button. People have to learn how to be free, act in freedom and decide for themselves.

Romantic days of human rights are gone. Let's not romanticize any further and let's keep an eye on the new facts in a totally different world.

closely connected to minority problems and is certainly a vehicle for interference in the internal affairs of states. Humanitarian assistance, bona fide, in exercise of human solidarity and the duty to help and cooperate in case of hardships and disasters, natural or man-made, is quite acceptable. It's a different story when "interference" becomes a right to meddle and mess uninvited with the internal affairs of a State and encroach on her sovereignty in the name of humanitarian assistance.

My total rejection of this theme rests on mainly, the following:

1. Respect of national sovereignty is the corner-stone of any international order. It was always considered sacro-sanct for this simple reason that any tampering with it would bring the whole edifice crumbling down. No other principle not even humanitarian assistance, should transcend the vital priority of the principle of sovereignty.

2. In practice, the world learnt that there is no such thing as humanitarian assistance pure and simple. The General Assembly passed its first resolution on the matter in Dec. 1988 (43/131) just affirming the desirability to see a closer cooperation among nations in cases of natural disasters and similar emergency situations. However, the innocent statement augured in a new trend of thought.

In many recent conflicts like operation 'restore hope' in Somalia, human aid has served as substitute to political action and may well have contributed to prolonging armed conflicts. That kind of aid is thereby losing its neutrality and impartiality and has tended to turn crises into tragedies. Erratic attitude, exageration in dealing with resistance, using excessive and unnecessary force, all this took place and jeopardized the character and motives of these missions.

3. Bending the letter and spirit of international law has become easier with the growing vulnerability of the U.N. following the fall of the Soviet Union. The increasing flexibility of the Security Council has allowed and legitimized political or military intervention by certain interested powers in the name of humanitarian assistance.

4. The chaotic spread of interventionism will eventually get into a collision course with the criss-crossing of interests among the major

rooted in discrimination, narrow nationalism and hate the "other" philosophy, minorities are the first to suffer.

Man, regardless of differences is meant to live and co-exist. Primitive clans and tribes could fight but then there was always a modus-vivendi and the most acrimonious enemies knew how to forge peace. Negative feelings are there, prejudice and intolerence, but man could and has for long controlled these feelings and attenuated them through one important thing: prevention of discrimination. Discrimination with its long tail of injustices is the poison that feeds prejudice and intolerence and the subsequent rejection of the other. Given the great sensitivity of the matter, any outside factor could further fan the fire.

Ethnic, national or religious pride can be a positive factor in our lives. In the course of the cold war at least, tolerance that man learnt and acquired in earlier societies or as a civilized being in recent times, was there. Suddenly, when we were approaching a new century, hell broke loose and humanity showed its most inhuman instincts. With the loss of international balance, it was a golden opportunity for all small entities who had grievances to go up in arms. The right to self-determination was easily and wrongly invoked. A constructive principle of international law is turned into a destructive force. These particles that are seeking secession or independence are only helping create fictitious non-viable states, sitting ducks for foreign influence and intervention. Besides, minorities movements are most often manipulated and fomented by foreign hands that have vested interests.

Rwanda was the most flagrant example and is a microcosm of what awaits Africa. Colonial rule was built on favoring ethnic groups and that was the belgian policy and the french policy later. The original pre-colonial mutual tolerence and co-existence has been awept away. In short, Rwanda is a living testimony to the fact that these minority explosions are not a historical inevitability but rather a deliberate scheme well thought-out. Clandestine hands are there pouring oil, spilling blood and sowing hatred.

The new doctrine of intervention for humanitarian reasons is

tion with MFN status for China. The U.S.A. at first linked Beijin's trade privileges to human rights progress. Concern, however, over profits of Boeing, At & T and others, coveting of the huge lucrative market of China, admitting that economic concerns rather than the sacred cow of human-rights is the pivotal point in foreign affairs decision-making, the MFN status was given to China for the asking.

China was too big to be pushed around. But the west will keep on twisting the arms of the weak and the helpless. Selectivity and the standard principle of double-standards will live on and on. Bosnia will remain a dramatic example of the pathetic state of human rights. The failure to stop the Serbian aggression, the failure to acknowledge the principle that underlies any world order, that territory could not be seized by force, has jeopardized any credibility of the so-called new International order. Because of lack of commitment to world peace, human rights and justice, because only selfish interest guides state policies, the Bosnian tragedy went on and on and hundreds of thousands of human beings paid with their lives the cost of indifference and lack of purpose and resolve.

Improving injustices under any pretty name could not last forever because it breeds lawlessness, vigilant justice and feeds the ugliest enemies of our time, which are getting even uglier day after day: Terrorism and Faschism. Who could have imagined at the time of the great victory fifty years ago that faschism will rise again like Count Dracula? The buds of faschism are there: prejudice, ethnicity, hate slogans and cult of violence are all flourishing. What is even more horrid, is the coming into fashion of the neo-nazi mentality. The proliferation of inflamable situations around the world could not be accidental and couldvery well be masterminded by this neo-nazi mentality. This mentality could create a mega-scheme to discredit the so-called third world starting with Africa by inventing situations which speak for themselves and suggest the inferiority of certain races or religions.

It goes without saying that the minorities problem is going to get worse under the present tidal resurgence of faschism. As faschism is

all those who wish to be partners in a state's internal affairs and smoothly crawl across frontiers with armies "sans frontières".

Besides, a democratic régime needs and is managed by political leaders. Masses cannot create an orderly democratic society; they can only pave the way and the fate of democracy will be determined by the quality of those leaders. Since the west is marketing democracy together with its fertilizer, free economy, in one package, the result will most probably be the rise, as we see now across the new so-called democracies from east to west - alongside serious entrepreneurs - of a generation of adventurers, crooked businessmen who secure for themselves or at least manipulate the political leadership of these new democracies. In fact, the collapse of communism did not necessarily mean that forms of full-blown capitalist (sauvage) development are the only alternative left. The battles for economic and social justice will need to be fought on.

In the same spirit of ruthless pursuit of economic self-interest, the Gatt agreement was pushed through and the WTO (World Trade Organization) will be established as a new instrument to promote the interests of the world greatest trade managers and the cause of openness and free trade among incomparable economies.

The recent history of South-East-Asia was an implicit challenge to the assumption that full democracy should precede economic success. A world authority on Economics, now the president of the OECD development Centre, Professor Louis Emmerij is not of the widely held belief that there is any simple and uni-directional relationship between political freedom and economic efficiency. He cites the examples of Spain, Chile and South Korea which experienced rapid economic development without having political democracy. In all three countries, economic efficiency came first and political freedom followed later. The political and economic anarchy in the states of the former soviet union should not escape us in this respect. Stability is the half-way house to freedom, to strong economy and true democracy.

Western pious concern with democracy and human rights as a solemn message to all man-kind has lately been unravelled in connec-

A lone super-power, therefore came to rest on the super-fact of today: aggressive economics armed with all that warfare requires, waged at any price to pressurize others into accepting unfair rules of the game and intimidate even allies in view of acquiring a super-bargaining position. As for the old third world, it is inch by inch marginalized, fading out, debilitated and reduced to being mere open markets for unhealthy consumerism.

From Nixon to Christopher we are told that the U.S.A. stand for open societies as well as open markets, meaning democracy and free enterprise. This should be fine; nevertheless we question the appropriateness and fairness of the imposition of a particular version of democracy on everybody else. No serious person in his right mind could be against the idea of ideal democracy. We only challenge the voodoo medicide: mix our brand of democracy, which will be elsewhere formal and superficial, with a wide-open economy and wide-open markets whether you have a strong or a weak economy or no economy at all - swallow this in one gulp. You will be saved from all earthly suffering and will go straight to heaven and you will be loved by all the saints: Saint World Bank, Saint IMF, Saint big 7 or 8 etc., etc.

Democracy has to be built from the ground floor upusing and benefiting from the existing cultural institutions to create civic awareness and promote popular participation in public affairs. It is not a multi-party election as much as it is a commitment not to resort to violence and a guarantee that the people have a peaceful regular way to get rid of the government when they wish to overrule the rulers.

Democracy will remain a human dream, a far-fetched ideal or even a noble myth. If certain societies have been able to come closer to it, that was not an easy job or a short-cut. Peoples are not spirited into democratic régimes with a magic touch from any uncle. Real change takes time and painful exercise. Through this ordeal peoples will have to deal with all anti-democratic forces, including false prophets, cheap profiteers and the neo-interventionists with their self-styled rôle of restoring democracy and public order; in short, they will have to deal with

HUMAN RIGHTS:

THE END OF A LOVE STORY

Ahmad Khalifa *

The world has been promised a brand new international order to replace the old crumbling one, but nobody delivered. While the world since, suffers from a state of weightlessness, still everbody speaks of Human Rights.

As has always been, in search of the state of human rights, we should try to analyse international relationships and look for rôle definitions among world powers. Once plurality has come to an end and one power emerged as the one and only, it was only natural that rôles and rules should change.

The love story of human rights, to use the metaphorical formula, has known several scenarios since the Declaration. Throughout the cold war, human rights strategies were followed, especially by the west, to discredit marxism and the socialist countries. Now with the decline and fall of the soviet union, the guns of the winner were turned and pointed to the next target: economy. As usual, human rights turn with the new direction of policies and politics.

* Director, Regional Arab Centre for Social Science Research and Documentation (UNESCO); Member and Former Chairman of the United Nations Committee on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities.

The National Review of Social Sciences, Volume 31 Number 2, May 1994

The National Review of Social Sciences

Volume 31 Number 2 May 1994

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Correspondence:
Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social & Criminological Research ,
Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Price :
US $ 10 per issue



The National Review of Social Sciences

Volume 31 Number 2 May 1994

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo